مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

20
24

التقرير السنوي
الثامن والستون

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

الثامن والستون

السنة المالية

2024

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2024 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف: 9/ 21333359 بريد مصور (فاكس) 4441488 -21 (218) + :

السويفتCBLJLYLXXXX : الموقع الإلكترونيwww.cbl.gov.ly :

الفروع

فرع بنغازي:

هاتف: 8/61-90911161 (218)+

بريد مصور (فاكس) :619091169 (218) +

فرع سرت:

هاتف: 4/54-63750 (218)+

بريد مصور (فاكس): 54-5265142 (218)+

فرع سبها:

هاتف: 3/71-627771 (218)+

بريد مصور (فاكس): 71-621800 (218)+

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف: 21-4773901 (218)+ بريد مصور (فاكس):21-4773903 (218)+

بريد إلكتروني:ecorestat@cbl.gov.ly

مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي

السيد/ ناجي محمد عيسى أبولقاسم	المحافظ	رئيساً
السيد/ مرعي مفتاح رحيل سالم	نائب المحافظ	نائب للرئيس
السيد/ وسام الساعدي الكيلاني أمجاور		
السيد/ د. فاخر مفتاح عمر بوفرنة		
السيد/ عامر محمد علي كركر		أعضاء
السيد/ رضا إمحمد سعيد قرقاب		
السيد/ د. فوزي مصباح علي أبوخزام		
السيد/ علي عوض علي عمران		

المحتويات

تقديم 09

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

اولا: التطورات الاقتصادية الدولية 12

- البطالة 22
- التضخم 23
- التجارة العالمية 25
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 27

● التطورات النفطية الدولية 29

- أسعار النفط 29
- العرض 30
- الطلب 33

ثانيا: التطورات الاقتصادية العربية 35

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية
أولا: القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 40

● الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 41

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم 43

● التطورات النفطية المحلية 46

- الإنتاج المحلي من النفط الخام 47
- صادرات النفط الخام 48
- أسعار النفط الخام المحلي 49
- إنتاج الغاز الطبيعي 50
- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 51

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 52

ثانيا: المالية العامة

● المالية العامة لعام 2024 53
- تحليل هيكل الانفاق العام 2024 54
- تحليل هيكل موارد المالية العامة 2024 60

ثالثا: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 63
- الحساب الجاري 66
- الميزان التجاري 68
- الحساب الرأسمالي والمالي 72
- الميزان الكلي 72

رابعا: التطورات النقدية

● التطورات النقدية 76
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 76
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 77
- سعر صرف الدينار الليبي 81
- مقاصة الصكوك 83
● مصرف ليبيا المركزي 84
- جانب الأصول 84
- جانب الخصوم 86
● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي 89
● الميزانية المجمعة للمصارف التجارية 115
● تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف 119
- جانب الأصول 119
- جانب الخصوم 124
● المصرف الليبي الخارجي 133

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي بأن يقدم تقريره السنوي الثامن والستون للعام المالي 2024 لكافة الجهات المحلية والدولية ولكل المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية، حيث يستعرض التقرير في جانبه الأول أهم التطورات الاقتصادية الدولية وفي الجانب الثاني يختص بعرض أهم التطورات الاقتصادية المحلية.

فعلى صعيد التطورات الدولية فقد سجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.3% خلال عام 2024، منخفضاً من 3.5% في عام 2023، وذلك في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة لتأثيرات ارتفاع أسعار الفائدة. وقد تبنّت معظم البنوك المركزية حول العالم سياسات نقدية انكماشية تهدف إلى احتواء التضخم، ما انعكس سلباً على معدلات الاستثمار والاستهلاك في العديد من الاقتصادات.كما ساهمت التوترات التجارية المتواصلة بين القوى الاقتصادية الكبرى، إلى جانب تصاعد حدة عدم الاستقرار الجيوسياسي، في تعطيل سلاسل الإمداد وزيادة مستويات المخاطر الاقتصادية العالمية.أما فيما يتعلق بمؤشر التضخم العالمي، فقد واصل مؤشر الأسعار العالمية اتجاهه التنازلي، مسجلاً 5.7% في عام 2024 مقارنة بـ6.6% في العام السابق، وهو ما يعكس فعالية السياسات النقدية التقييدية التي اتبعتها البنوك المركزية الكبرى، والتي بدأت تؤتي ثمارها تدريجياً في كبح جماح التضخم.

أما على الصعيد المحلي فعلى الرغم من التحديات المحلية، وعلى رأسها استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأزمة التي طالت مصرف ليبيا المركزي، شهد الاقتصاد الليبي تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة النمو خلال عام 2024. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً طفيفاً بنسبة 0.4%، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي الذي بلغ 4.6%، مما ساهم في التخفيف من أثر تراجع النشاط النفطي الذي انكمش بنسبة (4.9%).

وفيما يتعلق بالتضخم، تراجع معدل التضخم السنوي إلى 2.1%، رغم تسجيل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً ليصل إلى 301.4 نقطة، مقارنة بـ 295.2 نقطة في عام 2023، أي بزيادة قدرها 6.2 نقاط على أساس سنوي.

فيما يتعلق بجانب الميزانية العامة فعلى الرغم من التراجع في كميات النفط المنتجة والمصدّرة نتيجة للاضطرابات التي شهدتها بعض الحقول والموانئ النفطية، فقد تمكنت المالية العامة من المحافظة على توازنها دون تسجيل أي عجز. فقد بلغت الإيرادات الفعلية نحو 123.5 مليار دينار، في حين بلغت المصروفات الفعلية حوالي 123.2 مليار دينار، مما أسفر عن تحقيق فائض طفيف في الميزانية العامة قدره نحو 300 مليون دينار، أما فيما يخص القطاع الخارجي فقد سجّل ميزان المدفوعات الليبي تدهوراً حاداً خلال عام 2024، إذ انتقل من فائض محدود قدره 196 مليون دولار في عام 2023 إلى عجز كبير يقدر بنحو 6.2 مليار دولار. ويُعزى هذا التحول السلبي إلى تراجع الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية مقارنة بالعام السابق، إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام بفعل الاغلاقات، الأمر الذي ألقى بظلاله السلبية على أداء القطاع الخارجي ومستوى الاحتياطيات الأجنبية.

أما على صعيد التطورات النقدية شهد عرض النقود في نهاية عام 2024، ارتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 16,707.7 مليار دينار، أو ما نسبته 11.8% ليصل إلى 158,107.9 مليار دينار، مقابل 141,400.2 مليار دينار في نهاية عام 2023. في سياق توسع مالي غير متوقع. كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنحو 5,729.4 مليار دينار لتصل إلى 48,883.4 مليار دينار، مقابل 43,154.0 مليار دينار في نهاية العام 2023 أي بنسبة ارتفاع بلغت 13.3%. وإذا يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير، فإنه يتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة المؤسسات على تعاونها وتجاوبها المثمر في تذليل كافة العراقيل في توفير البيانات ليخرج هذا التقرير شاملا كافة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.

والله ولي التوفيق

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

مرّ الاقتصاد العالمي خلال عام 2024 بمرحلة اتسمت باستمرار الضغوط التضخمية، وإن كانت بوتيرة معتدلة، إلى جانب تفاوت في معدلات النمو بين الاقتصادات الكبرى، وسط بيئة جيوسياسية مضطربة. وقد برزت خلال هذا العام تحولات اقتصادية كان لها أثر واضح على الاتجاهات العامة للنشاط الاقتصادي، في ظل استمرار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق قدر من الاستقرار بعد سلسلة من الأزمات المتلاحقة. وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025، فقد سجّل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.3% خلال عام 2024، وهو ما يُعد تراجعًا طفيفًا مقارنة بنسبة 3.5% المسجلة في عام 2023، رغم بوادر التعافي التي بدأت بالظهور تدريجيًا.وصفه صندوق النقد الدولي هذا أداءً بأنه مخيب للآمال مقارنةً بالمتوسطات التاريخية، مما يشير إلى أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو فترة من تباطؤ النمو، حيث يتوقع الصندوق تباطؤ الناتج العالمي إلى 2.8% في عام 2025، ليبقي معدل النمو أقل من متوسطه التاريخي البالغ 3.7%، الأمر الذي يدل على استمرار تأثير العوامل الهيكلية والتقلبات التي أعاقت استعادة النشاط الاقتصادي بالكامل. ظل التوازن الإجمالي للمخاطر على التوقعات العالمية مائلًا إلى الجانب السلبي. شكلت التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الحرب الدائرة في أوكرانيا والصراعات في الشرق الأوسط، تهديدات جسيمة من خلال اضطرابات أسواق الطاقة وتدفقات التجارة والاستقرار المالي. علاوة على ذلك، ظل تحدي ضبط السياسة النقدية ملحًا، حيث تحتاج المصارف المركزية إلى موازنة مكافحة التضخم المستمر مع خطر الإفراط في التشديد وخنق الانتعاش الهش.

استمر التضخم العالمي في مساره النزولي في عام 2024، على الرغم من تباين وتيرة الانكماش عبر الدول. ويرجع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط تضخم أسعار المستهلك العالمي 5.7% في عام 2024، منخفضًا من 6.6% في عام 2023.

في الاقتصادات المتقدمة، شهد معدل التضخم تراجعاً ملحوظاً من 4.6% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024، مما يعكس تأثير السياسات النقدية الأكثر تشدداً التي تم تنفيذها خلال السنوات السابقة. ومع ذلك، ظل تضخم أسعار الخدمات مرتفعًا في العديد من الاقتصادات، مما يُبرز استمرار ضغوط الأسعار المحلية. أما في الاقتصادات الناشئة والنامية، بلغ معدل التضخم 7.7% في عام 2024، منخفضًا بشكل طفيف عن مستواه في عام 2023 الذي سجل 8.0%، وأقل من التوقعات التي أشارت إلى بلوغه 7.9%. ورغم هذا الانخفاض، فإن وتيرة تراجع التضخم كانت أقل وضوحًا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى استمرار الضغوطات من جانب العرض في عدد من هذه الدول، بالإضافة إلى تراجع أسعار صرف العملات المحلية أمام العملات الأجنبية الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات واستمرار الضغوط السعرية داخليًا.

فيما يتعلق بقطاع التجارة الدولية، شهد هذا القطاع تحسنًا ملموسًا حيث بلغ نمو حجم التجارة العالمية في عام 2024 نسبة 3.8%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 1.0% في عام 2023، مع وصول قيمة التجارة العالمية إلى مستوى قياسي بلغ 33 تريليون دولار، وذلك وفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). ورغم هذه التطورات الإيجابية، ولكن لم تكن التجارة العالمية بمنأى عن تداعيات السياسات الحمائية والاختلالات في سلاسل الإمداد، مما أثر على انسيابية حركة السلع والخدمات. ومع ذلك، أظهرت بعض الدول مرونة ملحوظة من خلال تبني سياسات تهدف إلى تعزيز التدفقات التجارية والاستثمارات الأجنبية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

أظهر اقتصاد الولايات المتحدة مرونة ملحوظة طوال عام 2024، متحديًا توقعات التباطؤ السابقة. وظل النمو قويًا، مدفوعًا في المقام الأول بالإنفاق الاستهلاكي القوي، والدعم المالي المستمر، وإن كان معتدلاً. وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر إبريل 2025، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة نموا بلغ 2.8% خلال هذا العام، وهو أقل بقليل من نسبة 2.9% المسجلة في عام 2023. من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 1.8% في عام 2025 نتيجة للتداعيات الناجمة عن التعريفات الجمركية التي فرضتها الإدارة الجديدة وما صاحبها من حالة عدم يقين. حقق الاقتصاد الأمريكي لعام 2024 أداءً بارزًا مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة الأخرى التي شهدت نموًا أضعف.

وقد صمد إنفاق المستهلك، وهو حجر الأساس للاقتصاد الأمريكي، بشكل ملحوظ على الرغم من الرياح المعاكسة الناجمة عن التضخم المتراكم وارتفاع أسعار الفائدة. وظل سوق العمل ضيقًا بشكل استثنائي، حيث بقت معدلات البطالة بالقرب من أدنى مستوياتها التاريخية عند معدل 4.0% في عام 2024 مقارنة بمعدل بلغ 3.6% عام 2023، يأتي هذا كنتيجة للنمو المستدام في الوظائف وارتفاع الأجور الاسمية، إلى جانب تباطؤ التضخم، ونمو إيجابي في الأجور الحقيقية للعديد من العمال، مما عزز القوة الشرائية. علاوة على ذلك، استمرت الأسر في سحب المدخرات الزائدة المتراكمة خلال الوباء، على الرغم من أن وتيرة الاستنزاف ربما تباينت عبر فئات الدخل.

استمر التضخم في اتجاهه النزولي في عام 2024، ليبلغ معدل التضخم خلال العام 2024 نسبة 3.0% مقابل معدل 4.1% خلال عام 2023. من المهم أن نلاحظ أن معدل تضخم الخدمات ظلّ مرتفعًا، مدفوعًا بتكاليف الإسكان وزيادة الأجور في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة، في حين تباطأ تضخم السلع بشكل كبير بسبب حل مشكلات سلسلة التوريد. كان تخفيض التضخم محور اهتمام أساسي

لصانعي السياسات، حيث يسعون لتحقيق توازن دقيق بين الحاجة إلى السيطرة على ضغوط الأسعار دون التأثير سلبًا على النشاط الاقتصادي والتوظيف. فقد حافظ مجلس الاحتياطي الفيدرالي على سياسته النقدية التقييدية لفترة طويلة من العام، حيث أبقى سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند 5.0% حتى أغسطس 2024، بهدف إعادة التضخم إلى هدفه البالغ 2.0%. وبناءً على بيانات أسعار المستهلك التي أظهرت انخفاضًا منذ يوليو 2024، بدأ الفيدرالي في سبتمبر 2024 تخفيض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس حتى ديسمبر 2024، ليصل معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 4.50%.

الإتحاد الأوروبي

شهد اقتصاد منطقة اليورو نموًا طفيفًا في عام 2024، حيث تعافى تدريجيًا من آثار الصدمات السابقة، ولكنه استمر في مواجهة تحديات مستمرة. وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2025، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة نمو بلغت 0.9%، مما يمثل تحسناً طفيفاً مقارنةً بالنمو شبه الراكد بنسبة 0.4% في عام 2023. ومع ذلك، يظل هذا النمو أقل بكثير من المتوسطات التاريخية، ويعكس تأثير السياسة النقدية التقييدية، والمخاوف المستمرة بشأن ارتفاع تكاليف الطاقة. كان الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو، وإن كان معتدلًا. ويتوقع الصندوق أن ينكمش الاقتصاد الأوربي قليلاً خلال عام 2025 ليسجل معدل نمو قدره 0.8%.

وأظهر إنفاق المستهلكين علامات انتعاش، مدعومًا بسوق عمل مرن وارتفاع الأجور الحقيقية مع تراجع التضخم. ومع ذلك، ظلت ثقة المستهلك ضعيفة خلال معظم العام، مما شجع على الأرجح على الادخار الاحترازي وخفف من وتيرة تعافي الإنفاق. وبالمقارنة مع الأرقام الإجمالية لمنطقة اليورو، استمر التباين الكبير بين الدول الأعضاء. أظهرت بعض الاقتصادات، وخاصة في جنوب أوروبا مثل إسبانيا التي

شهدت نموًا بنسبة 3.2%، مرونة أكبر، مستفيدة من انتعاش السياحة والاستثمارات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي الجديد. في المقابل، واجهت ألمانيا، أكبر اقتصاد في الكتلة، حالة من الركود تقريبًا مع انكماش بلغت بنسبة 0.2%، يعوقها ضعف قطاع التصنيع وتأثير ارتفاع تكاليف الطاقة.

واجه الاستثمار تحديات من تشديد شروط التمويل الناتجة عن دورة تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي بهدف مكافحة التضخم. وبينما استمرت الأموال من برنامج الجيل القادم للاتحاد الأوروبي (NGEU) في دعم الاستثمار العام، لا سيما في التحولات الخضراء والرقمية، فقد كان النشاط الاستثماري الإجمالي مقيدًا. واستمر التضخم في منطقة اليورو في انخفاضه طوال عام 2024، ليصل إلى 2.4%، وهو انخفاض كبير من 5.4% في عام 2023، وكان ارتفاع تضخم الخدمات، المرتبط بالنمو القوي للأجور، عاملاً رئيسياً في إبقاء التضخم الأساسي فوق المعدل العام. وحافظ البنك المركزي الأوروبي على موقف حذر، مؤكداً على ضرورة ضمان عودة التضخم إلى مستواه المستهدف بشكل مستدام مع مراقبة تطورات الأجور ونمو الإنتاجية عن كثب، قام البنك بخفض أسعار الفائدة لأول مرة في يوليو 2024، تلاه ثلاث تخفيضات أخرى بإجمالي 135 نقطة أساس حتى ديسمبر 2024، لتستقر أسعار الفائدة عند 3.15% في نهاية عام 2024.

الصين:

واصل الاقتصاد الصيني في عام 2024 انتقاله بعد الجائحة، متجاوزًا مشهدًا معقدًا من التحديات الهيكلية مع الحفاظ على نمو قوي نسبيًا مقارنة بالاقتصادات الكبرى الأخرى. وفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 5.0% خلال عام 2024، وهو تراجع مقارنة بالنمو الذي بلغه في عام 2023 والذي كان 5.4%. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 4.0% في عام

2025، نتيجة التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة والجهود المبذولة من قبل بعض الدول الغربية لتقليل الاعتماد على الصين أو تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد الصيني يشهد توسعا كبيرا كونه ثاني أكبر اقتصاد في العالم. يعكس معدل النمو هذا، على الرغم من قوته وفقًا للمعايير العالمية، إعادة التوازن الاقتصادي المستمر في الصين وتحول السلطات نحو إعطاء الأولوية لجودة واستدامة النمو على الأرقام الرئيسية. كشف تكوين النمو في عام 2024 عن الطبيعة المتطورة للنموذج الاقتصادي الصيني. وظل الاستثمار العام محركًا رئيسيا، حيث نشرت السلطات تدابير مالية مستهدفة لدعم النمو وسط ضعف مستمر في قطاعات معينة. والجدير بالذكر أن الاستثمارات في التصنيع المتقدم، وخاصة في أشباه الموصلات والإلكترونيات، تلقت دعمًا كبيرًا، مدفوعًا جزئيًا بالزيادة العالمية في الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي. وقد سلّط صندوق النقد الدولي الضوء على هذا الاتجاه كعامل مهم يُسهم في تحسين النمو في قارة آسيا ككل. كما استمر الإنفاق على البنية التحتية، وإن كان مع تركيز أكبر على التطوير التكنولوجي والتنمية الخضراء بدلاً من البناء التقليدي. قدّم إنفاق المستهلك صورة متباينة على مدار العام.

ففي حين أظهر الاستهلاك الحضري علامات انتعاش، لا سيما في الخدمات والسلع الفاخرة، ظلّ استهلاك الأسر الأوسع نطاقًا مقيدًا بعدة عوامل. وقد أثّرت المخاوف المستمرة بشأن الآفاق الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع معدلات ادخار الأسر ومحدودية شبكات الأمان الاجتماعي، على انتعاش الاستهلاك. واستمر سوق العقارات، وهو مخزن تقليدي لثروة الأسر في الصين، في مواجهة تحديات كبيرة. وظلّ قطاع العقارات تحت ضغط فائض المخزون، والضغوط المالية التي تواجهها شركات التطوير العقاري، وانخفاض أسعار العقارات في العديد من المدن، مما خلق تأثيرًا سلبيًا على ثروة الأسر وحد من نشاط البناء. وانحرفت ديناميكيات الأسعار في الصين بشكل ملحوظ عن الاتجاهات العالمية، مع بقاء التضخم منخفضًا بشكل استثنائي.

فقد استقر معدل التضخم عند 0.2 % للعام الثاني على التوالي. وظلت التجارة الخارجية نقطة مضيئة للاقتصاد الصيني، حيث أظهرت الصادرات مرونة رغم حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي وتزايد التوترات التجارية. وقد دعمت القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الصين، وخاصة في مجال المركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة والبطاريات والإلكترونيات، نمو الصادرات. ومع ذلك، ازدادت البيئة الخارجية تعقيدا، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية واحتمالية فرض سياسات تجارية أكثر تقييدا من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين، لا سيما في أعقاب التحولات السياسية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.

اليابان

شهد اقتصاد اليابان تباطؤًا ملحوظًا في عام 2024، بعد أداء أقوى نسبيا في العام السابق، ليتباطآ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد إلى 0.1% فقط لهذا العام، وهو انخفاض كبير عن التوسع الذي بلغ 1.5% في عام 2023، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الياباني نموًا طفيفًا بمعدل 0.6% خلال عام 2025. ويعكس هذا التباطؤ تضافر عدة عوامل، بما في ذلك تباطؤ الطلب المحلي، وتلاشي آثار إعادة الفتح بعد الجائحة، والتفاعل المعقد بين ديناميكيات التضخم والتحول التدريجي لبنك اليابان نحو تشديد السياسة النقدية. ظل الطلب المحلي ضعيفًا لمعظم عام 2024. وكافح الاستهلاك الخاص، وهو عنصر رئيسي في الاقتصاد، لاكتساب زخم قوي على الرغم من بعض النمو في الأجور. وبينما أسفرت مفاوضات الأجور الربيعية السنوية عن زيادات كبيرة في أجور العمال في الشركات الكبيرة، إلا أن انتقالها إلى الشركات الصغيرة كان أقل وضوحا، وظل نمو الأجور الحقيقية مقيدا بالتضخم المستمر، وإن كان معتدلاً. كما واجهت استثمارات الأعمال رياحًا معاكسة من ارتفاع تكاليف المدخلات، وعدم اليقين الاقتصادي العالمي، ومعنويات الشركات الحذرة، على الرغم من استمرار الاستثمار المتعلق بالرقمنة والتحول الأخضر، والجدير بالذكر أن قدم

القطاع الخارجي مساهمات متباينة. ففي حين قدم الين المنخفض ميزة تنافسية للمصدرين، فإن ضعف الطلب العالمي، وخاصة على السلع، حد من الزخم الإجمالي للصادرات. وعلى العكس من ذلك، أدى ضعف الين إلى تضخم تكاليف الواردات، مما ساهم في التضخم المحلي وضغط على أرباح الشركات والقدرة الشرائية للأسر.

كانت ديناميكيات التضخم محورية في الاقتصاد الياباني في عام 2024. فبينما انخفض تضخم أسعار المستهلك عن ذروته في عام 2023، ظل أعلى من هدف بنك اليابان البالغ 2.0%، وبلغ معدل التضخم 2.7% لعام 2024، بانخفاض عن 3.3% في عام 2023. وقد دفع هذا التضخم المستمر، المدفوع في البداية بضغوط التكلفة المستوردة، التي تفاقمت بسبب ضعف الين، وبشكل متزايد بعوامل محلية بما في ذلك أسعار الخدمات ونمو الأجور، إلى تحول تاريخي في سياسة بنك اليابان. ففي مارس 2024، أنهى البنك المركزي تجربته التي استمرت ثماني سنوات مع أسعار الفائدة السلبية، مما يشير إلى تحرك نحو التشديد بعد عقود من الظروف النقدية شديدة التيسير. ومع ذلك، ظل معدل التشديد حذرًا طوال العام، مما يعكس المخاوف بشأن هشاشة الانتعاش الاقتصادي والحاجة إلى ضمان استقرار التضخم بشكل مستدام حول هدف 2.0%.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

واجهت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بيئة اقتصادية صعبة في عام 2024، اتسمت بتباين كبير بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له، وضغوط تضخمية مستمرة، وعدم استقرار جيوسياسي متزايد. تباطأ زخم النمو الإجمالي للمنطقة مقارنة بالتوقعات السابقة، مما يعكس التفاعل المعقد بين الظروف الاقتصادية العالمية والعوامل الإقليمية المحددة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 2.4% لعام 2024، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.2% في عام 2023، ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو في المنطقة ليصل إلى

3.0% في عام 2025. ومع ذلك، فإن هذا الرقم الإجمالي أخفى تباينًا كبيرًا داخل الاقتصادات المتنوعة في المنطقة. لعبت العوامل الجيوسياسية دورًا مهمًا في تشكيل المشهد الاقتصادي. خلقت الصراعات المستمرة والتوترات الإقليمية حالة من عدم اليقين، وعطلت التجارة والسياحة في المناطق المتضررة، وأثرت على معنويات الاستثمار. وبالنسبة للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ظل الأداء الاقتصادي متأثرًا بشدة بالتطورات في أسواق الطاقة العالمية. وبينما قدمت أسعار النفط بعض الدعم، أثرت التقلبات وقرارات الإنتاج بموجب اتفاقية أوبك+ على الإيرادات المالية والنمو الإجمالي. واجهت الدول المستوردة للنفط في المنطقة مجموعة مختلفة من التحديات. فقد ظلت عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية، وتشديد شروط التمويل العالمي، والآثار غير المباشرة لعدم الاستقرار الإقليمي. وبينما واصلت بعض الدول السعي إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع اقتصاداتها، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، غالبًا ما أعاقت القيود المحلية والخلفية الخارجية الصعبة التقدم.

ظل التضخم مصدر قلق كبير في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2024، حيث ثبت استمراره بشكل خاص في العديد من الاقتصادات. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي أن معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 14.4% في عام 2024، بانخفاض طفيف عن معدل بلغ 15.5% في عام 2023. ويعزى هذا التضخم المرتفع إلى مجموعة من العوامل، منها تأثير انخفاضات أسعار الصرف في بعض البلدان، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة (رغم بعض الاعتدال العالمي)، وضغوط الطلب المحلي القوية في بلدان أخرى. وحافظت المصارف المركزية في المنطقة على سياسات نقدية متشددة نسبيًا لمواجهة هذه الضغوط التضخمية، على الرغم من تباين نطاق العمل تبعًا لظروف كل بلد وأنظمة سعر الصرف. وتباينت أولويات السياسات في جميع أنحاء المنطقة. وركزت الدول المصدرة للنفط على إدارة تقلبات عائدات النفط، ومواصلة جهود التنويع، والاستثمار في القطاعات

الاستراتيجية. في حين عانى العديد من مستوردي النفط من صعوبات في إدارة احتياجات التمويل الخارجي، وتنفيذ تدابير ضبط أوضاع المالية العامة لضمان استدامة الديون، وتنفيذ إصلاحات لإطلاق العنان للنمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل. ظلت الضغوط الاجتماعية المرتبطة بارتفاع تكلفة المعيشة تُشكّل اعتبارًا رئيسيًا للحكومات في جميع أنحاء المنطقة.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2023	2024
العالم:	3.5	3.3
البلدان الصناعية:	1.7	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9	2.8
دول منطقة اليورو	0.4	0.9
اليابان	1.5	0.1
المملكة المتحدة	0.4	1.1
دول صناعية أخرى	1.5	1.9
البلدان النامية والأسواق ناشئة أخرى:	4.7	4.3
بلدان آسيا الناشئة والنامية	6.1	5.3
– الصين	5.4	5.0
– الهند	9.2	6.5
بلدان أوروبا الناشئة والنامية	3.6	3.4
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2.2	2.4
– المملكة العربية السعودية	- 0.8	1.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.4	2.4
إفريقيا جنوب الصحراء	3.6	4.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2025

- **البطالة:**

تشير بيانات معدلات البطالة لعامي 2023 و2024 إلى انخفاض طفيف في معدل البطالة العالمي من 5.1% إلى 4.9%، ما يعكس تحسناً نسبياً في أوضاع سوق العمل. ومع ذلك، شهدت الدول الصناعية ارتفاعًا في البطالة من 4.4% في عام 2023 إلى 5.8% في عام 2024، بسبب تأثيرات التشديد النقدي وتباطؤ النمو، خاصة في أوروبا. في الولايات المتحدة، ارتفعت البطالة من 3.6% في عام 2023 إلى 4.0% في عام 2024 نتيجة تراجع التوظيف بعد رفع الفائدة. أما منطقة اليورو، فسجلت تحسنًا طفيفًا من 6.5% في عام 2023 إلى 6.4% في عام 2024، مدعومًا بتدخلات حكومية. في المقابل، شهدت الهند تحسنًا لافتًا، حيث انخفضت البطالة من 8.0% إلى 4.9% بفضل نمو الخدمات والتحول الرقمي، بينما استقرت الصين عند 5.1%. في تركيا، تراجعت البطالة من 9.4% في عام 2023 إلى 8.7% في عام 2024 نتيجة تحسن السياحة والصادرات. أما في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فارتفعت البطالة من 8.0% في عام 2023 إلى 8.7% في عام 2024 بسبب ضعف الاستثمار الناتج عن حالة عدم اليقين التي خلفتها لتوترات الجيوسياسية في المنطقة، ففي مصر سجلت زيادة طفيفة من 7.2% في عام 2023 إلى 7.4% في عام 2024 في ظل تحديات اقتصادية وضغوط تمويلية. أما جنوب إفريقيا عند مستوى مرتفع بلغ 32.8%. وبصفة عامة يعكس هذا التباين بين الدول مدى تأثر البطالة بالسياسات الاقتصادية والقدرة على التكيف مع الأزمات، حيث برزت الدول ذات الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي والإصلاحات الهيكلية كأكثر قدرة على خلق فرص العمل.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2022	2023
العالم:	5.3	5.1
الدول الصناعية:	4.5	4.4
الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	3.6
دول منطقة اليورو	6.7	6.5
اليابان	2.6	2.6
المملكة المتحدة	3.9	4.0
الدول الناشئة والنامية في آسيا		
الصين	5.5	5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2025

● **التضخم:**

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تراجع ملحوظ في معدلات التضخم في معظم دول العالم خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، وهو ما يعكس فعالية السياسات النقدية التقييدية التي اعتمدتها المصارف المركزية الكبرى للسيطرة على التضخم الذي ارتفع بشكل حاد في أعقاب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. فقد سجلت الدول المتقدمة انخفاضا في معدل التضخم من 4.6% إلى 2.6%، نتيجة تراجع أسعار الطاقة والغذاء، وتحسن سلاسل الإمداد، إلى جانب رفع أسعار الفائدة. في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض التضخم من 4.1% إلى 3.0%، مدفوعًا بالسياسات النقدية المشددة من قبل الفدرالي الأمريكي، وتباطؤ الاستهلاك، واستقرار سوق العمل. أما منطقة اليورو فسجلت معدل التضخم انخفاضًا أكبر من 5.4% إلى 2.4%، بسبب تراجع حاد في أسعار الغاز الطبيعي وتحسن الأوضاع التجارية. وشهدت المملكة المتحدة انخفاضًا كبيرًا من 7.3% إلى 2.5% نتيجة استقرار السوق المحلي بعد امتصاص صدمات "بريكست" وتحسن أسعار الغذاء والطاقة. وفي اليابان، انخفض التضخم من 3.3% إلى 2.7%، رغم استمرار التحديات المتعلقة بنمو الأجور. أما ألمانيا فقد تراجع فيها التضخم من 6.0% إلى 2.5%، بفضل استقرار أوضاع الطاقة

ونجاح سياسة البنك المركزي الأوروبي في الحفاظ على سياسة نقدية متشددة. وسجلت إيطاليا أكبر تراجع في معدل التضخم من 5.9% إلى 1.1% نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة. وعلى النقيض، ارتفع معدل التضخم في مصر من 24.4% إلى 33.3%، بسبب انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع تكاليف الاستيراد، إلى جانب خفض الدعم ضمن برنامج إصلاح اقتصادي. أما تونس، فقد تراجع فيها معدل التضخم من 9.3% إلى 7.0% مع تحسن نسبي في الإمدادات وانخفاض أسعار بعض المواد الأساسية. تعكس هذه البيانات أن السيطرة على التضخم ترتبط بقدرة المصارف المركزية بالدرجة الأولي على إدارة سياساتها النقدية وعلى قدرة الدول بالدرجة الثانية في إدارة سلاسل الإمداد بشكل مُحكم، واستقرار سعر صرف عملتها، ومدى اعتمادها على الواردات.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2023	2024
الدول المتقدمة	4.6	2.6
الولايات المتحدة الأمريكية	4.1	3.0
دول منطقة اليورو	5.4	2.4
المملكة المتحدة	7.3	2.5
اليابان	3.3	2.7
ألمانيا	6.0	2.5
مصر	24.4	33.3
تونس	9.3	7.0
إيطاليا	5.9	1.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2025.

● **التجارة العالمية:**

تشير البيانات صندوق النقد الدولي إلى انتعاش ملحوظ في معدلات نمو التجارة العالمية خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، إذ ارتفع معدل النمو من 1.0% إلى 3.8%. ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أبرزها تراجع معدلات التضخم في معظم الاقتصادات الكبرى، مما ساهم في تعزيز القوة الشرائية ودعم الطلب على السلع والخدمات. كما أدّت سياسات التيسير النقدي التدريجي واستقرار أسعار الطاقة إلى خفض تكاليف الإنتاج والشحن، مما نشّط حركة التجارة الدولية. فيما يخص الدول الصناعية، سجلت صادراتها نمواً بنسبة 2.1% في 2024 مقارنة بـ 1.1% في 2023، وذلك نتيجة تعافي سلاسل التوريد بعد اضطرابات السنوات السابقة، واستقرار الطلب الخارجي خاصة من الدول النامية. كما ارتفعت وارداتها إلى 2.4% بعد أن كانت منكمشة بنسبة 0.6% في 2023، مما يعكس تحسن النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الاستهلاكي والصناعي. أما الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد شهدت انتعاشاً كبيراً، حيث ارتفعت صادراتها من 1.1% في عام 2023 إلى 6.7% في عام 2024، وهو ما يعكس تعافي الطلب العالمي على السلع الأولية والمنتجات المصنعة منخفضة التكلفة. كما ارتفعت وارداتها من 3.1% في عام 2023 إلى 5.8% في عام 2024، مدفوعة بزيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية وتحسن مستويات الدخل. يُعزى هذا التحسن العام في التجارة العالمية إلى استقرار نسبي في النظام التجاري الدولي، بالإضافة إلى عودة الاستثمارات الأجنبية إلى بعض الاقتصادات الناشئة قد أسهمت في تحفيز التجارة العابرة للحدود، مما يعزز فرص النمو الشامل للاقتصاد العالمي.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2023	2024
إجمالي التجارة العالمية	1.0	3.8
الدول الصناعية:		
الصادرات	1.1	2.1
الواردات	- 0.6	2.4
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:		
الصادرات	1.1	6.7
الواردات	3.1	5.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2025

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2024 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد سجل الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية فائضاً قدره 102.9 مليار دولار خلال عام 2024، مقارنة بالفائض المُسجل في عام 2023 والذي بلغ 24.9 مليار دولار، وذلك كمحصلة لارتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان. أما على صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فارتفعت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية فيها لتصل إلى 415.7 مليار دولار لعام 2024، مقارنةً بفائض بلغ 299.6 مليار دولار عام 2023، ويرجع السبب الرئيسي إلى ارتفاع فوائض الدول الناشئة والنامية في آسيا من 253.7 مليار دولار لعام 2023، ليصل إلى 410.8 مليار دولار عام 2024، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري انخفاض فوائض الحسابات الجارية لمجموعة الدول الناشئة والنامية في أوروبا، وإفريقيا جنوب الصحراء.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2023	2024
الدول الصناعية:	**24.9**	**102.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	-905.4	-1,133.6
دول منطقة اليورو	263.1	460.9
اليابان	158.5	193.0
المملكة المتحدة	-118.3	-122.7
دول صناعية أخري	483.8	590.9
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:	**299.6**	**415.7**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	-14.9	-1.5
الدول الناشئة والنامية في آسيا	253.7	410.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-73.7	-60.4
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	185.8	98.5
إفريقيا جنوب الصحراء	-51.3	-31.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2025

أسعار صرف العملات الدولية والرئيسية:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل العملات الرئيسية خلال العام 2024، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني بنسبة بلغت 10.4%، ليصل سعر صرف الدولار إلى 156.65 في عام 2024 مُقابل 141.91 ين ياباني للدولار الواحد في عام 2023. وكذلك ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مُقابل الجُنيه الإسترليني بنسبة بلغت 1.5% ليصل إلى 0.7971 جنيه للدولار في عام 2024 بعد أن كان قد سجل سعر 0.7852 جُنيه إسترليني للدولار الأمريكي في عام 2023. وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 2.2% مُقابل اليوان الصيني في عام 2024 حيثُ سجل سعر 7.2992 يواناً لكل دولار بعد أن كان مُسَجّلاً سعر 7.1436 يواناً

لكل دولار في عام 2023. وكذلك ارتفع الدولار الأمريكي مُقابل الفرنك السويسري بنسبة 5.1% ليسجل سعر 0.8966 فرنك للدولار في عام 2024 مُقابل سعر 0.8533 فرنك للدولار في عام 2023. وارتفع الدولار أيضاً مُقابل اليورو حيثُ سجل سعر 0.9622 يورو لكل دولار في عام 2024 مقابل 0.9072 يورو للدولار في عام 2022، أي بارتفاع بلغت نسبته 6.1%. يرجع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية العالمية خلال الفترة الأخيرة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيواستراتيجية المتداخلة.

فقد أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول من المتوقع، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية داخل الولايات المتحدة، مما قلّص من فرص خفض الفائدة على المدى القصير. هذا التوجه عزز العوائد على الأصول المقومة بالدولار، وزاد من جاذبيته لدى المستثمرين العالميين. في الوقت نفسه، أظهر الاقتصاد الأمريكي أداء أقوى مقارنة بنظرائه في الاقتصادات المتقدمة، من حيث النمو ومتانة سوق العمل، ما ساهم في ترسيخ الثقة بالدولار كأصل موثوق وعالي العائد. ومن جهة أخرى، أدّت التوترات الجيوسياسية العالمية، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية وتفاقم التوتر في منطقة الشرق الأوسط، إلى تصاعد حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، ودفع المستثمرين نحو الأصول الآمنة، من بينها الدولار الأمريكي. وبذلك، ساهمت السياسات النقدية التقييدية، والفروقات في الأداء الاقتصادي، إلى جانب العوامل الجيوسياسية، في تعزيز الطلب على الدولار، ورفع قيمته في الأسواق العالمية.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

" وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
اليورو	0.9072	0.9622	0.0550	6.1
الجنيه الإسترليني	0.7852	0.7971	0.0119	1.5
الين الياباني	141.9100	156.6500	14.7400	10.4
الفرنك السويسري	0.8533	0.8966	0.0433	5.1
اليوان الصيني	7.1436	7.2992	0.1556	2.2

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

التطورات النفطية الدولية:

أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام لسلة أوبك تقلبات ملحوظة خلال عامي 2023 و2024، حيث ارتفعت في بعض النصف الأول من العام وانخفضت في النصف الثاني، ليبلغ متوسط السعر السنوي في عام 2023 نحو 82.98 دولارًا للبرميل، ثم تراجع في عام 2024 إلى 79.90 دولارًا للبرميل، مسجلًا انخفاضًا سنويًا بنسبة 3.7%. تعود أسباب الارتفاع النسبي خلال بعض النصف الأول من عام 2024، خصوصًا في الربع الثاني، إلى مجموعة من العوامل، أبرزها استمرار سياسة خفض الإنتاج التي تقودها دول أوبك+ وفي مقدمتها السعودية وروسيا، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعد اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر 2023، وهو ما أضاف علاوة مخاطر للأسعار وصلت إلى نحو 7دولارات للبرميل، إلى جانب تراجع المخزونات العالمية من النفط الخام، مما دعم الأسعار في الأسواق الفورية. في المقابل، شهد النصف الثاني من عام 2024 تراجعًا تدريجيًا في الأسعار، نتيجة تباطؤ واضح في

نمو الطلب العالمي على النفط، إذ انخفض معدل النمو إلى 900 ألف برميل يوميًا، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني، حيث تراجع الطلب الصيني بمقدار 270 ألف برميل يوميًا في الربع الثالث من عام 2024. كما ساهم ارتفاع إنتاج النفط من دول خارج أوبك، مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل، في زيادة المعروض العالمي وبالتالي الضغط على الأسعار. إضافة إلى ذلك، أدت الاستثمارات المتزايدة في تقنيات الطاقة النظيفة والتحول التدريجي عن الوقود الأحفوري إلى تراجع الطلب في قطاعات حيوية كالنقل وتوليد الكهرباء. وقد ساعد أيضًا انحسار المخاوف من تصعيد عسكري في الشرق الأوسط، خاصة بعد تراجع احتمالات ضرب إيران، على تهدئة الأسواق في الربع الرابع من 2024

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولاراً للبرميل"

الفترة	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
الربع الأول	80.65	81.77	1.12	1.4
الربع الثانى	78.38	85.35	6.97	8.9
الربع الثالث	87.66	78.98	8.68-	-9.9
الربع الرابع	85.23	73.53	11.7-	-13.7
متوسط العام	**82.98**	**79.90**	**-3.08**	**-3.7**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الأسعار

العرض والطلب من النفط الخام:

أولا: العرض:

شهد العرض العالمي من النفط الخام خلال عام 2024 تقلبات ملحوظة نتيجة لتأثيرات متداخلة شملت سياسات الإنتاج، والتغيرات في الطلب العالمي، والعوامل الجيوسياسية، والتطورات الاقتصادية الدولية. حيث تراجع إجمالي العرض العالمي من النفط من 97.80 مليون برميل يوميًا في 2023 إلى 92.05 مليون برميل يوميًا في 2024،

أي بانخفاض قدره 5.75 مليون برميل يوميًا، ما يعادل نسبة تراجع تبلغت 5.88%. ويُعزى هذا الانخفاض بدرجة رئيسية إلى خفض إنتاج الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي سجلت تراجعًا حادًا في إنتاجها بنسبة 14.15%، وخاصة في دول مثل الآسيوية لأخرى –29.07%، ودول يرو أسيوية –87.33%، والشرق الأوسط – 38.84%، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها تطبيق تخفيضات طوعية من قبل دول تحالف أوبك+، ضمن جهود ضبط السوق ودعم الأسعار، إلى جانب تراجع الاستثمارات النفطية في بعض المناطق بسبب ضعف العوائد المالية أو العقوبات الدولية، كما هو الحال في روسيا وإيران. في المقابل، سجلت بعض المناطق زيادات طفيفة أو استقرارًا في مستويات الإنتاج، مثل الهند والصين، في ظل سياسة تأمين الإمدادات المحلية، إلى جانب ارتفاع طفيف في إنتاج دول مثل أمريكا اللاتينية، مستفيدة من الاستثمارات في النفط الصخري وزيادة كفاءة الاستخراج. وقد تسببت عوامل مناخية قاسية، مثل موجات البرد التي ضربت أمريكا الشمالية مطلع عام 2024، في تقليص مؤقت للإنتاج بنحو 900 ألف برميل يوميًا. كما ساهمت التوترات في البحر الأحمر والهجمات على سفن الشحن في اضطراب مؤقت للإمدادات. ويُلاحظ أن منظمة أوبك حافظت على استقرار نسبي في إنتاجها بين العامين، حيث بلغ إنتاجها حوالي 32.1 مليون برميل يوميًا.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**32.58**	**31.67**	**-0.91**	**-2.79**
أمريكا الشمالية والجنوبية	28.5	27.62	-0.88	-3.09
أوروبا	3.63	3.61	-0.02	-0.55
دول المحيط الهادي	0.45	0.44	-0.01	-2.22
دول خارج المنظمة:	**32.80**	**28.16**	**-4.64**	**-14.15**
الصين	4.57	4.57	0.00	0.00
الهند	0.77	0.79	0.02	2.60
دول آسيوية أخرى	2.27	1.61	-0.66	-29.07
أمريكا اللاتينية	6.93	7.24	0.31	4.47
الشرق الأوسط	3.27	2.00	-1.27	-38.84
إفريقيا	2.40	2.31	-0.09	-3.75
روسيا	9.57	9.17	-0.40	-4.18
دول يرو آسيوية	2.92	0.37	-2.55	-87.33
دول أوربية أخرى	0.10	0.10	0.00	0.00
منظمة الأوبك	**32.32**	**32.12**	**-0.20**	**-0.62**
نفط خام	27.01	26.59	-0.42	-1.55
غاز مسال	5.31	5.53	-0.05	-0.94
عائدات التكرار	**0.1**	**0.1**	**0**	**0.00**
إجمالي العرض العالمي	**97.80**	**92.05**	**-5.75**	**-5.88**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير 2025-" ، منظمة الأوبك

ثانيا: الطلب على النفط في الأسواق العالمية:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية من 102.12 مليون برميل يوميًا في 2023 إلى 103.73 مليون برميل يوميًا في 2024، أي بزيادة قدرها 1.61 مليون برميل يوميًا أو ما يعادل 1.58%. هذه الزيادة تعكس تباينًا إقليميًا في نمو الطلب، مدفوعًا بعدة عوامل اقتصادية وجيوسياسية وهيكلية. فيما يتعلق بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ظل الطلب شبه مستقر، بل سجل انخفاضًا طفيفًا بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا. يعود هذا الاستقرار النسبي إلى استمرار تحوّل هذه الدول نحو مصادر طاقة أنظف، وتحسن كفاءة الطاقة، إلى جانب التوسع في استخدام المركبات الكهربائية، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. كما تأثرت بعض القطاعات الصناعية في هذه الدول بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما خفف من وتيرة ارتفاع الطلب. أما في الدول النامية، وتحديدًا خارج منظمة التعاون، فقد سجل الطلب نموًا أقوى نسبيًا بنسبة 2.33%، مدفوعًا بشكل رئيسي بالصين، التي ارتفع طلبها بمقدار 590 ألف برميل يوميًا، أي بنسبة 3.65%. يعود هذا النمو في الصين إلى تعافي النشاط الصناعي وزيادة الطلب في قطاع البتروكيماويات وارتفاع استهلاك الوقود مع انتعاش حركة النقل والسفر الداخلي، رغم استمرار تباطؤ قطاع العقارات. كما أسهمت دول آسيوية أخرى كالهند في دعم نمو الطلب بزيادة بلغت 210 آلاف برميل يوميًا، في ظل استمرار النمو الاقتصادي وتوسع الطبقة الوسطى. وشهدت مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط زيادات ملحوظة في الطلب، في حين تراجع الطلب في دول المحيط الهادئ بنسبة 1.76% نتيجة تباطؤ اقتصادي.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**45.78**	**45.77**	**-0.01**	**-0.02**
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.99	25.03	0.04	0.16
منها: الولايات المتحدة الامريكية	20.27	20.48	0.21	1.04
أوروبا	13.42	13.5	0.08	0.60
دول المحيط الهادي	7.37	7.24	-0.13	-1.76
إجمالي الدول النامية	**34.39**	**35.19**	**0.80**	**2.33**
دول آسيوية أخرى	9.28	9.6	0.32	3.45
الهند	5.34	5.55	0.21	3.93
أمريكا اللاتينية	6.68	6.8	0.12	1.80
الشرق الأوسط	8.63	8.76	0.13	1.51
إفريقيا	4.46	4.48	0.02	0.45
إجمالي الأقاليم الأخرى	**21.95**	**22.77**	**0.82**	**3.74**
روسيا	3.84	3.98	0.14	3.65
أوروبا الأخرى	0.79	0.8	0.01	1.27
دول يرو آسيوية	1.17	1.25	0.08	6.84
الصين	16.15	16.74	0.59	3.65
إجمالي الطلب العالمي	**102.12**	**103.73**	**1.61**	**1.58**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير – 2025" ، منظمة الأوبك

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

شهد النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2024 تفاوتاً ملحوظاً، متأثراً بتباين الهياكل الاقتصادية، وتفاوت الاستجابات السياسية، والظروف الخارجية المختلفة. بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة نحو 2.4%، مع وجود فروقات واضحة بين الدول المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له، بالإضافة إلى الدول المتأثرة بالصراعات. وقد سجلت الاقتصادات المصدّرة للنفط نمواً معتدلاً تراوح بين −0.8% و3.0%، مدفوعاً باستقرار نسبي في الإنتاج النفطي، إلى جانب تنامي القطاعات غير النفطية بدعم من الاستثمارات العامة واسعة النطاق واستراتيجيات التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، ظل تأثير اتفاقيات "أوبك+" والتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة يشكلان قيوداً على المكاسب النفطية.

أما الاقتصادات المستوردة للنفط فقد حققت نمواً تصاعدياً، تراوح بين 3.5% و4.0%، مدعوماً بتعافي قطاع السياحة، وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، وتحسن الطلب الخارجي. ومع ذلك، ظلت هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار الغذاء والطاقة عالمياً، ولقيود التمويل الخارجي، بالإضافة إلى التحديات الهيكلية المزمنة. في المقابل، عانت الدول التي تشهد صراعات أو عدم استقرار سياسي من تراجع أو ركود اقتصادي، نتيجة لتعطل الأنشطة الاقتصادية، وتدهور مستويات المعيشة، وتكبّد تكاليف إنسانية واقتصادية باهظة غالباً ما تمتد آثارها إلى الدول المجاورة.

شهدت معدلات التضخم في المنطقة تفاوتاً واسعاً خلال عام 2024، نتيجة لاختلاف الأطر النقدية، ونظم سعر الصرف، وإصلاحات الدعم، ودرجات التعرض لتقلبات الأسعار العالمية. وعلى الرغم من التراجع النسبي في التضخم مقارنة بالذروات السابقة، فقد ظل مرتفعاً في عدد من الدول. فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات تضخم معتدلة تراوحت بين 2.5% و3.0%، بفضل ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي ووجود احتياطيات مالية قوية. في المقابل، واجهت دول مثل تونس ومصر معدلات

تضخم أعلى، بلغت 7.0% و33.3%، مدفوعة بانخفاض قيمة العملات المحلية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً، وتنفيذ إصلاحات محلية في الأسعار ضمن سياسات الضبط المالي. أما في دول مثل لبنان، فقد بلغ التضخم مستويات مفرطة وصلت إلى معدلات من رقمين ليصل إلى 45.2%، في ظل أزمات اقتصادية عميقة. واستمر تضخم أسعار الغذاء كعامل ضغط رئيسي في جميع أنحاء المنطقة، بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، وارتفاع نسبة الإنفاق الغذائي ضمن سلة استهلاك الأسر.

أما السياسات المالية، فقد شهدت تبايناً متزايداً بين دول المنطقة. حيث تبنت الدول المصدّرة للنفط، وخاصة دول الخليج، سياسات مالية توسعية بدعم من استقرار الإيرادات النفطية وأصول صناديقها السيادية، مع تنفيذ برامج استثمارية ضخمة في مجالات التنويع والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما أبقى العجز المالي ضمن نطاق مقبول يتراوح بين 1.0% و3.0% من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، واجهت الدول المستوردة للنفط ضغوطاً مالية أكبر، بعجز في الموازنات تراوح بين 5.0% و7.0% من الناتج المحلي. وعلى الرغم من الجهود المستمرة للضبط المالي، مثل تقليص الدعم، وتوسيع القاعدة الضريبية، وضبط نمو الأجور في القطاع العام، فقد ظلت التحديات قائمة نتيجة لتزايد الاحتياجات الاجتماعية وارتفاع تكاليف خدمة الدين. أما الدول التي تعاني من النزاعات، فقد اتسمت أوضاعها المالية العامة بالضعف الشديد، مع انهيار أنظمة الإيرادات، وزيادة العبء على الخدمات العامة، والاعتماد شبه الكامل على المساعدات الخارجية، مما أدى إلى أوضاع مالية غير مستدامة. واصل الدين العام تشكيل عبء كبير على عدد من الاقتصادات، خاصة تلك المستوردة للنفط مثل مصر وتونس والأردن، حيث تجاوزت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حدود 80.0% إلى 90.0%. وعلى الرغم من أن التمويل التفضيلي والدعم من المؤسسات الدولية قد وفرا بعض التخفيف، إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية زاد من مخاطر إعادة التمويل وعبء خدمة الدين.

تفاوتت السياسات النقدية بين دول المنطقة تبعاً لأنظمة سعر الصرف وقدرات المؤسسات. فقد حافظت دول مجلس التعاون الخليجي ذات الأنظمة الثابتة على مسار موازٍ للسياسة النقدية الأمريكية، وبدأت بتخفيف أسعار الفائدة تدريجياً في النصف الثاني من العام، بالتوازي مع توجه الاحتياطي الفيدرالي للتيسير. أما الدول ذات سعر الصرف الأكثر مرونة مثل مصر والمغرب وتونس، فقد تبنت سياسات نقدية انكماشية للحد من التضخم واستقرار العملة، مع تخفيف محدود للفائدة بعد ظهور مؤشرات على تراجع الضغوط التضخمية. وقد انعكست هذه السياسات على أسعار الصرف، حيث حافظت عملات دول الخليج على استقرارها، بينما شهدت عملات الدول الأخرى ضغوطاً كبيرة نحو التراجع. ورغم هذه التحديات، فقد حافظت معظم الأنظمة المصرفية في المنطقة على قدر من الصلابة، بدعم من كفاية رأس المال والسيولة. ومع ذلك، ظهرت مخاوف بشأن جودة الأصول، خصوصاً في الدول التي تتعرض فيها المصارف لمخاطر في قطاعات مثل العقارات أو الكيانات العامة المتعثرة. وظل نمو الائتمان معتدلاً بسبب تشدد معايير الإقراض وضعف الطلب الخاص. في الوقت ذاته، تقدمت الشمولية المالية بفعل الاعتماد المتسارع على الخدمات الرقمية، لا سيما عبر انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومنصات التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع الإلكتروني، خصوصاً في الدول ذات الفئات الشابة. إلا أن فجوة الشمول المالي ما تزال قائمة، خاصة في المناطق الريفية والفئات منخفضة الدخل.

لا تزال التحديات الهيكلية، لا سيما في سوق العمل، تمثل عائقاً أمام آفاق النمو طويلة الأجل في المنطقة. حيث ظلت البطالة بين الشباب والنساء عند مستويات مرتفعة، تراوحت بين 25.0% 30.0% لفئة الشباب.

وتعاني أسواق العمل من فجوات في المهارات، وضعف في خلق فرص عمل في القطاع الخاص، وتصلب في أنماط التشغيل. وعلى الرغم من التقدم في جهود التنويع الاقتصادي، خاصة في الدول الغنية بالموارد، إلا أن القطاعات غير النفطية ما تزال تعتمد إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي. كما أُطلقت عدة برامج لتحسين بيئة الأعمال عبر تقليص الإجراءات البيروقراطية وتعزيز النظم القانونية والمالية، لكنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الاستكمال، في ظل استمرار ضعف ثقة المستثمرين نتيجة عدم الاستقرار التنظيمي، وضعف التنافسية، ومشاكل الحوكمة.

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

●الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات الاولية المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن الاقتصاد الليبي شهد تباطؤ ملحوظاً في وتيرة النمو خلال عام 2024، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 0.4%، مقارنةً بمعدل نمو بلغ نحو 13.25% في عام 2023. ويعزى هذا التباطؤ بشكل أساسي الى انكماش معدل نمو الأنشطة النفطية بنسبة 4.9%-، في حين شهدت الأنشطة غير النفطية تحسناً نسبياً مسجلة نمواً قدرة 4.6% خلال 2024 وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2024 (أسعار 2013) نحو 161.9 مليار دينار، مقابل 161.3 مليار دينار في عام 2023، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي نحو 67.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 94.6 مليار دينار.

ونظراً للزيادة الطفيفة المتحققة في معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وذلك من 22,714.8 دينار خلال عام 2023، إلى 22,489.03 دينار خلال عام 2024.

جدول رقم (10) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024*	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	132,658	142,408	161,275	161,921	0.4
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	68,838	62,752	70,768	67,290	-4.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	63,820	79,655	90,507	94,632	4.6

المصدر : إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* تقديرات

جدول رقم (11) هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	51.9	44.1	43.9	41.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	48.1	55.9	56.1	58.4

المصدر : إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* بيانات أولية

جدول رقم (12) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2022	142,408	7,000	20,344.00
2023	161,275	7,100	22,714.79
2024	161,921	7,200	22,489.03

المصدر : إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* تقديرات

●الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2024 ارتفاعاً بلغت نسبته 1.2% ليصل إلى 397.5 مليار دينار، مقارنة بنحو 392.7 مليار دينار خلال عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن الذي حدث في الأنشطة غير النفطية، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي غير النفطي من 196.7 مليار دينار خلال عام 2023 إلى حوالي 210.1 مليار دينار في عام 2024 أي بمعدل ارتفاع بلغ 6.8%، في حين انخفض الناتج المحلي النفطي من 195.9 مليار دينار في عام 2023 إلى نحو 187 مليار دينار عام 2024، أي بمعدل انخفاض 4.4-%، وعلى الرغم من هذا التراجع في الناتج النفطي إلا أن إجمالي الناتج المحلي الاسمي سجل ارتفاعاً خلال عام 2024 مدفوعاً بالنمو الذي شهده القطاع غير النفطي والذي ساهم بنسبة كبيرة

تُقدّر بحوالي 52.9% من إجمالي الناتج. ومع ذلك رغم هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 55,311.4 دينار خلال عام 2023، إلى 55,210.1 دينار خلال عام 2024.

جدول رقم (13) الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024*	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	285,475	386,793	392,711	397,513	1.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	155,867	217,634	195,974	187,418	(4.4)
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	129,608	169,159	196,737	210,095	6.8

المصدر: إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* تقديرات

جدول رقم (14) هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

"نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	54.6	56.3	49.9	47.1
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	45.4	43.7	50.1	52.9

المصدر: إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* تقديرات

. جدول رقم (15) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2022	386,793	7,000	55,256.14
2023	392,711	7,100	55,311.41
2024	397,513	7,200	55,210.14

المصدر: إدارة الحسابات القومية – وزارة التخطيط

* تقديرات

●الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)

يقاس التضخم في ليبيا باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الذي يصدر من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد، حيث يعد من الإحصاءات الاقتصادية الهامة المرتبطة بحياة الافراد اليومية، ويوفر المعلومات الضرورية لمعرفة الاتجاه العام لحركة أسعار السلع والخدمات في مرحلة بيع التجزئة في الاقتصاد المحلي.

استنادا إلى بيانات مصلحة الاحصاء والتعداد، أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد ارتفع خلال عام 2024 ليسجل 301.4 نقطة بزيادة قدرها 6.2 نقطة على أساس سنوي، مقابل 295.2 نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق ليبلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نسبة 2.1%، في حين سجل معدل التضخم الأساسي 1.2%، وذلك بسبب ان أن الزيادة في الأسعار كانت أكثر اعتدالًا بالنسبة للسلع غير الأساسية مثل الملابس، الأثاث، الصحة، التعليم والنقل.

فقد شهد الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية ارتفاعًا ملحوظًا، إذ أسهمت مجموعة الغذاء والمشروبات بالحصة الأكبر من هذه الزيادة، حيث وصل معدل التضخم فيها إلى 3.3%. وقد نتج عن ذلك رفع المؤشر بمقدار 1.3 نقطة، وهو ما يمثّل نحو 68% من إجمالي التضخم. وفي السياق ذاته، ارتفع الرقم القياسي لأسعار النقل بنسبة 1.4% خلال عام 2024، وارتفعت مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 1.9%، كما سجّل الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته زيادة قدرها 0.5%. وفي الوقت ذاته، ارتفع مؤشر مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بنسبة 1.9%، بينما حقّق مؤشر العناية الصحية نموًّا بنسبة 1.6%. كذلك سجّلت مجموعة السلع الأخرى زيادة بنسبة 2.1%، ومجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 2.0%. أمّا أسعار التبغ فقد ارتفعت بنسبة 0.2%، في حين ارتفع الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.5%، نظرًا لأن مجموعة الغذاء تمثل 38.8% من إجمالي الوزن النسبي لأسعار المستهلك، فإن أي

تغير في أسعارها ينعكس مباشرة على المؤشر العام للأسعار، مما أدى إلى ارتفاعه بشكل نسبي خلال عام 2024. وعلى الرغم من هذا التأثير، فقد ساهمت إجراءات ضبط المالية العامة المحتملة في كبح جماح التضخم بشكل ملحوظ، حتى مع ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي.

فعلى الصعيد العالمي، ساهمت سياسات التشديد النقدي في اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة في انخفاض التضخم عالميا، حيث استمر بعض البنوك المركزية في خفض أسعار العائد مع اقتراب التضخم من مستوياته المستهدفة. وبينما يتسم معدل النمو الاقتصادي باستقراره إلى حد كبير، فإن آفاقه لا تزال عُرضة للمخاطر بسبب التأثير السلبي للسياسات النقدية التقييدية على النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال مسار التضخم عرضة لمخاطر متصاعدة بفعل التقلبات التي تشهدها الأسعار العالمية للسلع الرئيسة، خاصة الطاقة، بسبب اضطرابات سلاسل التوريد نتيجة التوترات الجيوسياسية والتغيرات المناخية.

جدول رقم (16) الرقم القياسي لأسعار المستهلك

المجموعات الرئيسة	الوزن	2023	2024	معدل التضخم%
المواد الغذائية	38.8	339.0	350.1	3.3
التبغ	0.7	265.5	266.1	0.2
الملابس والأحذية	6.4	445.0	453.5	1.9
السكن ومستلزماته	22.7	194.2	195.1	0.5
أثاث والاجهزة المنزلية	4.9	372.0	379.0	1.9
الصحة	4.1	356.1	361.8	1.6
النقل	8.1	214.4	217.5	1.4
الاتصالات	2.7	83.9	84.5	0.7
الترفيه والثقافة	2.8	210.6	214.8	2.0
التعليم	4.0	381.6	382.4	0.2
المطاعم والفنادق	1.7	348.9	350.6	0.5
السلع والخدمات الاخرى	3.1	307.8	314.3	2.1
الرقم القياسي العام	100	295.2	301.4	2.1
الرقم القياسي الاساسي		267.4	270.6	1.2

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد–وزارة التخطيط

●التطورات النفطية المحلية

شهد الاقتصاد الليبي خلال عام 2024 تقلبات حادة في ظل استمرار الأزمات السياسية والصراعات بين الأطراف المختلفة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على إنتاج وتصدير النفط باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني. فقد سجل الإنتاج النفطي تراجعًا ملحوظًا خلال الربع الثالث من العام على خلفية أزمة مصرف ليبيا المركزي وإغلاق عدد من الحقول النفطية، حيث انخفض إلى نحو 0.54 مليون برميل يومياً في سبتمبر . إلا أن الإنتاج عاد إلى الارتفاع تدريجياً ليصل إلى حوالي 1.42 مليون برميل يومياً بنهاية العام، وهو أعلى مستوى يُسجَّل منذ أكثر من عقد، وقد أسهم هذا التحسن في تعزيز الآمال بتحقيق نمو اقتصادي خلال السنوات المقبلة، لا سيما في ظل التوقعات التي تشير إلى إمكانية وصول الإنتاج إلى نحو 1.4 مليون برميل يوميًا خلال عام 2025.

وعلى صعيد الإيرادات فقد بلغت الإيرادات النفطية خلال عام 2024 نحو 18.6 مليار دولار، منخفضة بنحو 6.7- مليار دولار مقارنة بعام 2023، والذي بلغت فيه قيمة الإيرادات نحو 25.35 مليار دولار. ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة واردات المحروقات من الخارج، بالإضافة إلى تراجع متوسط الإنتاج السنوي للنفط الخام خلال عام 2024 إلى نحو 1.10 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 1.20 مليون برميل يوميًا في عام 2023، وهو ما وضع ليبيا في المرتبة الثانية أفريقيًا بعد نيجيريا.

وفي إطار جهودها لتعزيز القطاع النفطي الليبي وزيادة القدرة الإنتاجية، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن خطط لإطلاق جولة جديدة من العطاءات لاستكشاف النفط والغاز قبل نهاية عام 2024، وهي الأولى منذ عام 2011. تهدف هذه الخطوة إلى جذب استثمارات من شركات دولية، حيث استأنفت شركات مثل "إيني" الإيطالية و"بريتش بتروليوم" البريطانية أنشطتها الاستكشافية في ليبيا بعد توقف طويل.

جدول رقم (17) كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2024

الفترة	كمية الإنتاج اليومي "ألف برميل"	كمية الإنتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير%
2022	1.10	386.80	-12.2
2023	1.20	433.50	12.1
2024	1.10	415.70	-4.1

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

بلغ إنتاج النفط خلال عام 2024 نحو 415.7 مليون برميل حسب توزيع كميات الإنتاج بين الشركات المنتجة، مقارنةً بـ 433.4 مليون برميل في نهاية عام 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.1%، أي بمقدار نحو 17.7 ألف برميل يومياً. فقد انخفض إنتاج شركة مليتة إلى 61.1 مليون برميل خلال عام 2024 مقارنة بـ 63.9 مليون برميل في عام 2023، وبالمثل سجل الانتاج تراجعاً في كل من شركة الخليج العربي والهروج والزويتينة والسرير والمبروك واكاكوس إلى 96.0، 13.8، 6.8، 13.9، 5.8، 77.3 مليون برميل على التوالي مقابل 101.8، 15.1، 9.3، 14.5، 6.3، 88.9 مليون برميل خلال عام 2023. وفي المقابل شهد إنتاج كل من شركة سرت والواحة وزلاف ارتفاعا طفيفاً ليصل إلى 34.3، 103.2، 1.8 مليون برميل على التوالي مقابل 30.3، 102.2، 1.1 مليون برميل خلال عام 2023. كما شهد عام 2024 دخول إنتاج شركة نفوسة للعمليات النفطية بإنتاج 1.7 مليون برميل. والجدول التالي يوضح توزيع كميات الانتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونسب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

جدول رقم (18) إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2024

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط	الفترة		مليون برميل	
	National Oil Corporation %	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير%
مليته للنفط (إيني)	85.5	63.9	61.1	-2.8	-4.4
الخليج العربي للنفط	100	101.8	96.0	-5.8	-5.7
سرت للنفط والغاز	100	30.3	34.3	4	13.2
الهروج للعمليات النفطية	88	15.1	13.8	-1.3	-8.6
الواحة للنفط	59.2	102.2	103.2	1	1.0
الزويتينة للنفط	88	9.3	6.8	-2.5	-26.9
السرير للعمليات النفطية	51	14.5	13.9	-0.6	-4.1
مبروك للعمليات النفطية	50	6.3	5.8	-0.5	-7.9
أكاكوس للعمليات النفطية	88	88.9	77.3	-11.6	-13.1
زلاف ليبيا للنفط والغاز	100	1.1	1.8	0.7	63.6
نفوسة للعمليات النفطية	93.2	-	1.7	-	-
الإجمالي		433.5	415.7	-17.7	-4.1

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2024 تراجعاً بنسبة 3.1-% لتصل إلى 371.9 مليون برميل، وبمعدل تصدير يومي 1.0 مليون برميل، مقارنة بعام 2023 الذي بلغت فيه أجمالي الكميات المصدرة نحو 383.9 مليون برميل، أي بمتوسط تصدير يومي 1.1 ألف برميل يومي. ويعزى هذا الانخفاض إلى الإغلاقات التي شهدتها عدد من الحقول النفطية في الربع الثالث من عام 2024، والتي أثرت سلباً على استقرار الصادرات والعائدات النفطية، مما يبرز الحاجة إلى تحييد القطاع النفطي عن الصراعات السياسية وتفعيل آلية شفافة لتوزيع العائدات.

جدول رقم (19) صادرات النفط الخام 2024

(مليون برميل)

الفترة	الصادرات		
	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	أجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	نسبة التغير%
2022	0.9	340.5	-16.0
2023	1.1	383.9	12.7
2024	1.0	371.9	-3.1

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- أسعار النفط الخام المحلي:

استنادًا إلى التطورات التي طرأت على السوق العالمي للنفط خلال عام 2024 والتي تمت الإشارة إليها سابقًا، فقد انخفض متوسط سعر النفط الخام الليبي ليصل إلى 80 دولارًا للبرميل مقارنة بـ 82 دولارًا للبرميل في عام 2023، أي بنسبة انخفاض 2.4%، وعلى الرغم الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط العالمي فقد واصلت ليبيا الاستفادة من الفارق السعري (الهامش) الذي حققه خام برنت مقارنة ببعض الخامات الأخرى، الأمر الذي أسهم بشكل ملموس في تعويض جانب من النقص المسجل في إمدادات النفط العالمية، وهو ما تعكسه البيانات الواردة في الجدول رقم (20).

جدول رقم (20) متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2024

(دولار امريكي)

نوع الخام متوسط السنـة	سيرتكا كثافة API 41	الزويتينة كثافة API 40.5	أبو الطفل كثافة API 40	البريقة كثافة API 40	السرير كثافة API 38.5	السدرة كثافة API 37	رأس لانوف كثافة API 36.5
2020	40.17	35.70	46.31	44.35	43.29	48.20	49.28
2021	70.10	64.65	66.84	69.08	68.52	69.00	67.99
2022	101.57	101.53	100.94	101.74	99.07	101.35	102.04
2023	**80.79**	**82.12**	**82.45**	**81.32**	**80.61**	**82.22**	**82.17**
2024	**80.07**	**80.38**	**80.11**	**79.34**	**77.93**	**80.12**	**80.22**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي:

تراجع إنتاج الغاز الطبيعي، بما يشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، خلال عام 2024 بمقدار 24.6 مليار قدم مكعب، مسجّلًا انخفاضًا نسبته 2.6% مقارنةً بمستواه في عام 2023، ليبلغ نحو 907.6 مليار قدم مكعب مقابل 932.2 مليار قدم مكعب في العام السابق، وذلك في ظل التحديات التشغيلية التي واجهها القطاع خلال العام.

جدول رقم (21) إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2024

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	350.4	340.6	-9.8	-2.8
غير مصاحب	581.8	567.0	-14.8	-2.5
الاجمالي	**932.2**	**907.6**	**-24.6**	**-2.6**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الانتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2024 انخفاضًا ملحوظًا في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الصادرة عن المؤسسة الوطنية للنفط، والمبيّنة في الجدول رقم (22)، إلى تراجع الإنتاج المحلي ليبلغ نحو 5,224.6 ألف طن متري خلال عام 2024، مقابل 6,057.7 ألف طن متري في عام 2023.

جدول رقم (22) الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 2024

المشتقات النفطية	الفترة (بالألف الاطنان المترية)	
	2023	2024
الغاز الطبيعي (أسطوانات)	49.7	40.0
البنزين	434.0	417.9
وقود الطائرات وكيروسين	750.1	663.5
نافتا (خام)	1,042.7	825.7
وقود الديزل	1,762.1	1,419.3
زيت الوقود الثقيل	2,019.1	1,858.2
الاجمالي	**6,057.70**	**5,224.60**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2024 ارتفاعًا ملحوظًا بلغ نحو 1.255 ألف طن متري، أي بنسبة زيادة 10% مقارنة بعام 2023، ليصل إلى نحو 14,195.04 الف طن متري، مقابل 12,940.0 الف طن متري في العام السابق. ويُعد وقود الديزل المكوّن الأكبر من إجمالي الاستهلاك المحلي، حيث استحوذ على نحو 44.2% من إجمالي المشتقات النفطية المستهلكة.

جدول رقم (23) الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2024

"الف طن متري"

المشتقات النفطية ألف طن متري	2023		2024	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
بنزين	5,146.2	39.8	5,495.0	38.7
وقود الطائرات وكيروسين	232.5	1.8	306.8	2.2
زيت الوقود الثقيل	1,269.6	9.8	1,747.5	12.3
وقود الديزل	5,948.0	46.0	271.8 ,6	44.2
غاز مسال (أسطوانات)	343.7	2.7	374.3	2.6
الإجمالي	**12,940.0**	**100.0**	**14,195.40**	**100.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً :المالية العامة

● المالية العامة لعام 2024

يعرض هذا الفصل قراءة شاملة لأداء المالية العامة في ليبيا خلال عام 2024 من منظورين متلازمين هما أوجه إنفاق المال العام ومصادر تمويله. ويوضح التقرير أن إجمالي الإنفاق العام من قبل حكومة الوحدة الوطنية بلغ نحو 123.2 مليار دينار بنهاية العام، وقد توزعت هذه النفقات على أربعة أبواب رئيسية. شكّل باب المرتبات النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق بنسبة 57%، يليه باب التنمية 22%، ثم الدعم 13%، وأخيرًا باب التسيير والتشغيل 8%. وهذا يبين بوضوح استمرار هيمنة الطابع الاستهلاكي على هيكل الميزانية في ليبيا، إذ يستحوذ على قرابة 78% من إجمالي الإنفاق.

ومن جهة أخرى، تشير بيانات مصرف ليبيا المركزي إلى أن الإنفاق العام المُنفّذ من قبل الحكومة الليبية بلغ قرابة 59 مليار دينار خلال الفترة ذاتها، بما يعكس استمرار تلبية احتياجات الإنفاق العام عبر قنوات متعددة. فقد أوضح بيان محافظ مصرف ليبيا المركزي (6 أبريل 2025) أن إجمالي الإنفاق المزدوج خلال عام 2024 بلغ نحو 224 مليار دينار، منها 123 مليار دينار نفقات حكومة الوحدة الوطنية و59 مليار دينار نفقات الحكومة الليبية فيما بلغت قيمة مبادلة النفط بالمحروقات 42 مليار دينار.

وفي المقابل، بلغت الإيرادات العامة خلال عام 2024 نحو 123.5 مليار دينار، إلا أن طبيعة هذه الموارد تكشف استمرار الاختلال الهيكلي في جانب التمويل. فقد ظل النفط المصدر الرئيسي لموارد المالية العامة بإيرادات تقارب 89.8 مليار دينار، تمثل ما يزيد على ثلثي الإيرادات الكلية، وجاء معظمها من مبيعات النفط الخام، مع نصيب أقل من الضرائب والإتاوات النفطية. أما الإيرادات السيادية غير النفطية فبقيت ضعيفة

للغاية، ولم تتجاوز 4.22 مليار دينار، موزعة بين الضرائب والجمارك ورسوم الخدمات والاتصالات وإيرادات أخرى، وهو ما يعني أن مساهمتها في تمويل الدولة ما تزال هامشية.

كما أن هناك بُعداً مهماً يتمثل في المصادر الاستثنائية للمالية العامة التي اتسع دورها في عام 2024، وعلى رأسها رسوم مبيعات النقد الأجنبي التي حققت نحو 27.2 مليار دينار، والذي خُصص منها حوالي 22.5 مليار دينار لتغطية الإنفاق، إضافة إلى تحويل أرباح مصرف ليبيا المركزي إلى الخزانة العامة بقيمة 7 مليارات دينار. وبذلك شكّلت هذه الموارد غير التقليدية ما يقارب ربع التمويل العام.

1. تحليل هيكل الإنفاق (الاستخدامات) للعام 2024:

بلغ إجمالي الإنفاق العام من قبل حكومة الوحدة الوطنية خلال عام 2024 حوالي 123.2 مليار دينار. وهو مستوى مرتفع يعكس استمرار هيمنة النفقات الاستهلاكية على الميزانية، إذ استحوذت على قرابة 78% من إجمالي الإنفاق. وقد تركز النصيب الأكبر في باب المرتبات وما في حكمها، الذي بلغ حوالي 70.6 مليار دينار، بما يعادل نحو 57% من الإنفاق الكلي. وفي المرتبة التالية يأتي الإنفاق التنموي بقيمة تقارب 26.9 مليار دينار، مشكّلًا نحو 22% من الإجمالي. ثم يليه باب الدعم الذي وصل إلى حوالي 16.1 مليار دينار (13% من الإنفاق الكلي)، وتتصدره فاتورة دعم الكهرباء كأكبر بند منفرد، تليها منحة الأبناء والزوجة والبنات، ثم دعم الأدوية.

أما باب التسيير والتشغيل والتجهيز فظل عند وزن أقل نسبيًا (13%) في حدود 9.6 مليار دينار. ويوضح الجدول التالي هيكل الإنفاق العام لعام 2024 موزعًا حسب

الأبواب، مع التمييز بين الإنفاق الممول من الخزانة العامة والإنفاق الممول عبر الترتيبات الاستثنائية لكل من المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء:

جدول رقم (24) استخدامات المالية العامة 2024

" مليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ (بمليون دينار)	ترتيبات مالية استثنائية		إجمالي الباب	إجمالي %
			المؤسسة الوطنية للنفط	الشركة العامة للكهرباء		
الأول	المرتبات وما في حكمها	67,618.9	2,950.10	0	70,569.0	%57
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	7,742.0	1,837.50	0	9,579.50	%8
الثالث	نفقات التنمية	22,000.0	1,884.70	3,104.3	26,989.0	%22
الرابع	نفقات الدعم	16,056.5	0	0	16,056.50	%13
	المجموع	**113,417.4**	**6,672.3**	**3,104.3**	**123,194.0**	**%100**
	إجمالي الاستخدامات	**123,194.0**				

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (1) التوزيع النسبي لبنود الإنفاق العام في ليبيا لعام 2024

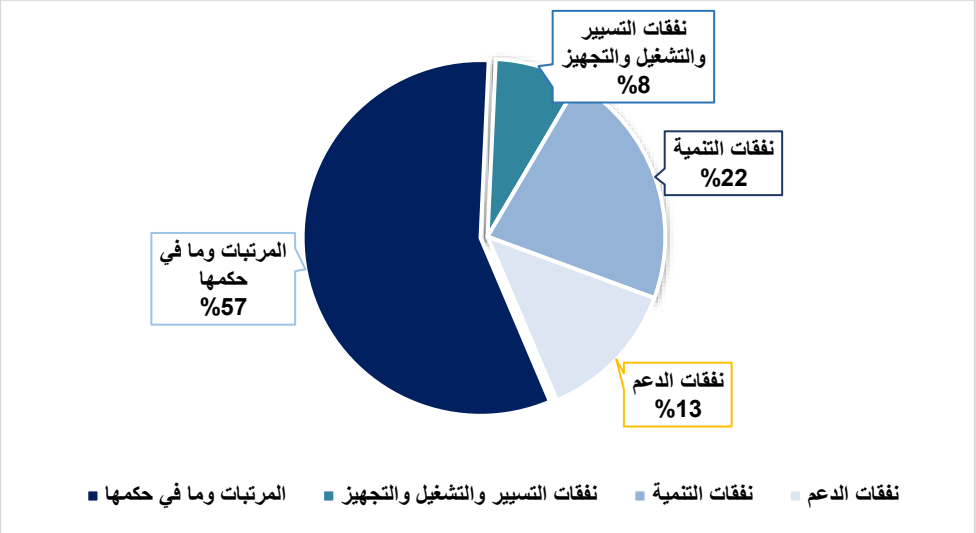

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):

شهد باب المرتبات وما في حكمها ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2024 ليصل إلى 70,569.0 مليون دينار (شاملاً الباب الأول للمؤسسة الوطنية للنفط) مقارنة بنحو 63,931.9 مليون دينار خلال عام 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 10.4% ليستحوذ هذا البند على حوالي 57% تقريباً من إجمالي الإنفاق، ويعود السبب وراء ارتفاع هذا البند مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2023، لجملة من الإجراءات منها:

1. تسويات وترقيات وظيفية مستحقة.
2. تغيير مسار مرتبات (نقل موظفين بين جهات أو تعديل درجاتهم الوظيفية)، مما تطلب صرف فروقات مالية لهؤلاء الموظفين.
3. الإفراج عن مرتبات موظفين كانوا موقوفين.

ومن المهم الإشارة إلى أن الخزانة العامة ما تزال تتحمل دفع مرتبات لصالح بعض الجهات ذات الذمة المالية المستقلة، مثل الشركة العامة للكهرباء وشركة المياه وشركة النظافة وبعض الشركات المتعثرة، على الرغم من أن هذه النفقات لا تُدرج ضمن الباب الأول، بل وتُضمَّن في الباب الرابع (الدعم) والباب الثاني (التسيير).

الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):

تغطي النفقات التسييرية مصاريف تشغيل الأجهزة الحكومية وتوفير السلع والخدمات اللازمة لها من وقود وصيانة ومواد، وتشغيل المستشفيات، والمدارس، وغيرها. وبلغ إجمالي الإنفاق التسييري والتشغيلي (الباب الثاني) لعام 2024 حوالي 9,579 مليون دينار. ينقسم هذا الرقم إلى 7,742 مليون دينار أنفقتها الجهات الحكومية المختلفة من الخزانة العامة، إضافةً إلى 1,837 مليون دينار كنفقات تشغيلية تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط ممولة عبر الترتيبات المالية الاستثنائية للمؤسسة. ليشكّل باب التسيير نحو 8% من إجمالي الإنفاق العام، وهي نسبة مستقرة نسبيا قياسا بالسنوات الماضية (مثّل 9% في عام 2021، ونحو 7% في كل من 2022 و2023).

الباب الثالث (التنمية):

بلغ إجمالي استخدامات المالية العامة ضمن باب التنمية نحو 26,989 مليون دينار بنهاية عام 2024، ليشكل حوالي 22% من إجمالي الإنفاق، منخفضاً بنسبة 14.5% مقارنة بعام 2023 والذي سجل حينذاك 31,566 مليون دينار. غير أن قراءة هذا البند تستلزم التمييز بين المخصصات وبين ما نُفّذ فعليًا؛ إذ خصصت الخزانة العامة قرابة 24,989 مليار دينار ضمن الباب الثالث خلال العام 2024، لكن الجزء الأكبر من هذه المبالغ جرى ترحيله للاستخدام لاحقًا. وقد اقتصر الإنفاق التنموي المنفّذ على نطاق ضيق تمثل في بعض التحويلات، من بينها بند الدراسات العليا (منح الطلبة الدارسين في الخارج)، ومركز المناهج التعليمية (الكتاب المدرسي)، ومبالغ لمشاريع جديدة بالقطاعات المختلفة. ليبلغ مجموع هذه المخصصات نحو 2 مليار دينار.

أما بقية المخصصات التنموية، فقد قررت حكومة الوحدة الوطنية قراراً بالإذن لوزارتي التخطيط والمالية بتعلية (ترحيل) للقطاعات العامة ومشروعات المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء للعام 2024 بمبلغ 20 مليار دينار إلى حساب خاص (حساب ودائع وأمانات).

علاوة على ما سبق، تضمّن باب التنمية في عام 2024 إنفاقًا عبر الترتيبات المالية الاستثنائية: حيث أنفقت المؤسسة الوطنية للنفط مبلغاً قدره 1,8847 مليون دينار ضمن ميزانيتها الاستثنائية، كما أنفقت الشركة العامة للكهرباء ما قيمته 3,1043 مليون دينار على مشاريع لتطوير محطات الكهرباء وتعزيز الشبكة. وهذه المبالغ خصصت في الأصل ضمن ميزانيات استثنائية أقرت عام 2023 لكلا المؤسستين بهدف دعم البنية التحتية النفطية والكهربائية، وتم استكمال استخدامها خلال 2024 حتى شهر سبتمبر.

جدول (25) قيمة التحويلات والمخصصات المالية لتغطية نفقات الباب الثالث

"مليون دينار"

البيان	القيمة
نفقات الدارسات العليا ومركز المناهج التعليمية والمشاريع الجديدة للقطاعات العامة	2,000
المؤسسة الوطنية للنفط (ميزانية استثنائية)	1,884.7
الشركة العامة للكهرباء (ميزانية استثنائية)	3,104.3
مخصص لمشروعات التنمية (مُعلق)	10,000
مخصص لمشروعات المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء (مُعلق)	10,000
الإجمالي	**26,989**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الباب الرابع (الدعم):

بلغت النفقات الفعلية لباب الدعم حوالي 16,056.5 مليون دينار، لتشكل نحو 13% من إجمالي الإنفاق ووزعت نفقاته على عدة بنود رئيسية؛ فقد تصدّر دعم الكهرباء المشهد بقيمة 4,250.0 مليون دينار ليشكل حوالي 26.5% من إجمالي الدعم، بما يعكس استمرار تحمّل الخزانة العامة لفارق تكلفة إنتاج وتوفير الكهرباء للمواطنين، يليه بند علاوة الأبناء بقيمة 3,132.3 مليون دينار (19.5%)، ثم بند الأدوية بقيمة 2,272.4 مليون دينار (14.2%). كما خُصصت 1,600 مليون دينار لدعم المعاش الأساسي، ودعم النظافة العامة 977.5 مليون دينار، ودعم أسر الشهداء 856.0 مليون دينار، ودعم المياه والصرف الصحي 766.0 مليون دينار، ودعم الأندية الرياضية والشبابية 560.0 مليون دينار، في حين لم يُسجل دعم المحروقات أي إنفاق (0.0 مليون دينار) نتيجة استمرار مبادلة النفط بالمحروقات منذ نوفمبر 2021 حيث قدرت قيمة المبادلة في عام 2024 بنحو 42 مليار دينار، إضافة إلى أوجه دعم أخرى بقيمة 1,642.3 مليون دينار.

جدول (26) المبالغ المسيلة للباب الرابع (الدعم)

"مليون دينار"

البيان	قيمة التحويلات المالية (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
دعم الأدوية	2,272.4	%14.2
دعم الكهرباء	4,250	%26.5
دعم النظافة	977.5	%6.1
دعم المياه والصرف الصحي	766	%4.8
دعم المحروقات *	0	%0
منحة الأبناء والزوجة والبنات	3,132.3	%19.5
دعم أسر الشهداء	856	%5
دعم الأندية الرياضية والشبابية	560	%3
دعم المعاش الأساسي	1,600	%10
أوجه دعم أخرى	1642.3	%10
إجمالي التحويلات المالية	**16,056.5**	**%100**

المصدر: إدارة العمليات المصرفية، مصرف ليبيا المركزي

***دعم المحروقات:** انتهجت المؤسسة الوطنية للنفط منذ منتصف نوفمبر 2021 خصم فاتورة المحروقات من مبيعات النفط مباشرة.

2- تحليل هيكل موارد المالية العامة 2024:

بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة في عام 2024 حوالي 123,531 مليون دينار. وكما هو معتاد في الاقتصاد الليبي، تشكل الإيرادات النفطية الجانب الأكبر من موارد المالية العامة. ففي عام 2024 بلغت الإيرادات النفطية ما مجموعه 89.8 مليار دينار (حوالي 18.6 مليار دولار)، لتساهم بنسبة 72.7% من إجمالي الإيرادات.

ويتضمن هذا الرقم إيرادات مبيعات النفط الخام بحوالي 76.7 مليار دينار إضافة إلى ضرائب وإتاوات على الشركات النفطية بحوالي 13.1 مليار دينار.

وفي المقابل، لم تتجاوز الإيرادات السيادية (غير النفطية) 4,221 مليون دينار، أي حوالي 3.4% فقط من إجمالي الإيرادات. وتشمل هذه الإيرادات: الضرائب المباشرة وغير المباشرة بحوالي 2,495 مليار دينار، والإيرادات الجمركية بنحو 352.9 مليون دينار، وإيرادات قطاع الاتصالات بحوالي 205.5 مليون دينار، وإيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي بحوالي 151.6 مليون دينار، إضافة إلى رسوم الخدمات وإيرادات متنوعة أخرى بحوالي 1,015 مليون دينار.

ومن التطورات اللافتة في هيكل موارد المالية العامة لعام 2024 دخول مصادر تمويلية استثنائية دعمت الخزانة العامة. فقد بلغت حصيلة إيرادات الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي نحو 27.2 مليار دينار خصص منه ما قيمته 22.5 مليار دينار لتمويل النفقات العامة. كما قام مصرف ليبيا المركزي بتحويل جزء من أرباحه لصالح الخزانة العامة بمبلغ 7 مليار دينار. وهذان المصدران يمثلان معًا نحو 18% و5.7% من إجمالي الإيرادات على التوالي، أي ما يعادل حوالي ربع إجمالي الموارد. وقد ساهمت هذه الإيرادات غير التقليدية في تعزيز الوضع المالي وتغطية الإنفاق دون اللجوء للاقتراض من المصرف المركزي. في المقابل، انخفضت بند "الإيرادات الأخرى" إلى نحو مليار دينار، وتمثل في معظمها إيرادات ورسوم مختلفة واردة من مراقبات الخدمات المالية بالبلديات نظير خدمات عامة (مثل رسوم الجوازات وتمليك المركبات وغرامات وغيرها).

يوضح الجدول أدناه مصادر الموارد العامة لعام 2024 موزعة حسب نوع الإيراد ونسب مساهمتها في الإجمالي:

جدول رقم (27) موارد الميزانية العامة 2024

مصدر الإيرادات	القيمة (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
الإيرادات النفطية:	**89,810.10**	**%72.7**
مبيعات النفط الخام	76,700.00	%62.2
الضرائب والإتاوات النفطية	13,110.00	%10.5
الإيرادات السيادية والأخرى:	**4,220.90**	**%3.4**
الضرائب (مباشرة وغير مباشرة)	2,495.50	%2
الرسوم الجمركية	352.9	%0.3
إيرادات الاتصالات	205.5	%0.2
إيرادات بيع المحروقات محليًا	151.6	%0.1
رسوم الخدمات وإيرادات أخرى	1,015.40	%0.8
أرباح مصرف ليبيا المركزي	**7,000.00**	**%5.7**
رسوم مبيعات النقد الأجنبي	**22,500.00**	**%18.2**
إجمالي موارد المالية العامة	**123,531.00**	**100%**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل (2) التركيب النسبي لمصادر الإيرادات العامة في ليبيا لعام 2024

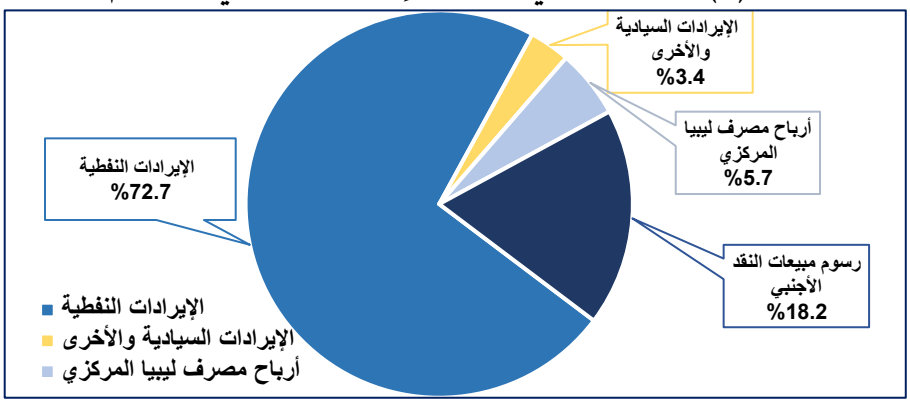

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثالثاً: القطاع الخارجي

●ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2024

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على المستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن إن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دولياً.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم المقاييس التي يمكن أن تحدد وضع البلاد الاقتصادي من ازدهار أو عجز مالي، حيث يوفر ميزان المدفوعات العديد من الفوائد تكمن فيما يلي:

1- تفصيل العلاقات الاقتصادية:

يُظهر ميزان المدفوعات بالتفصيل كيفية ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات العالمية عبر معادلات مالية دقيقة.

- **تحليل الصادرات والواردات** :يساعد في فهم ديناميكيات التجارة الخارجية، مثل زيادة أو انخفاض الصادرات والقيود التجارية المفروضة على واردات معينة.
- **حركة رأس المال والتدفقات المالية** :يُظهر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والتحويلات المالية التي تتم بين الأفراد والدول.

2 - دعم متخذي القرار:

يُعد ميزان المدفوعات أداة قوية تدعم الحكومات والبنوك المركزية في اتخاذ قرارات اقتصادية هامة.

- **صنع السياسات المالية والنقدية** :يساعد ميزان المدفوعات في وضع السياسات المالية التي قد تتضمن تحديد الفائدة أو فرض القيود على الاستيراد، كما أنه يؤثر على تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف.

- **اتخاذ قرارات سياسية استراتيجية :تُساعد** في اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن التوسع في الأسواق الدولية أو حماية الصناعات الوطنية.

3- تحليل الظواهر الاقتصادية:

- يُستخدم ميزان المدفوعات لفهم التغيرات الاقتصادية التي قد تحدث داخل الدولة أو على المستوى الدولي.
- **تحليل الأزمات الاقتصادية** :من خلال قياس التغيرات في ميزان المدفوعات يمكن تحليل آثار الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية على الاقتصاد الوطني.
- **فهم التأثيرات البيئية والتكنولوجية** :إذا كان هناك تغييرات في الاقتصاد العالمي مثل تطورات جديدة في مجال التكنولوجيا أو البيئة، يمكن أن ينعكس هذا في ميزان المدفوعات من خلال التأثيرات على التجارة أو الاستثمارات.

4 – التنبؤ بأسعار الصرف:

من خلال تحليل ميزان المدفوعات، يمكن للحكومة أو البنك المركزي التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف للعملات الوطنية.

- **التفاعل مع الأسواق العالمية** :يُتيح الميزان معرفة الطلب على العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، مما يساعد على اتخاذ قرارات حول السياسات النقدية مثل التعديل في سعر الفائدة أو تدخلات السوق.

5- قياس الأداء الاقتصادي

يعمل ميزان المدفوعات كأداة تقييم رئيسية لفهم مدى صحة الوضع الاقتصادي في فترة زمنية معينة.

- **تحديد حالة النمو أو الانكماش:** ذا كان الميزان يظهر توازنًا في الحسابات، فإن ذلك يشير إلى استقرار اقتصادي، بينما العجز أو الفائض الكبير قد يشير إلى قوى اقتصادية خارجية أو داخلية تؤثر على التوازن المالي

6- تحليل التغيرات الدولية:

يعد ميزان المدفوعات أداة مهمة لتحليل التغيرات التي تحدث في التجارة الدولية أو في حركة الاستثمارات بين الدول.

- **المقارنة عبر الزمن** :من خلال تتبع ميزان المدفوعات عبر سنوات مختلفة، يمكن مراقبة التغيرات في أداء الاقتصاد الوطني في الاستجابة للتحولات العالمية.
- **الاستجابة للأزمات العالمية** :يساعد في قياس آثار الأزمات المالية العالمية مثل الأزمات المصرفية أو انهيارات السوق على التبادل التجاري والاستثمار الدولي.

خلاصة أهمية ميزان المدفوعات:

إطار تحليلي شامل : يعتبر ميزان المدفوعات إطارًا تحليليًا لا غنى عنه لفهم العلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى.

أداة توجيه السياسات الاقتصادية :يعد أداة أساسية لتوجيه السياسات الاقتصادية وحل المشكلات التي قد تواجهها الدولة على المستوى الداخلي أو في علاقتها بالعالم.

داعم للشفافية الاقتصادية :من خلال توفير معلومات دقيقة عن تدفقات رأس المال والتجارة الدولية، يعزز ميزان المدفوعات من الشفافية ويساهم في استقرار الأسواق المالية.

ويتلخص وضع ميزان المدفوعات لليبيا خلال عام 2024 في الاتي:

تشير البيانات الأولية لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2024 إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بانخفاض الإيرادات النفطية خلال العام عما كانت عليه في العام السابق نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى الى حدوث عجز في الميزان الكلي بلغ 6.2 مليار دولار مقابل فائض بسيط بلغ 196.5 مليون دولار في عام 2023.

جدول رقم (28) الميزان الكلي خلال عامي 2023 و2024

"مليون دولار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	1,864.6	177.8	-1,686.8	-90.5
الحساب الرأسمالي والمالي	2,378.2	4,051.3	1,673.1	70.4
الميزان الكلي	196.5	-6,203.7	6,400.2-	-3,257.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2024:

- الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات الناتجة عن المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات وحساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2024 إلى انخفاض في الحساب الجاري بمقدار 1.7 مليار دولار عما كانت عليه في العام السابق، وبنسبة انخفاض قدرها 90.5%، ليبلغ الفائض 177.8 مليون دولار مقابل فائض بلغ 1.9 مليار دولار في عام 2023.

ويعود ذلك إلى انخفاض الميزان التجاري من 13.9 مليار دولار خلال عام 2023 إلى 11.5 مليار دولار خلال عام 2024، وانخفاض العجز في العمليات غير المنظورة (الخدمات والدخل والتحويلات الجارية) من 12.0 مليار دولار في عام 2023 إلى 11.3 مليار دولار عام 2024.

ويشير الانخفاض في الحساب الجاري إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات من النقد الأجنبي ويؤثر سلبًا على سعر الصرف والاستقرار المالي.

جدول رقم (29) الحساب الجاري خلال عامي 2023 و2024

"مليون دولار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	13,880.90	11,489.7	-2,391.2	-17.2
الخدمات	-9,412.30	-8,586.5	825.8	-8.8
الدخل	2,185.90	2,974.9	789.0	36.1
التحويلات الجارية	-4,789.90	-5,700.3	-910.4	19.0
رصيد الحساب الجاري	1,864.60	177.8	-1,686.8	-90.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

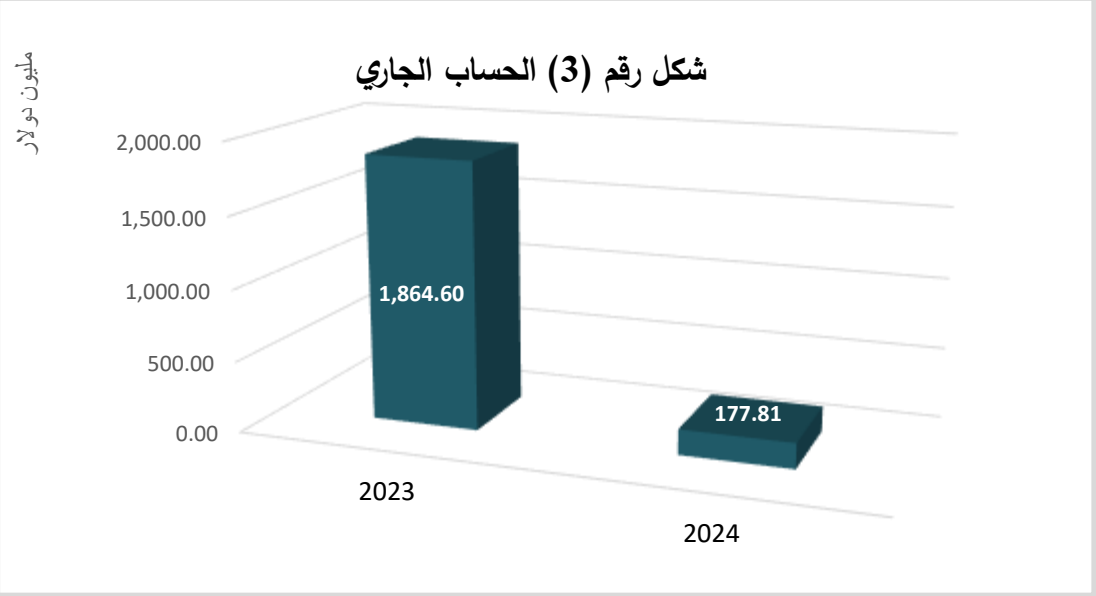

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

1-الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2024 فائضاً بلغ 11.5 مليار دولار مقابل 13.9 مليار دولار خلال عام 2023، ويعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات السلعية من 37.1 مليار دولار خلال عام 2023 الى 34.7 مليار دولار خلال عام 2024، وذلك نتيجة انخفاض عوائد الصادرات نفطية من 35.2 مليار دولار في عام 2023 الى 32.9 مليار دولار في عام 2024، نتيجة انخفاض إنتاج النفط خلال عام 2024 عن عام 2023 بحوالي 36 مليون برميل بسبب الاغلاقات التي أدت لتوقف الإنتاج خلال شهري أغسطس وسبتمبر من عام 2024 ، وانخفاض متوسط أسعار خام (برنت) لعام 2024 مقارنة بعام 2023، إذ بلغ متوسط هذا الانخفاض (1.86) دولار للبرميل.
حيث شهدت أسعار النفط تراجعا كبيرًا بنحو 3% خلال عام 2024، مسجلة انخفاضا للعام الثاني على التوالي، في ظل مجموعة من العوامل التي أثرت سلبًا على توازن السوق وتأتي هذه الخسائر نتيجة لتباطؤ تعافي الطلب العالمي عقب جائحة كورونا حيث تأثر الطلب على النفط بشكل كبير بسبب جائحة كورونا ، ولم يتعافى بشكل كامل في عام 2024، إلى جانب التحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها الصين، أكبر مستهلك للطاقة في العالم وهناك أمر آخر مهم، وهو السحب من المخزونات فعندما ترتفع أسعار النفط في السوق العالمي تلجأ الصين السحب من مخزوناتها مما يؤدي زيادة المعروض من النفط والذي بدوره يؤدي الى اخفاض سعره في السوق.
وفي الوقت ذاته، ساهمت زيادة إنتاج الولايات المتحدة ودول أخرى من خارج منظمة أوبك، أدت إلى زيادة العرض في السوق العالمي، مما زاد من الضغوط على أسعار النفط العالمية.
أما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت ارتفاع بنسبة 0.2% لتبلغ 23.1 مليار دولار خلال عام 2024، مقابل 23.2 مليار دولار خلال عام 2023.

جدول رقم (30) الميزان التجاري خلال عامي 2023 و2024

"مليون دولار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	**37,110.4**	**34,669.8**	**-2,440.6**	**-6.6**
الصادرات النفطية	35,199.1	32,948.2	-2,250.9	-6.4
الصادرات الأخرى	1,911.3	1,721.6	-189.7	-9.9
الواردات (فوب)	**23,229.5**	**23,180.1**	**-49.4**	**-0.2**
الميزان التجاري	**13,880.9**	**10,489.7**	**-2,391.2**	**-17.2**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (4) الميزان التجاري

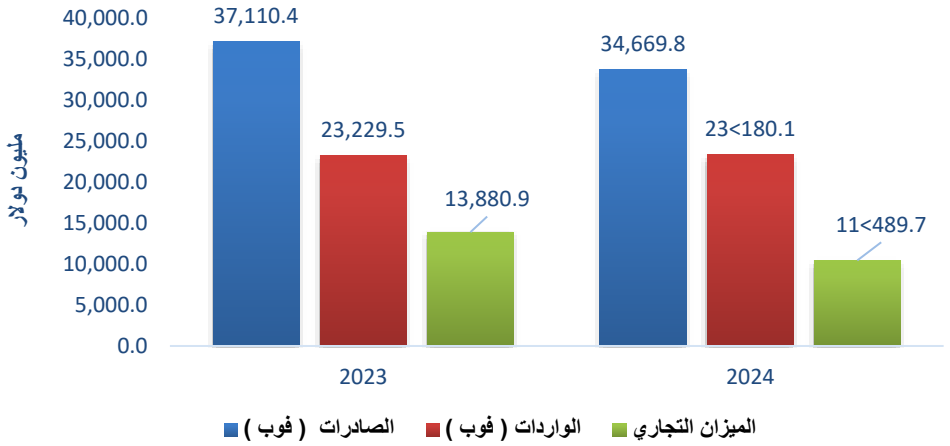

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، انخفاضا في العجز من 12.0 مليار دولار عام 2023 إلى عجز قدره 11.3 مليار دولار عام 2024، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض العجز في حساب الخدمات، الذي انخفض من 9.4 مليار دولار في عام 2023 إلى 8.6 مليار دولار في عام 2024، كذلك ارتفاع حساب الدخل ليصل إلى 3.0 مليار دولار في عام 2024 مقابل 2.2 مليار دولار في عام 2023، في حين ارتفع العجز في حساب التحويلات الجارية الى 5.7 مليار دولار في عام 2024 مقابل عجز بلغ 4.8 مليار دولار في عام 2023.

تشير البيانات إلى انخفاض في المصروفات على الخدمات وارتفاع العجز في التحويلات الجارية، يقابله تحسن ملحوظ في الإيرادات من الدخل. ومع ذلك فإن العجز الإجمالي لايزال مرتفعاً، ما يستدعي إجراءات لضبط النفقات أو زيادة الإيرادات المستقبلية لضمان الاستدامة المالية، بهدف الحفاظ على توازن مالي بحيث تكون الإيرادات المستقبلية كافية لتغطية النفقات المتزايدة، خاصة مع الارتفاع في العجز الإجمالي في حساب العمليات غير المنظورة، وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية تحتاج إلى إجراءات تصحيحية.

جدول رقم (31) العمليات غير المنظورة خلال عامي 2023 و2024

"مليون دولار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	**-9412.3**	**-8,586.5**	**825.8**	**-8.8**
دائن	642.2	343.1	-299.1	-46.6
مدين	10,054.5	8,929.6	-1,124.9	-11.2
حساب الدخل الاولي	**2,185.9**	**2,974.9**	**789**	**36.1**
دائن	4,034.6	5,349.3	1,314.7	32.6
مدين	1,848.7	2,374.4	525.7	28.4
حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)	**-4,789.9**	**-5,700.3**	**-910.4**	**19.0**
إجمالي العمليات غير المنظورة	**-12,016.3**	**-11,311.9**	**704.4**	**-5.9**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (5) إجمالي العمليات غير المنظورة

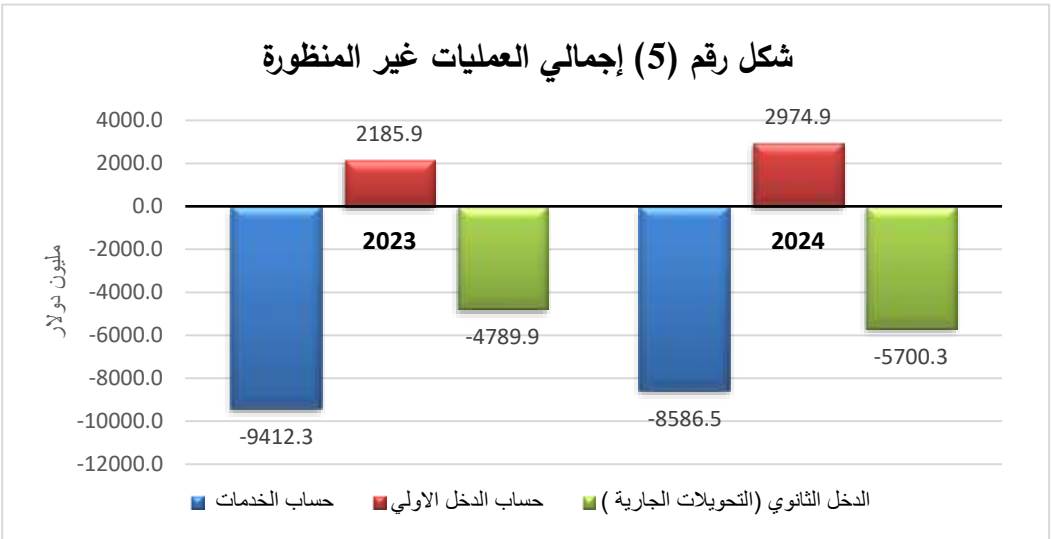

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- الحساب الرأسمالي والمالي (عدا الاحتياطيات):

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2024 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 4.1 مليار دولار، مقابل تدفقات للخارج بلغت 2.4 مليار دولار في عام 2023 ، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواءً إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الاعتمادات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل، والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

4- الميزان الكلي:

كنتيجة للتطورات السابقة، بلغ العجز الكلي في ميزان المدفوعات 6.2 مليار دولار في عام 2024، مقارنة بفائض بسيط قدره 196.5 مليون دولار في 2023.

ويؤكد هذا العجز على أهمية اعتماد سياسات مالية واقتصادية تصحيحية للحفاظ على استقرار العملة، وتجنب استنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

شكل رقم (6) الميزان الكلي

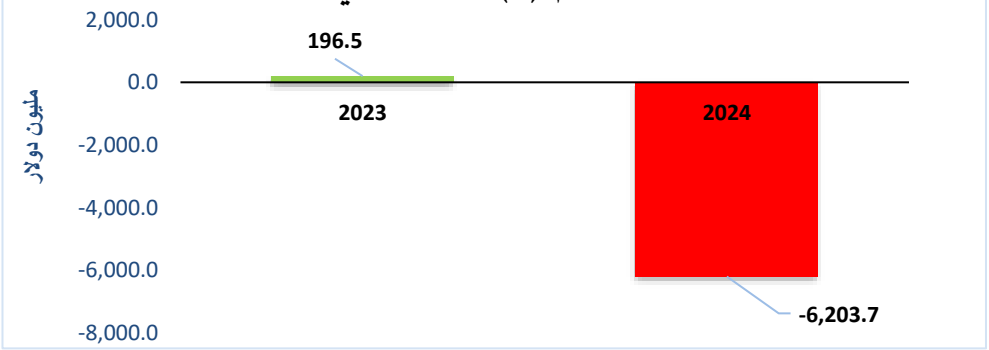

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (32) جدول ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2023– 2024

(In millions of US dollars) "مليون دولار"

items	2024	2023	البنود
A. Current Account	**177.8**	**1,864.6**	**أ- الحساب الجاري**
Goods: exports f.o.b.	34,669.8	37,110.4	السلع: الصادرات (فوب)
Goods: imports f.o.b.	−23,180.1	−23,229.5	السلع: الواردات (فوب)
Services: credit	343.1	642.2	الخدمات: دائن
Services: debit	8,929.6	10,054.5	الخدمات: مدين
1- Balance on goods and services	**2,903.2**	**4,468.6**	**1-ميزان السلع والخدمات**
Primary income: credit	5,349.3	4,034.6	الدخل الأولي: دائن
Primary income: debit	2,374.4	1,848.7	الدخل الأولي: مدين
2- Balance on goods, services, and primary income	**5,878.1**	**6,654.5**	**2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي**
Secondary income: credit	63.8	75.2	الدخل الثانوي: دائن
Secondary income: debit	5,764.1	4,865.1	الدخل الثانوي: مدين
B. Capital Account	**0.0**	**0.0**	**ب- الحساب الرأسمالي**
Capital account: credit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: دائن
Capital account: debit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي: مدين
Net lending (+)/ net borrowing (-) (balance from current and capital accounts)	**177.8**	**1,864.6**	صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (−) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
C. Financial Account	**4,051.3**	**2,574.2**	**ج- الحساب المالي**
Direct investment: assets	2.6	0.0	الاستثمار المباشر: الأصول
Direct investment: liabilities	−700.0	−794.7	الاستثمار المباشر: الخصوم
Portfolio investment: assets	163.8	958.6	استثمارات الحافظة: الأصول

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

(In millions of US dollars) "مليون دولار"

items	2023	2023	البنود
Equity and investment fund shares	0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Portfolio investment: liabilities	0.0	0.0	استثمارات الحافظة: الخصوم
Equity and investment fund shares	0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
sFinancial derivatives (other than reserves) and employee stock options: net	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
sFinancial derivatives (other than reserves) and employee stock options: assets	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الأصول
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: liabilities	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم
Other investment: assets	4,786.0	2,200.8	الاستثمارات الأخرى: الأصول
Other equity	0.0	0.0	الأسهم الأخرى
Other debt instruments	4,580.2	2,200.8	سندات الدين الأخرى
Central bank	0.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	-260.2	-1,722.5	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	2,304.5	2,299.6	الحكومة العامة
Other sectors	2,532.9	1,623.7	القطاعات الأخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
Non-financial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والأسر المعيشية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

(In millions of US dollars) "مليون دولار"

items	2024	2023	البنود
Other investment: liabilities	-4.7	-13.5	الاستثمارات الأخرى: الخصوم
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الأخرى
SDR allocation	0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
Other debt instruments	-4.7	-13.5	سندات الدين الأخرى
Central bank	0.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	-4.7	-13.5	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	0.0	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	0.0	القطاعات الأخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
Non-financial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والأسر المعيشية
D. Net Errors and Omissions	**-2,330.2**	**710.1**	**د-صافي السهو والخطأ**
E. Reserve assets	**-6,203.7**	**196.5**	**هـ-الأصول الاحتياطية**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

رابعاً: التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2024 نحو 101,111.6 مليون دينار، مقابل 94,814.2 مليون دينار في نهاية عام 2023، مظهراً بذلك ارتفاعا قدره 6,297.4 مليون دينار، أي بنسبة 6.6%، ويرجع هذا إلى ارتفاع العملة خارج المصارف بنحو 5,729.4 مليون دينار لتصل إلى 48,883.4 مليون دينار، مقابل 43,154.0 مليون دينار في نهاية العام 2023 أي بنسبة ارتفاع بلغت 13.3%، كما ارتفعت الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية والتي تشمل كل من (النقد بخزائن المصارف، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي) من نحو 50,786.0 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى 51,348.0 مليون دينار في نهاية عام 2024، بنسبة زيادة بلغت 1.1%، أو ما مقداره 562.0 مليون دينار وفي نفس السياق ارتفعت ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 6.0 ملايين دينار في نهاية عام 2024.

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفع بنحو 28,029.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، في حين كان لصافي الأصول المحلية تأثيراً انكماشياً على القاعدة النقدية أي بانخفاض قدره 21,732.0 مليون دينار أو ما نسبته 7.3% في نهاية عام 2024، حيث كان لصافي المستحقات على الخزانة العامة تأثير انكماشي على القاعدة النقدية بمقدار 10,004.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.2% ليعكس تحسن الوضعية الدائنة للحكومة تجاه الجهاز المصرفي.

جدول رقم (33) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**94,814.2**	**101,111.6**	**6,297.4**	**6.6**
أ – العملة خارج المصارف	**43,154.0**	**48,883.4**	**5,729.4**	**13.3**
ب– الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية:	**50,786.0**	**51,348.0**	**562.0**	**1.1**
– نقدية في الصندوق	1,916.0	1,421.6	-494.4	-25.8
– ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	48,870.0	49,926.4	1,056.4	2.2
ج – ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**874.2**	**880.2**	**6.0**	**0.7**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**94,814.2**	**101,111.6**	**6,297.4**	**6.6**
أ – صافي الأصول الأجنبية	**394,080.1**	**422,109.5**	**28,029.4**	**7.1**
ب – صافي الأصول المحلية:	**(299,265.9)**	**(320,997.9)**	**21,732.0**	**7.3**
– صـــافي المســـتحقات على الخزانة العامة	(138,387.1)	(148,391.9)	-10,004.8	7.2
– المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
– مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
– صافي البنود الأخرى	(160,878.8)	(172,606.0)	-11,727.2	7.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2. عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

شهد عرض النقود في نهاية عام 2024، ارتفاعا قدره 16,707.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.8% ليصل إلى 158,107.9 مليون دينار، مقابل 141,400.2 مليون دينار في نهاية عام 2023. في سياق توسع مالي غير متوقع خاصة في ديسمبر 2024. وشهد هذا الشهر إنفاق عام بنحو 38.3 مليار دينار منها فاتورة الاجور بلغت 12.8 مليار دينار، بالإضافة إلى 3.3 مليار دينار للباب الرابع (الدعم).

حيث سجل عرض النقد بمفهومه الضيق ارتفاع بلغت نسبته 12.9% نهاية عام 2024، مقارنة بعام 2023، ليصل إلى 155,850.0 مليون دينار، مقابل 137,984.7 مليون دينار في نهاية عام 2023، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى

نمو الودائع تحت الطلب بنسبه 12.8% لتسجل 106,966.6 مليون دينار والتي تشكل ما نسبته 68.6% من عرض عن النقد بالمفهوم الضيق، كما ارتفعت العملة خارج المصارف بنسبة 13.3% لتسجل 48,883.4 مليون دينار، مقابل 43,154.0 مليون دينار في نهاية عام 2023، وتشكل ما نسبته 31.4% من عرض النقد بالمفهوم الضيق.

ويعزى هذا الارتفاع في كمية النقود إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بمقدار 4,327.5 مليون دينار أو ما نسبته 20.6% خلال عام 2024 في عودة النمو السريع لخلق النقود.

ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود نلاحظ أن الودائع تحت الطلب لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة ومع ذلك، فإن هيمنة التداول النقدي في المدفوعات تقيد عملية الشمول المالي نتيجة ارتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود، في حين انخفض شبه النقد بنسبة 33.7% لتسجل 2,257.9 مليون دينار في عام 2024، مقابل 3,405.5 مليون دينار لعام 2023، ونلاحظ ان الودائع الادخارية ولأجل لا زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 1.4% من اجمالي (ع2) عام 2024، مقابل 2.4% عام 2023، وان هذا الانخفاض في نسبة المساهمة يعزى إلى القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية الدائنة والمدينة.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2024 بالنسبة إلى($ع_1$) نحو 1.54 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى ($ع_2$) نحو 1.56 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي دوراً واضحاً في زيادة عرض النقود خلال عام 2024، وبتحليل العوامل المؤثرة في عرض النقود يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية كان له أثراً توسعياً على عرض النقود بنحو 33,669.9 مليون دينار إي بنسبة زيادة بلغت 8.3%، لتصل إلى 438,015.0 مليون دينار نهاية عام 2024، مقابل 404,345.1 مليون دينار نهاية عام 2023، إلا ان معظم هذا الأثر لم يتحقق عملياً ويعود ذلك إلى العلاقة التي تربط صافي الأصول الأجنبية بصافي المستحقات على الخزانة العامة، حيث ان معظم الزيادة في صافى الاصول الاجنبية انعكست في شكل زيادة في صافى المستحقات على الخزانة العامة (ودائع الخزانة العامة مطروح منها الالتزامات القائمة عليها) والذى كان له أثراً انكماشياً بنحو 15,067.0 مليون دينار، مما أدى إلى تعقيم الأثار التوسعية لصافى الاصول الاجنبية على عرض النقود، وبالتالي فإن عرض النقود يتأثر بما يتم إنفاقه من قبل الخزانة العامة بالدينار الليبي ولم يقابله نفقات بالعملة الأجنبية، كما أن جزء من الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكست على صافي البنود الأخرى في شكل فروقات أسعار الصرف.

ومن جهة أخرى فقد كان للزيادة في المستحقات على المؤسسات العامة والبالغة نحو 4,480.4 مليون دينار أثراً توسعياً على عرض النقود.

والخلاصة إن سياسة الانفاق العام كانت من أهم العوامل التي اثرت في زيادة رصيد عرض النقود خلال الفترة، وخاصة ما تم إنفاقه خلال الفترة بالدينار الليبي ولم يقابله نفقات بالعملة الأجنبية.

وتجدر الاشارة إلى ان مؤشر صافي الاصول الاجنبية إلى عرض النقود بلغ 2.8 مرة، مما يدل على قدرة صافي الاصول الاجنبية في مواجهة الطلب على النقد الاجنبي من خلال عرض النقود بما يقارب من ثلاث مرات.

جدول رقم (34) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

"مليون دينار"

البيـان	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	**137,994.7**	**155,850.0**	**17,855.3**	**12.9**
– العملة خارج المصارف	43,154.0	48,883.4	5,729.4	13.3
– ودائع تحت الطلب	94,840.7	106,966.6	12,125.9	12.8
2. شبه النقود:	**3,405.5**	**2,257.9**	**1,147.6**	**-33.7**
عرض النقود (ع2)	**141,400.2**	**158,107.9**	**16,707.7**	**11.8**
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	**141,400.2**	**158,107.9**	**16,707.7**	**11.8**
1. صافي الأصول الأجنبية:	**404,345.1**	**438,015.0**	**33,669.9**	**8.3**
– المصرف المركزي	394,080.1	422,109.5	28,029.4	7.1
– المصارف التجارية	10,265.0	15,905.5	5,640.5	54.9
2. المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	**(150,089.8)**	**(165,156.8)**	**-15,067.0**	**10.0**
– المصرف المركزي	(138,387.1)	(148,391.9)	-10,004.8	7.2
– المصارف التجارية	(11,702.7)	(16,764.9)	-5,062.2	43.3
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	**31,434.0**	**35,914.4**	**4,480.4**	**14.3**
4. صافي البنود الأخرى	**(144,289.1)**	**(150,664.7)**	**-6,375.6**	**4.4**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سعر صرف الدينار الليبي:

شهد سعر الصرف الدينار الليبي في نهاية عام 2024، تغيرات متباينة بين الارتفاع والانخفاض مقابل أهم العملات الرئيسية الاخرى. حيث ارتفع سعر الصرف الدينار الليبي مقابل اليورو من 5.272 دينار لكل يورو بنهاية عام 2023، إلى 5.1135 دينار لكل يورو بنهاية الفترة موضوع التقرير، معلناً بارتفاع في قيمة الدينار الليبي بما نسبته 3%، كما ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الفرنك السويسري بنسبة 4%، حيث ارتفع من 5.6772 دينار لكل فرنك بنهاية عام 2023 ليصل إلى 5.4424 دينار لكل فرنك في نهاية عام 2024، كما أظهر سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعا امام الين الياباني ليصل عند مستوى 3.15 دينار لكل 100ين مقابل 3.39 دينار لكل 100 ين. ومن جانب أخر، سجل سعر صرف الدينار الليبي انخفاضا أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3%، ليصل إلى 4.9159 دينار لكل دولار في نهاية عام 2024 مقابل 4.7753 دينار لكل دولار في نهاية عام 2023، كما أظهر سعر صرف الدينار الليبي انخفاضاً امام الجنية الإسترليني ليصل عند مستوى 6.1682 دينار لكل جنية استرليني مقابل 6.0869 دينار لكل جنية استرليني.

هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي أيضا خلال العام موضوع التقرير، انخفاضا طفيفاً اتجاه الايوان الصيني، بنسبه 0.13% ليصل إلى 0.6735 دينار لكل ايوان صيني بنهاية عام 2024 مقابل 0.6726 دينار لكل يوان صيني عام 2023. والجدول (35) يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية.

وفيما يتعلق بنظام الصرف فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة عند0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وبذلك يتحدد سعر صرف الدينار الليبي تبعًا للتقلبات التي تطرأ على العملات الأجنبية الرئيسية المكوِّنة لسلة حقوق السحب الخاصة، وفقاً للوزن النسبي الذي تحظى به كل عملة.

جدول رقم (35) أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

"دينار ليبي"

البيان	2022	2023	2024	معدل التغيير%
دولار امريكي	4.8288	4.7753	4.9159	2.94
يورو	5.1286	5.272	5.1135	-3.01
جنيه إسترليني	5.8114	6.0869	6.1682	1.34
فرنك سويسري	5.2062	5.6772	5.4424	-4.14
ين ياباني (100 ينا)	3.61	3.39	3.15	-7.08
الأيوان الصيني	0.6934	0.6726	0.6735	0.13

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (7) معدل تغير سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الاخرة خلال عام 2024

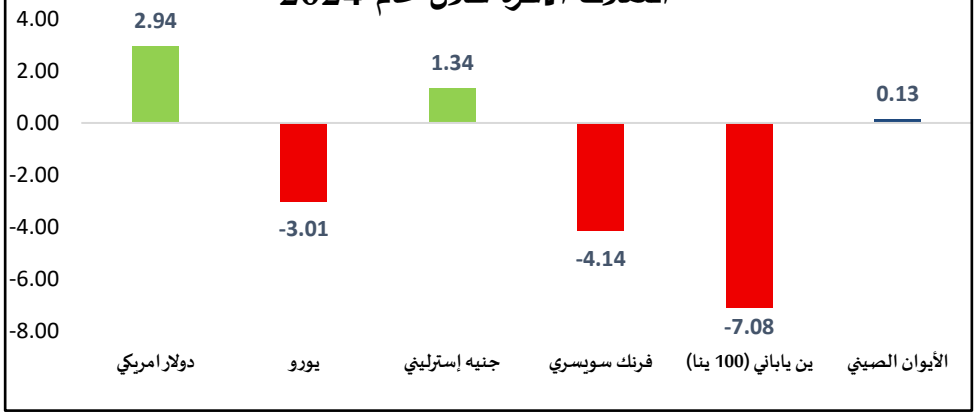

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

مقاصة الصكوك:

أظهرت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2024، ارتفاعا ملحوظاً في العدد والقيمة، حيث وصل عدد هذه الصكوك إلى 3,194 ألف صك، مقابل 2,416 ألف صك خلال عام 2023، أي بمقدار زيادة بلغت 778 ألف صك وبنسبة زيادة بلغت 32.2%. فيما بلغت قيمة الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 110.9 مليار دينار، مقابل 74.2 مليار دينار خلال عام 2023، بزيادة قدرها 36.7 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 49.5%.

جدول رقم (36) مقاصة الصكوك

الفترة	العدد بالآلاف	القيمة بالمليون دينار
2019	3,828	62,254.4
2020	2,691	49,832.5
2021	2,676	47,401.2
2022	3,035	85,523.6
2023	2,416	74,163.8
2024	3,194	110,935.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

●مصرف ليبيا المركزي

ارتفع إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2024 (عدا الحسابات النظامية)، بنسبة 15.4% وبمقدار 90.4 مليار دينار، ليبلغ نحو 677.7 مليار دينار، مقابل 587.3 مليار دينار في نهاية عام 2023، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في إجمالي أصول إدارة العمليات المصرفية بمقدار 85.2 مليار دينار وبما نسبته 15.7% لتصل إلى 627.4 مليار دينار في نهاية 2024. مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2023 والبالغة 542.2 مليار دينار؛ **وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف:**

أولاً: الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعا بمقدار 5.2 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 11.6% لتصل في نهاية عام 2024 إلى 50.3 مليار دينار، مقابل 45.1 مليار دينار في نهاية عام 2023، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الذهب النقدي كغطاء للعملة المصدرة بمقدار 27.1 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 290.9%، وذلك بسبب إعادة التقييم للذهب النقدي التي تمت في أواخر العام 2024. وفي المقابل انخفضت سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية قابلة للتحويل كغطاء للعملة المصدرة بمقدار 21.9 مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت 61.2% لتصل إلى 13.9 مليار دينار مقارنة بما كانت في نهاية 2023 والبالغة 35.8 مليار دينار.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي رصيد العمليات المصرفية 627.4 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل 542.2 مليار دينار في نهاية عام 2023، مسجلاً ارتفاعا بمقدار 85.2 مليار دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 15.7%. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في إجمالي سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية بمقدار 29.0 مليار دينار وبنسبة 8.5% لتصل إلى 369.2 مليار دينار في نهاية 2024 مقارنة بما كانت عليه في نهاية عام 2023 والبالغة 340.2 مليار دينار، كما ارتفع رصيد بند الأصول الأخرى بمقدار 52.4 مليار دينار لتصل إلى 118.5 مليار دينار في نهاية 2024 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2023 والبالغة 66.1 مليار دينار.

وشهدت أصول العمليات المصرفية تطورات هامة في نهاية العام 2024، تتمثل في الآتي:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي 369.2 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل 340.2 مليار دينار في نهاية عام 2023، مسجلاً ارتفاعا قدره 29.0 مليار دينار، وبما نسبته 8.5%.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لا تغير يذكر على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2024 إذ بقي كما هو عليه في نهاية 2023 والبالغ 3.2 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2024 بمقدار 3.7 مليار دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت 7.6%، لتصل إلى 52.4 مليار دينار، مقابل 48.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

لم يطرأ أي تغير في رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2024، وبقي كما هو عليه في نهاية عام 2023، والبالغ 84.1 مليار دينار.

- **الأصول الاخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى 118.5 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل 66.1 مليار دينار في نهاية عام 2023، مُظهراً ارتفاعا كبيراً قدره 52.4 مليار دينار، ويعزى سبب الارتفاع في ذلك إلى مبالغ تحت التسوية والتي وصلت إلى 93.0 مليار دينار في نهاية 2024.

ثانياً: الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2024 ارتفاعا بمقدار 5.2 مليار دينار، وبنسبة ارتفاعا بلغت 11.6%، ليصل إلى نحو 50.3 مليار دينار، مقابل 45.1 مليار دينار في نهاية عام 2023.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- **الودائع:**

سجل رصيد الخصوم الايداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2024 زيادة وقدرها 18.3 مليار دينار ليصل إلى 279.8 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 7.0%، مقابل 261.4 مليار دينار في نهاية عام 2023، ويعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد الخزانة العامة بمقدار 12.0 مليار دينار وبما نسبته 24.0% ليصل إلى 62.0 مليار دينار في نهاية 2024، مقارنة بما كان عليه في عام 2023 والبالغ 50.0 مليار دينار؛ كما ارتفع رصيد مؤسسات وأجهزة عامة بمقدار3.2 مليار دينار، وبما نسبته 2.8% ليصل إلى 119.8 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل 116.6 مليار دينار في نهاية عام 2023؛ فيما سجل رصيد المصارف المحلية (التجارية والمتخصصة) زيادة

بمقدار 3.0 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 3.8%، ليصل في نهاية عام 2024 إلى 82.0 مليار دينار، مقابل 79.0 مليار دينار في نهاية عام 2023. كما ارتفع رصيد حسابات متنوعة بمقدار 76.1 مليون دينار، وبنسبة 0.6% ليصل إلى 13.1 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2023. وفي المقابل سجل رصيد حسابات مصارف خارجية انخفاضا طفيفاً بمقدار 2.0 مليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 0.1% ليصل إلى 2.9 مليار دينار في نهاية عام 2024.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرا أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2024، ليبقى كما كان عليه في نهاية عام 2023، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات الأخرى ارتفاعا بمقدار 41.4 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 28.3%، لتصل إلى 187.5 مليار دينار في نهاية عام 2024، مقابل 146.1 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- الخصوم الاخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعا قدره 25.4 مليار دينار، وبما نسبته 19.1% لتصل في نهاية عام 2024 إلى 158.6 مليار دينار، مقابل 133.2 مليار دينار في نهاية عام 2023.

جدول رقم (37) أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير%
أولاً: اصول اصدار العملة: -	**45,071.4**	**50,306.7**	5,235.3	11.6
1- سندات وأذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية	35,755.3	13,886.6	-21,868.7	-61.2
2-ذهب نقدي	9,316.1	36,420.1	27,104.0	290.9
ثانياً: اصول العمليات المصرفية: -	**542,237.7**	**627,377.0**	85,139.3	15.7
1-سندات وأذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية	340,158.3	369,232.0	29,073.7	8.5
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,188.1	3,188.1	0.0	0.0
3-المساهمات والاستثمارات الاجنبية	48,669.4	52,354.1	3,684.7	7.6
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	84,105.0	84,105.0	0.0	0.0
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	84,105.0	84,105.0	0.0	0.0
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات واجهزة عامة (محلية، اجنبية)	0.0	0.0	0.0	-
6- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	-
7- الأصول الاخرى	66,115.5	118,497.8	52,382.3	79.2
إجمالي الأصول	**587,309.1**	**677,683.7**	**90,374.6**	**15.4**
أولاً: خصوم اصدار العملة: -	**45,071.4**	**50,306.7**	5,235.3	11.6
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	45,069.9	50,305.1	5,235.2	11.6
2-عملة لدى العمليات المصرفية	1.5	1.6	0.1	6.7
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -	**542,237.7**	**627,377.0**	85,139.3	15.7
1-الودائع (الحسابات الجارية):	261,437.8	279,761.3	18,323.5	7.0
- الخزانة العامة	49,984.9	61,998.6	12,013.7	24.0
- مؤسسات واجهزة عامة	116,607.1	119,824.4	3,217.3	2.8
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	78,956.9	81,975.3	3,018.4	3.8
- حسابات متنوعة	12,999.8	13,075.9	76.1	0.6
- حسابات مصارف خارجية	2,889.1	2,887.1	-2.0	-0.1
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات اخرى	146,147.9	187,529.9	41,382.0	28.3
4- الخصوم الاخرى	133,152.0	158,585.8	25,433.8	19.1
إجمالي الخصوم	**587,309.1**	**677,683.7**	**90,374.6**	**15.4**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

●انشطة ادارات مصرف ليبيا المركزي

فيما يلي ملخص لاهم نشاطات ادارات المصرف لعام 2024:

● ادارة البحوث والاحصاء

قامت إدارة البحوث والإحصاء بإعداد الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا، بالإضافة إلى الإشراف على جمع البيانات والمعلومات الإحصائية الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، إلى جانب إدارات المصرف الأخرى. كما تولت الإدارة تبويب وتحليل هذه البيانات وإعداد التقارير ذات الصلة. وتلخصت هذه الأعمال خلال فترة التقرير فيما يلي:

– جمع البيانات والقوائم المالية الخاصة بالمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات ذات الصلة، ومراجعتها وإعداد التقارير الشهرية بشأنها.

– اصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2024.

– اعداد الجداول الاحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.

– تزويد صندوق النقد الدولي، بالإحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.

– الإشراف على الموقع الرسمي للمصرف وتزويده بشكل مستمر بالبيانات والإحصاءات المالية والنقدية والمصرفية، بالإضافة إلى التقارير المعتمدة للنشر على الموقع.

– استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص بمكتبة مصرف ليبيا المركزي التابعة لإدارة البحوث والإحصاء، قامت الإدارة بتجديد ومتابعة الاشتراكات في الدوريات العلمية العربية، إلى جانب الاستمرار في استقبال رواد المكتبة خلال الأيام المحددة. كما يتم توفير الدعم والإرشاد اللازم للرواد بجميع الوسائل المتاحة، مع الحرص على توفير بيئة ملائمة للقراءة والدراسة داخل قاعة المكتبة.

● **إدارة الرقابة على المصارف والنقد**

تضطلع إدارة الرقابة على المصارف والنقد مسؤولية الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، وذلك من خلال متابعة تطبيق التشريعات المصرفية والتعليمات التنظيمية، بالإضافة إلى مراقبة أنشطة الفروع والوكالات المصرفية، والتدقيق في مدى التزام المصارف بالمعايير المعتمدة.

الإنجازات الرئيسية خلال عام 2024:

أولاً: الأعمال اليومية والتواصل مع المصارف

– إصدار 23 منشورًا تتضمن تعليمات وتوجيهات صادرة عن محافظ المصرف ومجلس الإدارة.

– إصدار 401 رسالة دورية لطلب معلومات من المصارف أو الجهات الرسمية.

– التعامل مع 4,721 معاملة واردة و2,433 معاملة صادرة تخص متطلبات العمل الرقابي والمراسلات مع المصارف والجهات الأخرى.

ثانياً: الرقابة المكتبية

مراجعة وتحليل 248 مركزًا ماليًا وقائمة دخل للمصارف التجارية شهريًا.

– متابعة 55 طلبًا للقيد في سجلات المحاسبين والمراجعين، و56 طلبًا لفتح فروع مصرفية جديدة.

– متابعة الاحتياطيات الإلزامية والسيولة بشكل أسبوعي، مع إصدار 96 تقريرًا حول ذلك، دون الحاجة لتوقيع غرامات جزائية خلال الفترة.

– معالجة 23 شكوى مقدمة من العملاء.

– مراجعة 153 محضر اجتماع لمجالس إدارات المصارف.

– إصدار 9424 رقم مصرفي (CBL-KEY) للعملاء الجدد من شركات وأفراد.

– متابعة تنفيذ ضوابط فتح الاعتمادات المستندية، وضبط عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية.

– متابعة التزام الشركات بتقديم الإقرارات الجمركية، واتخاذ إجراءات مع الشركات غير الملتزمة.

– الإشراف على عمليات التحول إلى الصيرفة الإسلامية ومتابعة تأسيس مصارف إسلامية جديدة، مع تسجيل ومتابعة أعمال المراقبين الشرعيين.

– إصدار 33 إفادة قيد وتجديد لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية.

ثالثاً: الرقابة الميدانية

تنفيذ 186 مهمة تفتيشية دورية ونوعية على المصارف وفروعها في كافة المناطق (طرابلس، بنغازي، سبها، سرت، مصراته).

– التوثيق والمتابعة لإجراءات تقارير التفتيش والتأكد من تنفيذ المصارف لملاحظات الإدارة.

– الإشراف على توثيق وإرسال نسخ تقارير التفتيش إلى المحافظ وإلى مسئولي المصارف المعنية.

- **ادارة الاصدار:**

واصلت ادارة الاصدار عملها في متابعة تطورات العوامل الاقتصادية التي من شأنها ان تؤثر مباشرة على العملة المتداولة إما بالارتفاع او بالانخفاض، بغية معالجة العوامل السلبية منها للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الليبية وضمان استقرارها، وذلك في إطار وظائف المصرف المركزي، طبقا لما نص عليه القانون رقم (1) لسنة 2005 م، بشأن المصارف وتعديلاته.

اهم الاعمال التي قامت بها الادارة خلال عام 2024:

اولا: العملة في التداول: بلغ اجمالي العملة في التداول في نهاية عام 2024 مبلغ وقدره 50,306.7 مليون دينار مقابل 45,071.3 مليون دينار عام 2023 اي بارتفاع قدره 5235.3 مليون دينار وبنسبة بلغت 11.61%

ثانيا: العملة المخزنة بخزائن الإصدار:

أ) أرصدة العملة المحلية الورقية والمعدنية: بلغ حجم الأرصدة المحلية في نهاية 2024 نحو 4,770,7 مليون دينار موزعة على نحو التالي:

القيمة المتواجدة حاليا بخزائن إصدار الجفرة تتمثل في قيمة العملة الملغاة والمسحوبة من التداول لإصدارين الرابع والخامس من فئتي (5، 10 د.ل) والإصدار الأول والثاني من فئة (20 د.ل)، بينما القيمة المتواجدة في خزائن إصدار سبها تتمثل في قيمة العملة الملغاة والمسحوبة من التداول للإصدارين السادس والسابع من فئة 1 د.ل.

ب) أرصـــدة العملة الأجنبية: حجم الأرصـــدة الأجنبية في نهاية 2024 موزعة على نحو التالي:

جدول رقم (38) أرصدة العملة الاجنبية

البيان	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	الفرنك السويسري	السيفا الأفريقية
أرصدة طرابلس	43,130,000	136,100,000	14,636,020	3,100	196,711,100
أرصدة سبها	3,634,600	1,347,050	....	....	....
أرصدة بنغازي 1	1,900,000	159,700,000	....	....	....
المجموع	48,664,600	297,147,050	14,636,020	3,100	196,711,100

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثالثا: العملة المحلية الصادرة:

أ) العملة الصادرة لأقسام الاصدار وفروع المصرف من الخزينة الرئيسية:

تم خلال عام 2024، تزويد اقسام الاصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهه احتياجات المصارف التجارية وفروعها بمبلغ وقدره 5,504.28 مليون دينار موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (39) العملة الصادرة لأقسام الإصدار

البيان	العملة القابلة للتداول	العملة الملغاة
أرصدة الخزائن طرابلس	482,500,125	288,212,500
أرصدة الخزائن طرابلس فئة 50 د.ل الإصدار الثاني		2,150,590,000
أرصدة الخزائن سبها	800,440	14,754,000
أرصدة الخزائن سبها فئة 50 د.ل الإصدار الثاني		3,530,000
أرصدة الخزائن غريان	4,836,000	2,060,000
أرصدة الخزائن غريان فئة 50 د.ل الإصدار الثاني		18,100,000
أرصدة الخزائن مصراته	10,437,950	9,919,000
أرصدة الخزائن مصراتة فئة 50 د.ل الإصدار الثاني		9,050,000
أرصدة الخزائن بنغازي	145,230,000	7,150,000
أرصدة الخزائن بنغازي فئة 50 د.ل الإصدار الثاني		36,150,000
أرصدة الخزائن الجفرة	768,000	2,490,872,000
المجموع	644,572,515	2,812,967,500
مجموع فئة 50 د.ل الإصدار الثاني		2,158,830,000

البيان	القيمة (مليون د.ل)
الخزينة الفرعية طرابلس	4,876.00
قسم اصدار سبها	285.00
قسم اصدار غريان	130.10
قسم اصدار مصراتة	106.18
قسم اصدار بنغازي 2	107.00
المجمـــــوع	**5,504.28**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الصادر العام: –

بلغ اجمالي المبالغ الصادرة من ادارة الاصدار واقسام الاصدار الاخرى الى المصارف التجارية وادارة العمليات المصــرفية خلال عام 2024 مبلغا وقدره 6,574.92 مليون دينار تفاصيلها كما يلي: –

جدول رقم (40) الصادر العام

البيان	القيمة د.ل
ادارة الاصدار طرابلس	5,461,919,900
قسم الاصدار بنغازي2	256,200,000
قسم الاصدار سبها	337,100,000
قسم الاصدار غريان	216,710,000
قسم الاصدار مصراتة	285,000,000
قسم الاصدار جفرة	18,000,000
المجموع	**6,574,929,900**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أ) العملة الصادرة شهريا خلال 2024م:

شكل رقم (8) العملة الصادرة

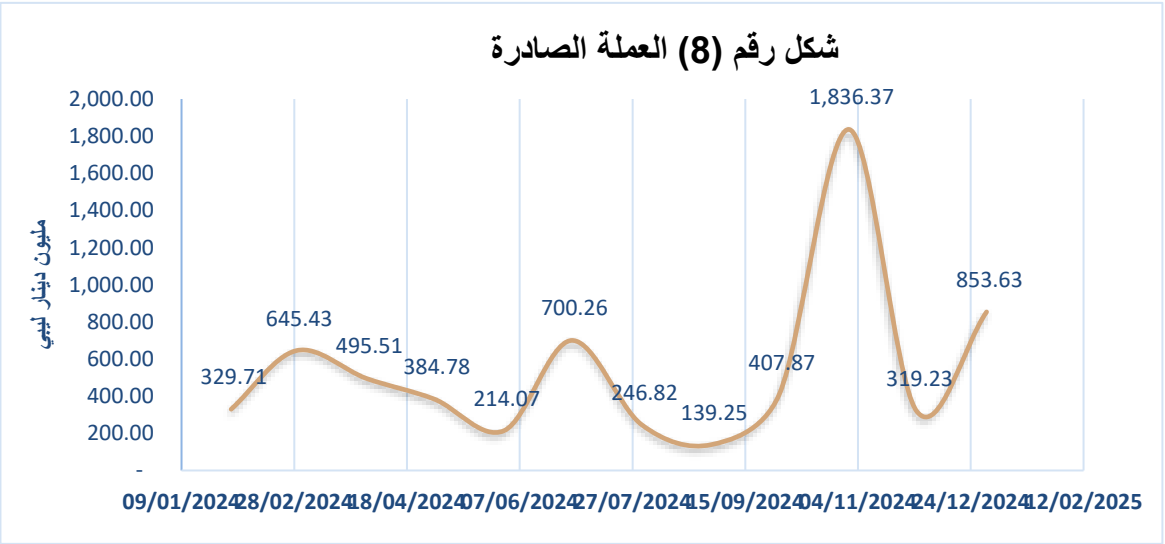

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

رابعا: العملة المحلية الواردة:

أ) **العملة الواردة من الخارج:** تم استلام **عدد (6)** شحنات من دار الطباعة بقيمة اجمالية 3,938.0 مليون دينار خلال 2024 تفاصيلها كما يلي: -

جدول (41) العملة الواردة من الخارج **" مليون دينار"**

البيان	القيمة
10 د.ل اصدار فبراير المعدل	2,424,000,000
5 د.ل " بوليمر"	1,439,000,000
1 د.ل "بوليمر"	75,000,000
المجموع	3,938,000,000

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب) العملة الواردة من المصارف التجارية: بلغ إجمالي العملة الواردة من المصارف التجارية ما قيمته 1,339.6 مليون دينار تفاصيلها كما يلي: -

جدول (42) العملة الواردة من المصارف التجارية **" مليون دينار"**

البيان	القيمة
إدارة الاصدار طرابلس	1,119,729,900
قسم الاصدار سبها	5,130,000
قسم الاصدار غريان	12,780,000
قسم الاصدار مصراتة	162,540,000
قسم الاصدار بنغازي2	39450000
قسم الاصدار الجفرة	0
المجموع	1,339,629,900

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

خامسا: العملة الاجنبية:

لم ترد اي مبالغ من العملة الاجنبية من الخارج خلال عام 2024، في حين بلغت العملة الصادرة لإدارة العمليات المصرفية 6.2 مليون دولار امريكي و3.8 مليون يورو، بينما بلغت العملة الصادرة الى فرع بنغازي 1.1 مليون دولار امريكي.

سادسا: العملة المزيفة والمزورة.

قام قسم الخزائن وأقسام الإصدار من فرز العملة الواردة من المصارف التجارية، حيث تم ضبط عدد من الأوراق المزيفة كما موضح في الجدول التالي: –

جدول رقم (43) العملة المزيفة والمزورة

البيان	الفئات النقدية			
	50	20	10	5
الأمان	11	–	27	1
النوران	3	–	15	7
التجاري الوطني	1	–	–	–
الوحدة	3	1	–	–
الصحاري	3	–	–	–
الأندلس	1	–	4	–
اليقين	1	–	2	–
الاسلامي الليبي	1	–	–	–
التجارة والتنمية	1	–	–	–
السراي	1	–	–	–
المتحد	1	–	–	–
الوفاء	1	–	–	–
الجمهورية	–	–	1	1
شمال افريقيا	–	–	1	1
الخليج الأول	–	–	1	–
مجموع الاوراق المزيفة	37	1	51	10

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سابعا: اتلاف العملة: –

قام قسم الاتلاف بمتابعة عمله المتعلق بتجهيز العملة الملغاة واتلاف العملة الغير صالحة والمسحوبة من التداول، وتم اتلاف مبالغ من العملة الورقية الملغاة حسب القواعد المنظمة خلال العام 2024 حسب الجدول التالي: –

جدول رقم (44) اتلاف العملة

الفئة	طرابلس	سبها	بنغازي
50 د. ل	160,000	55,000	1,870,000
20 د. ل	100,000	4,000	3,788,000
10 د. ل	4,880,000	84,000	3,139,710
5 د. ل	3,450,000	28,000	1,187,505
1 د. ل	1,188,000	7,883,000	35,004
المجموع	9,778,000	8,054,000	10,020,219

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● **وحدة الامتثال**

تميز نشاط الوحدة في عام 2024 بالنقاط التالية: –

1. أعمال الرقابة وتقييم النظم

باشرت الوحدة خلال السنة 2024 مراجعة دورية شاملة لكافة السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم تحديث دليل الامتثال وتوزيعه، وتعزيز المشاركة في العمليات القانونية بما يضمن الرقابة المسبقة واللاحقة. كما تم إطلاق أنشطة توعوية تهدف إلى ترسيخ ثقافة الامتثال على مستوى الإدارات والفروع.

2. تعزيز البنية التقنية والموارد

اعتمدت وحدة الامتثال لمجموعة من الأنظمة الرقابية المتقدمة التي دعمت البنية التقنية لأعمالها، وشملت كلًا من:

- Transaction Screening لمتابعة القوائم الدولية والمحلية للعقوبات.
- World Checkأداة مرجعية لفحص خلفيات الأطراف المتعاملة.
- M-Fileلأرشفة المستندات إلكترونيًا وفق معايير الحفظ المؤسسي.
- بالإضافة إلى منظومة SIRON بجميع مكوناتها (KYC، AML، EMBARGO، FATCA، RCC)، والتي تُعد من الأنظمة الشاملة المخصصة لمكافحة غسيل الأموال ومراقبة الالتزام.

3. متابعة العمليات والتحقق من حالات الاشتباه

ضمن مهامها المتعلقة بمتابعة العمليات غير العادية والتأكد من امتثالها للضوابط المعتمدة، قامت وحدة الامتثال خلال عام 2024، وبالتعاون مع الإدارات التشغيلية المعنية، بمراجعة شاملة للعمليات التي تتطلب مستوىً أعلى من الفحص والتحقق، حيث تم ما يلي:

- متابعة 261 اعتمادًا مستنديًا من نوع(MT700) ، بالتنسيق مع إدارة العمليات المصرفية، ضمن إطار التحقق من سلامة المستندات والإجراءات الخاصة بفتح الاعتمادات.
- فحص 2655 حوالة خارجية من نوع(MT103) ، وذلك لضمان مطابقة التحويلات للضوابط التنظيمية وشروط الامتثال ذات العلاقة.
- مراجعة 1407 رسالة مالية من نوع (MT200) بالتنسيق مع إدارة المحاسبة، ضمن الإجراءات المعتادة للتحقق من نقل الأموال داخليًا وخارجيًا.
- التعامل مع 79 مراسلة واردة من المصارف المراسلة الدولية، تم استلامها عبر البريد الإلكتروني والرد عليها بالكامل، وقد تركزت هذه الاستفسارات حول تحديثات الإجراءات الرقابية، خصوصًا خلال الربع الأخير من العام الذي شهد زيادة ملحوظة في حجم التراسل بسبب متغيرات داخلية وخارجية.

تعكس هذه الإحصائيات حجم التفاعل العملي والتنسيق المستمر بين وحدة الامتثال والإدارات ذات العلاقة، في إطار العمل على تعزيز الرقابة الوقائية والتحقق من الالتزام بمعايير العمل المؤسسي والمصرفي.

4. الاعمال الاشرافية والمتابعة

بلغ إجمالي عدد العمليات التي تمت مراجعتها خلال العام 4323عملية، ما يعكس مستوى التنسيق الفعّال بين وحدة الامتثال وباقي الإدارات، ويؤكد على ترسيخ مبدأ الرقابة الوقائية في دورة العمل المصرفي.

5. برامج التدريب والتأهيل

في إطار تطوير الكفاءات، تم تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية وشركات متخصصة، شملت تدريب 60 موظفًا على معيار ISO 20022 ، إلى جانب برامج تهدف للحصول على شهادات مهنية دولية في مجالات الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

● إدارة المراجعة الداخلية:

قامت إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة عملها لسنة 2024 وذلك بتطبيق مبدأ مراجعة الأعمال قبل وأثناء وبعد التنفيذ لغرض تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية عملا بإجراءات التحقق لكل عملية للأنشطة والاعمال التي تقوم بها الاقسام التابعة للإدارات التي خضعت لعملية المراجعة.

أولا: قسم المراجعة الادارية:

يقوم القسم بمهام المراجعة السابقة للمعاملات، كُلف قسم المراجعة الإدارية خلال عام 2024 بعدد من المهام الإضافية، من أبرزها إعداد أدلة إجراءات التحقق لأنشطة كل من وحدة الامتثال، وحدة دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الموارد البشرية، وذلك بهدف توثيق الإجراءات وتعزيز الرقابة الداخلية .كما شارك القسم في أعمال لجنة تصنيف وفرز المواد الصالحة وإتلاف غير

الصالحة، واللجنة الفرعية لفرز المستندات، بالإضافة إلى التنسيق وتوفير المتطلبات الفنية والوثائقية اللازمة لفريقي ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية أثناء قيامهم بمهامهم التفتيشية داخل المصرف.

المراجعة اللاحقة: –

قام القسم بمراجعة عينات عشوائية من الأنشطة المنفذة من قبل الأقسام التابعة لإدارتي الشؤون الإدارية والموارد البشرية حيث بلغ إجمالي عدد مرات المراجعة لإدارة الشؤون الإدارية 7 مرات، بينما بلغ عدد المرات المراجعة في إدارة الموارد البشرية 4 مرات في عام 2024.

قسم المراجعة المصرفية:

المراجعة المسبقة والفورية :قام القسم بالمراجعة المسبقة والفورية لمخرجات المنظومة المحاسبية للأقسام التابعة لإدارة العمليات المصرفية

المراجعة اللاحقة: تمت مراجعة عينة عشوائية من الانشطة والاعمال التي نفذت عن طريق اقسام الإدارة وذلك وفقا لخطة إدارة المراجعة السنوية واستنادا على اجراءات التحقق للتأكد من مدى الالتزام للضوابط والإجراءات واللوائح والقوانين المعمول بها ومدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وفيما يلي نورد أهم عمليات المراجعة اللاحقة خلال عام 2024.

جدول رقم (45) المراجعة اللاحقة المصرفية

القسم	عدد مرات المراجعة
الصرف الأجنبي	4
الحسابات الجارية	4
المقاصـــــة	2
الاعتمادات المستندية	4
الحـــوالات	3
الخزينـــــة	2
المتابعة والإحصاء	3
اجمالي عدد مرات المراجعة	**22**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

قسم المراجعة المالية:

- **المراجعة المسبقة الفورية**

قام القسم بتنفيذ خطة إدارة المراجعة الداخلية لسنة 2024 بشقيها المراجعة المسبقة والفورية لإدارة الإصدار والأقسام التابعة لها في كلُ من مصراتة وغريان وشملت تلك المصروفات علاوتي الفرز والصيرفة وأيضاً اتمام عملية المراجعة الفورية لمخرجات العمل اليومي للإدارات العاملة بالمنظومة المحاسبية (الأسواق المالية، الحسابات، الإصدار) ووحدة المساهمات والقروض، وذلك للتأكد من مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإجراءات التحقق لكل عملية من العمليات المنفذة.

- **المراجعة اللاحقة**

تمت مراجعة عينة عشوائية من الانشطة والاعمال التي نفذت عن طريق اقسام الادارات التي خضعت للمراجعة والتأكد من مدى كفاية وفاعلية انظمة الرقابة الداخلية وفقا الاجراءات التحقق لكل عملية.

فيما يلي أهم عمليات المراجعة خلال العام 2024: -

جدول رقم (46) المراجعة اللاحقة المالية

الإدارات	عدد مرات المراجعة
إدارة الحسابات	
قسم الحسابات	2
قسم تسويات المراسلين والفروع	1
إدارة الأسواق المالية	
قسم الودائع الأجنبية	3
قسم سندات وأذونات الخزانة الأجنبية	3
إدارة المخاطر	
قسم مخاطر الائتمان	1
قسم مخاطر السوق	1
قسم مخاطر العمليات إدارة السيولة	2
إدارة الإصدار	
قسم اتلاف العملة والخزائن	2

قسم اصدار العملة ومكافحة التزوير والتزييف	1
قسم الذهب التجاري والمتابعة والمراجعة	2
مصدر : مصرف ليبيا المركزي **وحدة المساهمات والقروض**	
المساهمات المحلية، والمساهمات الخارجية، فوائد المساهمات، والقروض الخاصة	2
اجمالي عدد مرات المراجعة	**20**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

قسم مراجعة البرمجيات والنظم

في إطار تنفيذ خطة المراجعة الداخلية لعام 2024، قام قسم مراجعة البرمجيات والنظم بمراجعة عينات عشوائية من الأنشطة المنفذة في إدارات تقنية المعلومات وأمن المعلومات، وذلك للتحقق من مدى الالتزام بالضوابط واللوائح ومدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة.

♦ المراجعة اللاحقة

– مراجعة شاملة للخوادم والبنية التحتية للأنظمة التقنية الأساسية، بما في ذلك: أنظمة ECC، RTGS، SWIFT، FCUBS، UBS، SIRON، NPS، SAG، ومركز البيانات الرئيسي.

– مراجعة برمجيات أنظمة التشغيل (Unix وLinux) وخوادم النسخ الاحتياطي، إلى جانب خوادم الحماية من الفيروسات والاختراقات.

– تحليل تقارير إدارة الثغرات الأمنية وتقييم مدى استجابة الإدارات المعنية للتوصيات الصادرة خلال 2023.

– تقييم خطتي استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، إلى جانب مراجعة مشروع تطوير الإصدار الجديد لمنظومة RTGS الإصدار (الإصدار V10)

● إدارة الأسواق المالية:

قامت إدارة الأسواق المالية خلال عام 2024 بالحفاظ على استقرار المحفظة الاستثمارية وتحقيق عوائد مستدامة بأقل مستوى ممكن من المخاطر، إلى جانب استكشاف فرص استثمارية جديدة، والولوج في المنتجات الاستثمارية البيئية، والمساهمة في مؤسسات مصرفية دولية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز مكانة ليبيا إقليميًا ودوليًا ضمن المنظومة المصرفية العالمية. والجدول التالي يوضح إيرادات المحفظة الاستثمارية خلال عام 2024:

جدول رقم (47) إيرادات المحفظة الاستثمارية خلال عام 2024

" مليون دولار امريكي "

البند	نهاية العام 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	الربع الثالث 2024	الربع الرابع 2024	الأهمية النسبية	نسبة التغير (%)
أذونات مالية أجنبية	68	19	37	47	50	2%	-27%
إيرادات ودائع أجنبية محفظة المجنب	72	19	37	55	72	2%	0.1%
ارباح بيع سندات	7	0	0	0	13	0%	89%
استثمارات رأسمالية خارجية	44	0	74	76	87	3%	95%
ايرادات تسليف سندات	4	1	2	3	3	0%	-32%
حساباتنا لدى المراسلين	150	43	82	126	184	6%	22%
سندات مالية اجنبية	537	170	370	572	739	23%	37%
صافي الفوائد على الودائع	916	269	529	803	1,015	31%	11%
وحدات حقوق السحب الخاصة	56	14	28	44	55	2%	-0.4%
ودائع الغير	961	264	528	791	1,012	31%	5%
إجمالي الايرادات	2,815	798	1,688	2,517	3,228	100%	15%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

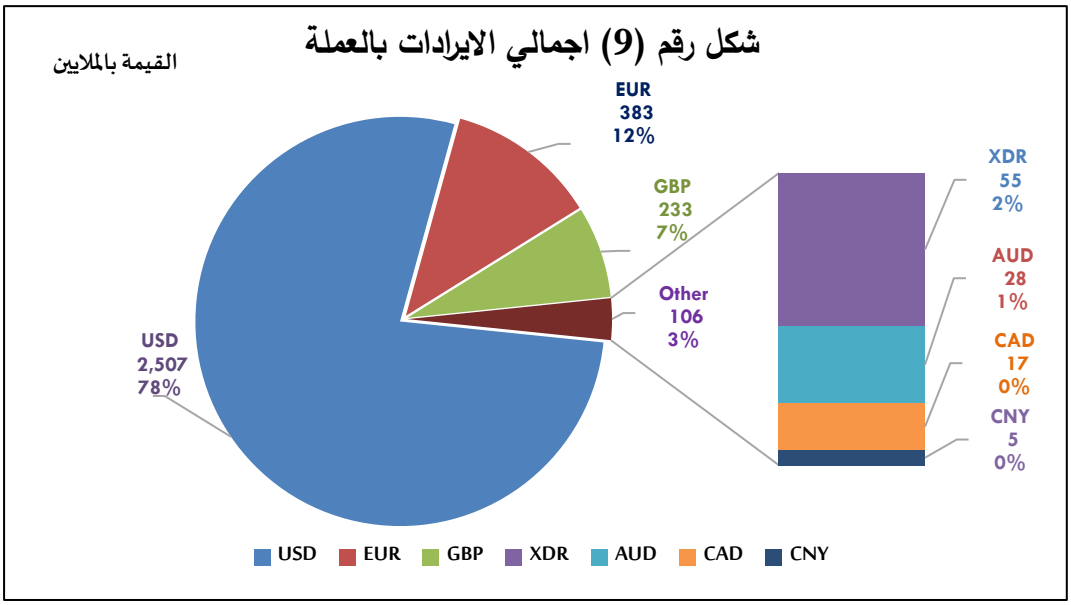

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (48) الأصول

" مليون دولار امريكي "

	ديسمبر 2023		ديسمبر 2024					نسبة التغير
	المبلغ	الأهمية النسبية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الأهمية النسبية	
الودائع والنقدية والحسابات الجارية وأذونات الخزانة	47,758	%52.56	46,808	45,833	47,599	45,594	%47.83	-%4.53
سندات	26,634	%29.31	27,496	26,902	27,017	23,104	%24.24	-%13.25
الذهب	1,951	%2.15	10,098	10,070	10,237	12,372	%12.98	%534.18
المساهمات في مصارف ومؤسسات دولية والودائع الخاصة	10,192	%11.22	1,923	1,911	1,968	9,983	%10.47	-%2.05
وحدات حقوق السحب الخاصة	4,328	%4.76	4,281	4,269	4,409	4,273	%4.48	-%1.28
مجموع الأصول	90,863	%100	90,607	88,986	91,230	95,326	%100	%4.91

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

- **أهم القرارات والإجراءات الاحترازية المتخذة خلال العام 2024:**

في ضوء توصيات لجنة المخاطر والاستثمار، وحرصًا على الحفاظ على استقرار المحفظة الاستثمارية وسط تقلبات أسعار الفائدة والمستجدات العالمية، اتخذت إدارة الأسواق المالية مجموعة من الإجراءات الاحترازية، أهمها:

1- إعداد استراتيجية توازن بين السيولة والعائد، تضمن مرونة التدفقات النقدية والوفاء بالالتزامات.

2- توسيع الشراكات مع مؤسسات مالية دولية كـ بنك التسويات الدولية (BIS) لتعزيز فرص الاستثمار.

3- إعادة هيكلة محفظة السندات عبر استبدال السندات ذات العائد العائم بثابت للاستفادة من ذروة أسعار الفائدة.

4- توجيه الاستثمارات نحو أدوات طويلة الأجل ذات عوائد مرتفعة قبل تخفيضات الفائدة المتوقعة.

5- التحوط من مخاطر أسعار الصرف عبر تقليص التعرض لعملات معينة (كالدولار الكندي (لصالح الدولار الأمريكي.

6- إجراء اختبارات الضغط المالي (Stress Testing) على عدد من البنوك الأوروبية المتأثرة بالأزمة الجيوسياسية.

7- سحب الودائع من بنك TC Ziraatتجنباً لأي التزامات قانونية أو قيود على السيولة.

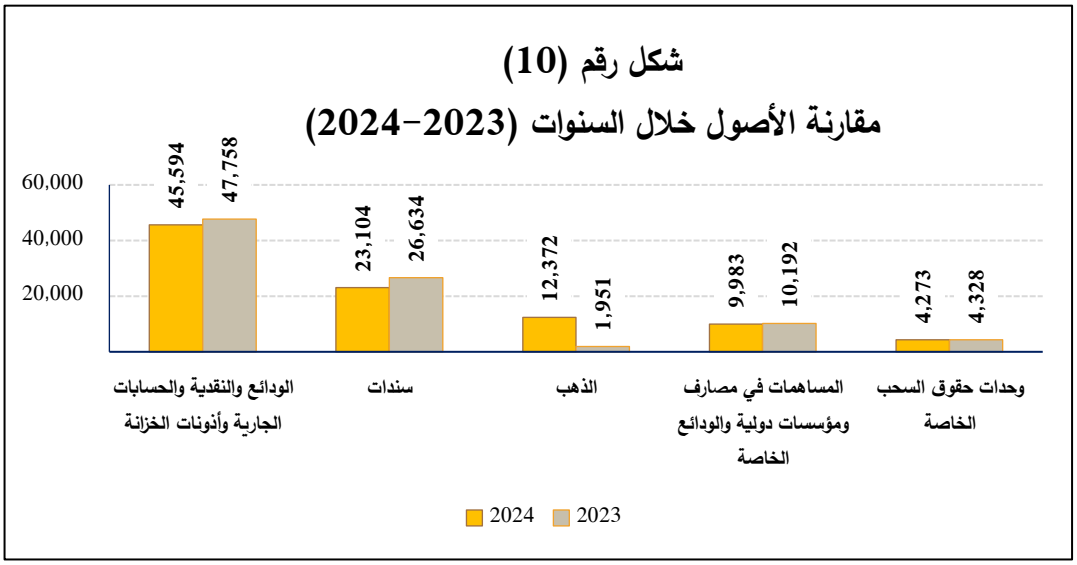

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أبرز الأنشطة والمشاريع المنجزة خلال 2024

مشروع تطوير إدارة الاحتياطيات بالتعاون مع USAID-PRAGMAتم تحديث السياسات والإجراءات بالتنسيق مع خبراء دوليين لتحسين كفاءة إدارة الاحتياطيات.

- تفعيل منظومة Bloomberg AIM بدء العمل بها منتصف العام لتحسين جودة التحليل المالي ودعم اتخاذ القرار الاستثماري.
- تفعيل نظام التصنيف الائتماني S&P لتوفير بيانات وبحوث متخصصة دعمت دقة التحليلات وساهمت في ترشيد قرارات الاستثمار.
- إعداد الموازنة التقديرية لعام 2024إلى جانب إصدار تقارير متابعة شهرية تقارن الأداء الفعلي بالمستهدف المالي.
- تقييم الذهب وفقًا للقيمة السوقية نُفذ بنهاية العام، بهدف تعزيز الشفافية، مع استمرار متابعة السوق لتعزيز رصيد المصرف من الذهب في الوقت المناسب.

● **إدارة الشؤون القانونية:**

ضمن إطار المهام الموكلة إليها، أنجزت إدارة الشؤون القانونية خلال عام 2024 مجموعة من الأعمال القانونية التي أسهمت في دعم مختلف الإدارات، وضمان الامتثال للتشريعات واللوائح المنظمة للعمل المصرفي. وقد تنوعت هذه الأعمال بين تقديم الاستشارات القانونية، ومتابعة القضايا والحجوزات، والمشاركة في لجان التحقيق، إلى جانب صياغة العقود والقرارات.

سياق تقديم المشورة القانونية:

تولّت الإدارة إعداد وصياغة الآراء القانونية في المسائل المحالة إليها من قبل السيد المحافظ ومن مختلف إدارات المصرف، كما شملت مهامها إعداد المكاتبات القانونية والردود على المخاطبات الرسمية الواردة من الجهات الحكومية ذات العلاقة .وقد بلغ عدد الآراء القانونية الصادرة خلال هذا العام (247) رأيا قانونيا.

متابعة القضايا:

واصلت الإدارة التنسيق مع إدارة قضايا الدولة لمتابعة الدعاوى المرفوعة من أو ضد المصرف، من خلال تزويدها بالمستندات القانونية اللازمة، وصياغة المذكرات القانونية، إضافة إلى متابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة .كما قامت باتخاذ الإجراءات القانونية المرتبطة بالحجوزات القضائية والتنفيذية والتحفظية.

دورها الرقابي:

شاركت الإدارة في لجان التحقيق المعنية بالنظر في المخالفات المنسوبة لبعض موظفي المصرف، حيث أعدّت محاضر التحقيق وصاغت مذكرات التصرف، متضمنة النتائج والتوصيات المقترحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

العقود والصياغة القانونية:

أشرفت الإدارة على إعداد وصياغة الاتفاقيات والعقود التي يكون المصرف طرفًا فيها، بالإضافة إلى مراجعة وصياغة القرارات والمنشورات بالتنسيق مع الإدارات المعنية .وقد بلغ عدد المشاريع القانونية المنجزة خلال عام 2024عدد (18) مشروعًا متنوعًا.

● **المركز الليبي للمعلومات الائتمانية:**

تم خلال عام 2024 إنجاز العديد من المهام والأنشطة من قبل المركز الليبي للمعلومات الائتمانية حيث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. تطوير الأنظمة الائتمانية: شهد عام 2024 إطلاق نظام الاستعلام الائتماني الجديد SBx وربط المصارف الأعضاء به، إلى جانب تطوير التقارير الإدارية (MIS)وبناء منظومة إرسال البيانات .SFTP كما تم العمل على معالجة بيانات المحفظة الائتمانية ضمن النظام الجديد

2. تحسين جودة البيانات: تم تطوير قواعد تحقق دقيقة لتحسين جودة البيانات الواردة من المصارف، ومعالجة 85% من بيانات المحفظة الائتمانية، مع الاستمرار في استكمال الباقي، وتحديث آليات التحقق من صحة البيانات.

3. إعداد الأدلة والإجراءات: تم إعداد واعتماد أدلة تشغيلية مهمة شملت دليل التنظيم الداخلي، دليل جودة البيانات، ودليل إعداد تقارير المحفظة، وذلك بهدف توحيد الإجراءات وتحقيق الكفاءة التشغيلية .

4. تطوير نماذج العمل: اعتمد المركز نماذج تشغيلية موحدة لحصر القروض والمحافظ الائتمانية، والإحصاءات، وإضافة مستخدمي النظام، مما ساهم في تحسين الاتساق وتسهيل العمليات..

5. الاجتماعات وورش العمل: نُظّمت اجتماعات مع مديري المصارف، وتم تشكيل فرق عمل مشتركة، إضافةً إلى تنفيذ ورش تدريبية متخصصة لتحسين جودة البيانات وتعزيز التعاون مع القطاع المصرفي.

6. الإنجازات الإحصائية: تم تسجيل 167 فرعًا جديدًا في النظام خلال 2024، كما بلغ عدد التقارير الائتمانية المستخرجة 1387 تقريرًا، وبلغت طلبات الرموز

المصرفية التي تم فحصها 10,372، بينما تم إصدار وتجديد 13,103 معرفًا مصرفيا، إضافة إلى إصدار 7 إفادات لمصلحة الجوازات والجنسية.

● **إدارة المخاطر:**

في إطار سعيها المستمر لتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وتطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، نفذت إدارة المخاطر بمصرف ليبيا المركزي خلال عام 2024 مجموعة من الأعمال والأنشطة النوعية التي استهدفت تطوير الإطار المؤسسي للمخاطر، وتحسين أدوات القياس والتحليل، وتعزيز قدرة المصرف على الاستجابة للمخاطر المحتملة على المستويين المحلي والدولي. وقد تنوعت هذه الجهود لتشمل مختلف أنواع المخاطر، سواءً كانت مالية أو تشغيلية أو استراتيجية، كما شملت تحديث السياسات، وتفعيل الأنظمة، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة، مما ساهم في بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر وفق أفضل المعايير.

أبرز الأعمال المنجزة خلال عام :2024

– اعتماد إطار شامل لإدارة المخاطر يشمل جميع أنواعها (المالية وغير المالية) مع تحديد مستويات القبول والرقابة باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KRIs).

– الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع إدارة المخاطر المؤسسية ((ERM، والشروع في تطبيق السياسات والإجراءات المرحلية.

– تطوير تقارير لمخاطر السوق: تضمنت تقييم الأداء الاستثماري، وتحليل محفظة السندات والعملات الأجنبية، مع تقديم توصيات لإعادة هيكلة توزيع الاحتياطيات.

– تنفيذ تقييمات ائتمانية متخصصة لشركاء المصرف والبنوك المركزية في مصر، تونس، عمان وتركيا، بالاعتماد على مؤشرات المخاطر الائتمانية والتصنيفات الدولية.

– متابعة جودة المحفظة الاستثمارية من خلال تقييم السندات، الودائع، المساهمات الخارجية، والبنوك المراسلة باستخدام منهجية .WACR

– تعزيز قسم إدارة السيولة عبر تطوير تقارير يومية للتدفقات النقدية، وتحليل مخاطر السيولة، وإجراء اختبارات الضغط المالي.

– إطلاق نظام داخلي لتسجيل الأحداث التشغيلية وتفعيل دور منسقي المخاطر في الإدارات المختلفة، مع تحليل البيانات لتقييم المخاطر التشغيلية بدقة.

– رصد التحديات التشغيلية المرتبطة بعدم انتظام تسجيل الأحداث، مع التوصية بتوسيع النظام ليشمل كافة الفروع والإدارات.

– معالجة المخاطر القانونية الخارجية المرتبطة بودائع المصرف بالخارج، من خلال سحب تدريجي للودائع) مثل حالة بنك Ziarat في تركيا.

- **إدارة تقنية المعلومات:**

شهد عام 2024 نشاطًا مكثفا لإدارة تقنية المعلومات، تمثل في تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الأنظمة المصرفية، وتحقيق التكامل بين المنظومات، إلى جانب مواكبة متطلبات الأمن السيبراني والتحول الرقمي. وقد غطى التقرير الإنجازات التشغيلية والمشاريع الكبرى والتكامل الفني بين الأقسام.

اهم نشاطات المنجزة خلال العام 2024

– ترقية البنية التحتية إلى بيئة افتراضية حديثة تعتمد على VMware وHPE، مع نقل منظومات رئيسية من Oracle HW.

– تهيئة بيئة الذكاء الاصطناعي لفريقFinTech ، ضمن خطة التحول نحو المعالجة الذكية.

– تفعيل منظومات جديدة مثل FCMS للأغراض الشخصية، ونظام العلاج، ومنصة BDCPلتجميع البيانات من المصارف.

– استخدام برمجيات روبوتية (BOT) لأتمتة المهام المتكررة مثل تجديد العقود تلقائيًا، تنفيذ إجراءات التسوية اليومية للأسواق، وتحميل أسعار الصرف بشكل يومي إلى الأنظمة، مما ساهم في تسريع الأداء وتقليل الأخطاء اليدوية.

– ربط المنظومات الوطنية بمنصات مثل الهيئة العامة للمعلومات، منظومةNAD ، والجوازات، لتسهيل التحقق الفوري.

– تحقيق الجاهزية العالية لاستعادة البيانات عبر نسخ احتياطي متقدمVeeam M365 وخطط طوارئ فعالة.

اهم المشاريع الاستراتيجية خلال العام 2024

تم تنفيذ أو الشروع في تنفيذ 23 مشروعًا تقنيًا، من أبرزها:

– مشروع PAM لإدارة الوصول الموثوق.

– مشروع Mini Datacenter لتعزيز الجاهزية التشغيلية.

– ترقية منظومة FCUBS إلى بيئة افتراضية متطورة.

– مشروع الأمن السيبراني مع(Google) Mandiant .

– مستودع البيانات المركزي Data Warehouse وربطه بمنظومات رئيسية.

– تم تنفيذ أغلب المشاريع بتكامل بين مختلف الأقسام الفنية، وهو ما يعكس نضجا مؤسسيا في إدارة التقنية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

● **إدارة الشؤون الإدارية**

شهدت إدارة الشؤون الإدارية خلال عام 2024 تنفيذ مجموعة من المهام والخدمات التي أسهمت في دعم العمل المؤسسي داخل المصرف، من خلال تنظيم الأعمال الإدارية، وتوفير الدعم اللوجستي، وتحسين بيئة العمل، بما يواكب متطلبات التطوير الإداري المستمر.

1.قسم الشؤون الادارية

حيث قام بالإضافة الي مهام عمله بأرشفة إلكترونية لأكثر من 7,800 مراسلة صادرة وواردة باستخدام منظومة.M–Files وهو يعتبر توجها استراتيجيا نحو الانتقال الي النظام الالكتروني في كل المعاملات الإدارية لتحقيق سرعة الإنجاز.

2.وحدة شؤون التراخيص

قامت بتوفير وتجديد أكثر من 50 رخصة تقنية ومعلوماتية، وإدخال تقنية الذكاء الاصطناعي لأتمتة العمليات

3.قسم الشؤون العامة

من اهم الاعمال كتنفيذ العديد من اعمال الصيانة وتوفي أنظمة الحماية والنراقبة والمناشط التي قام بها القسم هو الاشراف علي تفيذ 208 شحنة عملة جوا وبرا لكافة المدن الليبية للمساهمة في توفير السيولة النقدية

4.قسم الشؤون المالية

قام القسم بتنفيذ العديد من الاعمال اليومية تتمثل تنفيذ المصارف التشغيلية للمصرف ودفع لرسوم المتمثلة في الاشتراكات والتراخيص ومصاريف العلاج في الداخل والخراج للموظفين

5. قسم العلاقات العامة

يقوم القسم بمهام الدعم اللوجستي للمصرف من إنهاء كافة إجراءات السفر والحجوزات الفندقية وتنظيم المؤتمرات والفاعليات المهمة للمصرف

6.قسم العقود والمشتريات

يقوم القسم بتنفيذ الإجراءات التعاقدية وتنفيذها والاشراف عليها

7.مكتب خدمات الموظفين (الرعاية الصحية)

قام القسم بتنفيذ العديد من مطالبات العلاجية الشهرية وإصدار استمارات العلاجية للموظفين الحاليين والمتقاعدين

8.قسم المخازن

تتمثل طبيعة عمل القســـم قي اســـتلام الأجهزة والمعدات وغيرها من الاحتياجات وتوزيعها.

9.قسم الصيانة والأعمال الكهروميكانيكية

قام القسم بتنفيذ 45 مشروعا في مجالات: الصيانة، الكهرباء، العزل، الإنارة، مولدات، طلاء، وأعمال داخلية. بالإضافة الي الاعمال اليومية التي يقوم بها .

10. وحدة الأصول

تأست هذه الوحدة عام 2024 ، وتتمثل اهم اعمالها في إعداد وثائق المواصفات، حيث بدأت في اعداد وتنفيذ مشروع منظومة إدارة الأصول ومن اهم اعمالها أيضا الاشراف علي الجرد السنوي الشامل لأصول المصرف.

- **إدارة الموارد البشرية**

في إطار سعي إدارة الموارد البشرية بمصرف ليبيا المركزي إلى مواكبة التغيرات التنظيمية والارتقاء بمنظومة العمل المؤسسي، شهد عام 2024 تنفيذ حزمة من المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير البنية التنظيمية، واعتماد أدوات رقمية متقدمة لإدارة الموارد البشرية. وقد حرصت الإدارة على تحقيق التوازن بين المهام الاستراتيجية بعيدة المدى والأنشطة التشغيلية اليومية لضمان تقديم خدمات فعالة ومستدامة تدعم أهداف المصرف الشاملة.

وقد شملت اهم الأعمال الاستراتيجية خلال العام 2024

- **إعادة هيكلة الإدارة** :تم استحداث أقسام جديدة وتحديث الهيكل الإداري ليتماشى مع تطلعات المصرف ومتطلبات العمل.
- **مبادرة التطوير المؤسسي** :نُفذت بالتعاون مع شركة "براغما" والوكالة الأمريكية للتنمية، وشملت تطوير رؤية ورسالة المصرف، الهيكل التنظيمي، واستراتيجية الموارد البشرية.
- **تحديث اللوائح التنظيمية** :شملت لائحة الإقراض، المرتبات، الحوافز، إلى جانب العمل على تحديث لوائح اللجان، التدريب، الوقت، وشؤون الموظفين.
- **بناء منظومة KTMS:** تم التعاقد مع شركة محلية لتطوير نظام إلكتروني شامل يتيح أتمتة العمليات وتقديم خدمات إلكترونية للموظفين.

إعداد خطة التوظيف والإحلال :وُضعت خطة لتعويض الموظفين المنتهية خدماتهم مع التركيز على استقطاب خريجين متميزين والاعلان عبر منصة إلكترونية للتقديم .

●إدارة الحسابات

قامت إدارة الحسابات في مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ مجموعة من المهام على مدار عام 2024 وفقا للاختصاصات المسندة بالهيكل التنظيمي للمصرف. منها إعداد التقارير المالية واعداد الاحصائيات وتحليل القوائم المالية بالإضافة الي تنفيذ القيود المحاسبية ومتابعة التسويات فيما يخص الحسابات الوسيطة بميزان المراجعة وذلك عبر التواصل مع الإدارات ومتابعة حسابات مصرف ليبيا المركزي لدى البنوك المراسلة في الخارج، وإجراء التسويات اليومية اللازمة الإقفال اليومي لنظام التسوية الإجمالية الفورية–RTGS) (ACHلضمان سلامة العمليات المالية اليومية.

أما ما يخص عمليات النقد الأجنبي فقد عملت الإدارة على منح موافقات طلبات تغطية الاعتمادات والحوالات المقدمة من المصارف التجارية عبر المنظومة المخصصة. لموافقة على طلبات الدفع على الاعتمادات المقدمة من المصارف التجارية. دفع المبالغ للمصارف التجارية بالنقد الأجنبي في حساباتها بالخارج لتغطية بطاقات الدفع والحوالات السريعة (مثل ويسترن يونيون وموني جرام)، تمرير القيود اليومية للمبالغ الموردة لحسابات مصرف ليبيا المركزي لدى المصرف الليبي الخارجي بالعملة الأجنبية مقابل الصادرات النفطية.

●الميزانية المُجمَعة للمصارف التجارية

شَهِدَ المركز المالي المُجمّع للمصارف نهاية عام 2024، تطورات في مُجمل بنوده على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي أصول المصارف مُجتمعة (باستثناء الحسابات النظامية) نحو 187,620.8 مليون دينار، مقابل 158,699.5 مليون دينار

في نهاية عام 2023، بارتفاع قدره 28,921.3 مليون دينار، أي بمعدل 18.2%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للمركز المالي المُجمّع للمصـارف لعامي 2023 و2024:

جدول (49) مُلخص المركز المالي المُجمّع للمصارف

المصدر:

"مليون دينار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- نقدية بالخزائن	**2,223.2**	**1,752.1**	**-471.1**	**-21.2**
- عملة محلية	1,916.0	1,421.6	-494.4	-25.8
- عملة أجنبية	307.2	330.5	23.3	7.6
2- حسابات المقاصة	**7,337.1**	**3,478.1**	**-3,859.0**	**-52.6**
- المقاصة بين المصارف	4,733.3	1,761.0	-2,972.3	-62.8
- المقاصة بين الفروع	2,603.8	1,717.1	-886.7	-34.1
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	**104,015.5**	**130,385.8**	**26,370.3**	**25.4**
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	**93,437.2**	**114,110.8**	**20,673.6**	**22.1**
- ودائع تحت الطلب	90,237.2	109,110.8	18,873.6	20.9
- شهادات الإيداع	3,200.0	5,000.0	1,800.0	56.3
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	**540.5**	**622.6**	**82.1**	**15.2**
- ودائع تحت الطلب	540.5	622.6	82.1	15.2
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**1,398.9**	**1,033.7**	**-365.2**	**-26.1**
- ودائع تحت الطلب	1,007.4	1,033.7	26.3	2.6
- ودائع زمنية	391.6	0.0	-391.6	-100.0
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**8,638.9**	**14,618.8**	**5,979.9**	**69.2**
- ودائع تحت الطلب	5,272.6	9,354.5	4,081.9	77.4
- ودائع زمنية	3,366.3	5,264.2	1,897.9	56.4
4- الاستثمارات	**2,859.0**	**2,990.6**	**131.6**	**4.6**
5- القروض والتسهيلات	**28,510.4**	**32,815.0**	**4,304.6**	**15.1**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,023.7	4,044.0	20.3	0.5
- قروض المرابحة للأفراد (تشمل **رصيد السلف الاجتماعية**)	12,700.2	16,398.1	3,697.9	29.1
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	11,786.5	12,372.9	586.4	5.0
6- الأصول الثابتة	**3,041.3**	**3,934.9**	**893.6**	**29.4**
7- الأصول الأخرى	**10,713.0**	**12,264.2**	**1,551.2**	**14.5**
إجمالي الأصول	**158,699.5**	**187,620.8**	**28,921.3**	**18.2**
الحسابات المقابلة	45,428.7	55,808.2	10,379.5	22.8
الإجمالي الكلي للأصول	**204,128.2**	**243,428.9**	**39,300.7**	**19.3**

مصرف ليبيا المركزي

البند	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	**125,943.9**	**146,988.4**	**21,044.5**	**16.7**
- الودائع تحت الطلب	97,866.6	115,755.1	17,888.5	18.3
- الودائع الزمنية	2,152.5	1,224.2	-928.3	-43.1
- الودائع الادخارية	282.6	275.5	-7.1	-2.5
- أوامر الدفع	4,617.8	2,474.3	-2,143.5	-46.4
- التأمينات النقدية	21,024.3	27,259.3	6,235.0	29.7
2- الاقتراض من المصارف والجهات الأخرى	**30.7**	**30.0**	**-0.7**	**-2.3**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**30.3**	**6.1**	**-24.2**	**-79.9**
4- حقوق الملكية	**8,928.3**	**15,172.9**	**6,244.6**	**69.9**
- رأس المال المدفوع	5,778.7	11,592.7	5,814.0	100.6
- الاحتياطي القانوني	1,105.6	1,277.3	171.7	15.5
- احتياطيات غير مخصصة	125.1	220.5	95.4	76.2
- أرباح العام	1048.1	1,913.8	865.7	82.6
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	844.3	168.7	-675.6	-80.0
5- المخصصات	**9,525.7**	**9,905.7**	**380.0**	**4.0**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**14,240.6**	**15,517.7**	**1,277.1**	**9.0**
إجمالي الخصوم	**158,699.5**	**187,620.8**	**28,921.3**	**18.2**
الحسابات المقابلة	45,428.7	55,808.2	10,379.5	22.8
الإجمالي الكلي للخصوم	**204,128.2**	**243,428.9**	**39,300.7**	**19.3**

- **هيكل البنود المكونة للأصول في المركز المالي المُجمّع للمصارف:**

استمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي هي المكوّن الرئيسي لأصول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 60.8% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2024، في حين سجلت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية في هيكل الموجودات نسبة 17.5% من الإجمالي مقارنة بـ 18.0% في نهاية عام 2023، بينما بلغت نسبة الاستثمارات فقط 1.6% مما يشير إلى أن الأصول المولّدة للدخل متدنية جداً ولم تصل حتى إلى 20.0% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي وهي مازالت نسب ضئيلة تعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

جدول رقم (50) هيكل البنود المكونة للأصول

"نسبة مئوية"

البند	2023	2024
الأصول:		
1- نقدية بالخزائن	1.4%	0.9%
2- حسابات المقاصة	4.6%	1.9%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	58.9%	60.8%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.3%	0.3%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	0.9%	0.6%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	5.4%	7.8%
7- الاستثمارات	1.8%	1.6%
8- القروض والتسهيلات	18.0%	17.5%
9- الأصول الثابتة	1.9%	2.1%
10- الأصول الأخرى	6.8%	6.5%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **هيكل البنود المكونة للخصوم في المركز المالي المُجمّع للمصارف:**

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المُجمّع للمصـارف في نهاية عام 2024، فإن الخصوم الإبداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) مازالت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكّلة ما نسبته 78.3% من إجمالي مصادر أموال المصارف، مقارنة بنحو 79.4% في نهاية عام 2023، فيما ارتفعت حصة حقوق الملكية إلى نحو 8.1% من إجمالي مصادر أموال المصـــارف مقارنة بـ 5.6% في نهاية عام 2023.

جدول رقم (51): هيكل البنود المكونة للخصوم

"نسبة مئوية"

لبند	2023	2024
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	79.4%	78.3%
2- الاقتراض من المصارف	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.0%	0.0%
4- حقوق الملكية	5.6%	8.1%
5- المخصصات	6.0%	5.3%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	9.0%	8.3%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

●تحليل لأهم البنود المكوّنة للميزانية المجمعة للمصارف لعامي2023 و2024

أولاً: جانب الأصـول

1- النقدية:

أ- النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة:

انخفض رصيد النقدية وحسابات المقاصة بمقدار 4,330.1 مليون دينار أي بمعدل 45.3%، ليصل إلى 5,230.2 مليون دينار في نهاية عام 2024، مقابل 9,560.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، بسبب الانخفاض في رصيد حسابات المقاصة بمقدار 3,859.0 مليون دينار مقارنة بنهاية عام 2023. وكذلك الانخفاض في رصيد النقدية بالخزائن بمقدار 471.1 مليون دينار، والجدول التالي يوضح التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة:

جدول رقم (52) النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة

" مليون دينار"

البيان	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن:	**2,223.2**	**1,752.1**	**-471.1**	**-21.2**
عملة محلية	1,916.0	1,421.6	-494.4	-25.8
عملة أجنبية	307.2	330.5	23.3	7.6
إجمالي حسابات المقاصة	**7,337.1**	**3,478.1**	**-3,859.0**	**-52.6**
المقاصة بين المصارف	4,733.3	1,761.0	-2,972.3	-62.8
المقاصة بين الفروع	2,603.8	1,717.1	-886.7	-34.1
الإجمالي	**9,560.3**	**5,230.2**	**-4,330.1**	**-45.3**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع وأرصدة المصـارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأ خرى ولدى المصارف الخارجية نحو 130,385.8 مليون دينار في نهاية عام 2024، مقابل 104,015.5 مليون دينار في نهاية عام 2023، مرتفعة بشكل كبير بقيمة 26,370.3 مليون دينار بمعدل 25.4%، هذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي بمقدار 26,673.6 مليون دينار، كذلك ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة بالخارج بمقدار 5,979.9 مليون دينار، فيما انخفضت ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي، كما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (53) الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

" مليون دينار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى:	**97,057.6**	**120,121.5**	**23,063.9**	**23.8**
المصرف المركزي	90,237.2	109,110.8	18,873.6	20.9
المصارف المحلية	540.5	622.6	82.1	15.2
المصرف الليبي الخارجي	1,007.4	1,033.7	26.3	2.6
لدى المراسلين بالخارج	5,272.6	9,354.5	4,081.9	77.4
ودائع زمنية:	**6,957.9**	**10,264.2**	**3,306.3**	**47.5**
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	3,200.0	5,000.0	1,800.0	56.3
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	391.6	0.0	-391.6	-100.0
لدى المراسلين بالخارج	3,366.3	5,264.2	1,897.9	56.4
الإجمالي	**104,015.5**	**130,385.8**	**26,370.3**	**25.4**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وضع السيولة والاحتياطيات الإلزامية:

- **وضع السيولة:** بلغ رصيد فائض السيولة الفعلي لدى المصارف في نهاية عام 2024 نحو 78.0 مليار دينار، مقابل 62.5 مليار دينار في نهاية عام 2023 أي بزيادة قدرها نحو 15.5 مليار دينار وما نسبته 24.8%، هذه الفوائض الكبيرة التي تحتفظ بها المصارف تعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها وكذلك تعكس محدودية مجالات التوظيف في غياب البيئة الاستثمارية المناسبة وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف لاستثمار فوائضها من السيولة، والجدول التالي يوضح فائض السيولة لعامي 2023 و2024:

جدول رقم (54) الفائض عن السيولة القانونية المطلوبة

" مليون دينار"

البند	2023	2024
إجمالي الخصـــوم الإبداعية	125,943.9	146,988.4
إجمالي الأصول السائلة:	93,977.7	114,733.3
- احتياطي الأصول السائلة المطلوب (*)	31,486.0	36,747.1
- **فائض السيولة الفعلي**	**62,491.7**	**77,986.2**

(*) نسبة احتياطي السيولة القانونية 25% من إجمالي الخصوم الإيداعية.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الفائض عن الاحتياطي الإلزامي المطلوب:** بلغ رصيد الفائض عن الاحتياطي الإلزامي المطلوب من المصارف الاحتفاظ به لدى المصرف المركزي في نهاية عام 2024 نحو 84.7 مليار دينار، مقابل 68.2 مليار دينار في نهاية عام 2023 أي بزيادة قدرها نحو 16.5 مليار دينار وما نسبته 24.1%، كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (55) الفائض عن الاحتياطي الإلزامي المطلوب

" مليون دينار"

البند	2023	2024
إجمالي الخصـــوم الايداعية	125,943.9	146,988.4
الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب (*)	25,188.8	29,397.7
الودائع لدى المصرف المركزي	93,437.2	114,110.8
الفائض عن الاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب	**68,248.4**	**84,713.1**

(*) نسبة الاحتياطي الإلزامي 20% من إجمالي الخصوم الإيداعية.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات:

سجل إجمالي رصيد استثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والاستثمارات الأخرى نهاية عام 2024 نحو 2,990.6 مليون دينار، مقابل 2,859.0 مليون دينار في نهاية عام 2023، مرتفعة بمقدار 131.6 مليون دينار هذا الارتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الاستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة وكذلك الاستثمارات الأخرى، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (56) الاستثمارات

" مليون دينار"

البيان	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	0.0	0.0	0.0	-
استثمارات في الشركات العامة	568.6	569.9	1.3	0.2
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	1,214.4	1,265.6	51.2	4.2
استثمارات أخرى	1,076.0	1,155.1	79.1	7.4
الإجمالي	**2,859.0**	**2,990.6**	**131.6**	**4.6**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية:

ارتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 28,510.4 مليون دينار في نهاية عام 2023 إلى 32,815.0 مليون دينار في نهاية عام 2024، بمقدار 4,304.6 مليون دينار أي بمعدل نمو 15.1%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الخصوم الايداعية ما نسبته 22.3%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 17.5%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2024 ما قيمته 25,339.4 مليون دينار، وما نسبته 77.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 22.8% والتي بلغت قيمتها نحو 7,475.6 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في اجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة الملحوظة في بند قروض المرابحة للأفراد الذي سجل ارتفاع بمقدار 3,697.9 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2023.

جدول رقم (57) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,023.7	4,044.0	20.3	0.5
قروض المرابحة للأفراد *	12,700.2	16,398.1	3,697.9	29.1
القروض الأخرى	11,786.5	12,372.9	586.4	5.0
إجمالي القروض والتسهيلات	**28,510.4**	**32,815.0**	**4,304.6**	**15.1**
المشكوك في تحصيلها مخصص الديون	3,912.9	4,731.9	819.0	20.9
صافي القروض والتسهيلات	**24,597.5**	**28,083.2**	**3,485.7**	**14.2**

(*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية .

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول رقم (58) توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	7,498.5	7,475.6	-22.9	-0.3
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	21,011.8	25,339.4	4,327.6	20.6
الإجمالي	28,510.4	32,815.0	4,324.9	16.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصـــارف:

ارتفعت الخصوم الايداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 21,044.5 مليون دينار من 125,943.9 مليون دينار في نهاية عام 2023، إلى 146,988.4 مليون دينار في نهاية عام 2024، أي بمعدل نمو بلغ 16.7%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 80.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 19.4% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.2% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (59) الخصوم الإبداعية (ودائع العملاء)

" مليون دينار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	97,866.6	115,755.1	17,888.5	18.3
الودائع لأجل	2,152.5	1,224.2	-928.3	-43.1
الودائع الادخارية	282.6	275.5	-7.1	-2.5
أوامر الدفع	4,617.8	2,474.3	-2,143.5	-46.4
التأمينات النقدية	21,024.3	27,259.3	6,235.0	29.7
الإجمالي	**125,943.9**	**146,988.4**	**21,044.5**	**16.7**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع:** ارتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2024 بمقدار 15,745.0 مليون دينار لتسجل 118,229.4 مليون دينار مقارنة بـ 102,484.4 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية:** ارتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2024 بمقدار 5,306.7 مليون دينار لتسجل 28,483.5 مليون دينار مقابل 23,176.8 مليون دينار في نهاية عام 2023. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هي مقابل الاعتمادات المستندية.
- **الودائع الادخارية:** انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2024 بمقدار 7.1 مليون دينار لتسجل 275.5 مليون دينار مقابل 282.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص):

فقد ارتفعت ودائع القطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2024 بمقدار 75.8 مليون دينار لتصل إلى 54,145.6 مليون دينار، منها 16,764.9 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق التنمية وإعادة الإعمار، صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 54,069.8 مليون دينار كودائع للقطاع الحكومي والعام في نهاية عام 2023.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد ارتفعت بشكل كبير جدًا في نهاية عام 2024 بمقدار 20,968.7 مليون دينار وبنسبة 29.2% لتسجل نحو

92,842.8 مليون دينار مقارنة بنحو 71,874.1 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2023.

جدول رقم (60) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (حكومي، عام، خاص)

"مليون دينار"

البيان	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	**54,069.8**	**54,145.6**	**75.8**	**0.1**
- ودائع حكومية	11,702.8	16,764.9	5,062.1	43.3
- ودائع القطاع العام	42,367.1	37,380.7	-4,986.4	-11.8
ودائع القطاع الخاص	**71,874.1**	**92,842.8**	**20,968.7**	**29.2**
- الأفراد	39,275.7	43,900.1	4,624.4	11.8
- الشركات والمؤسسات	32,598.4	48,942.7	16,344.3	50.1
الإجمالي	**125,943.9**	**146,988.4**	**21,044.5**	**16.7**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 6.1 مليون دينار في نهاية عام 2024، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2023، وهذه الحسابات المكشوفة للمصارف بالخارج شهدت في السنوات الأخيرة انخفاض مستمر نتيجة تسوية بعض المصارف لمعلقاتها مع المصارف المراسلة.

جدول رقم (61) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

"مليون دينار "

البيان	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	**30.3**	**6.1**	**-24.2**	**-79.9**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- حقوق الملكية:

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 8,928.3 مليون دينار في نهاية عام 2023، ليصل إلى 15,172.9 مليون دينار في نهاية عام 2024، نتيجة الزيادة في راس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الاحتياطيات القانونية، فيما سجلت أرباح المصـــارف خلال عام 2024 ارتفاعا ملحوظ وبمعدل 82.6% لتسجل نحو 1,913.8 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2023 والبالغة نحو 1,048.1 مليون دينار. هذا الارتفاع في الأرباح جاء نتيجة ارتفاع الإيرادات التي حققتها المصارف بنسبة أعلى من ارتفاع مصروفاتها.

جدول رقم (62) حسابات رأس المال

" مليون دينار"

البيان	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	5,778.7	11,592.7	5,814.0	100.6
الاحتياطي القانوني	1,105.6	1,277.3	171.7	15.5
احتياطيات غير مخصصة	125.1	220.5	95.4	76.2
أرباح العام	1,048.1	1,913.8	865.7	82.6
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	870.7	168.7	-702.0	-80.6
الإجمالي	**8,928.3**	**15,172.9**	**6,244.6**	**69.9**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعا بمقدار 380.0 مليون دينار في نهاية عام 2024 ليصل إلى 9,905.7 مليون دينار، مقابل 9,525.7 مليون دينار في نهاية عام 2023، وتركز الارتفاع في بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وأيضًا في مخصص استهلاك الأصول الثابتة والمخصصات العامة، فيما انخفض مخصص تقييم أسعار الصرف، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (63) المخصصـــــات

"مليون دينار"

البيان	2023	2024	مقدار التغير	معدل التغير%
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,912.9	4,731.9	819.0	20.9
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	1,154.3	1,291.4	137.1	11.9
مخصصات عامة	1,490.4	1,584.5	94.1	6.3
مخصص تقييم أسعار الصرف	2,968.2	2,297.9	-670.3	-22.6
الإجمالي	**9,525.7**	**9,905.7**	**380.0**	**4.0**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف لعام 2024

حققت المصارف مُجتمعة خلال عام 2024 إجمالي إيرادات بلغت نحو 5,662.6 مليون دينار في حين بلغت المصروفات نحو 3,386.3 مليون دينار، وسجلت المخصصات نحو 362.6 مليون دينار لتسجل المصارف أرباح خلال عام 2024 بلغت نحو 1,913.8 مليون دينار، مرتفعة عما كانت عليه خلال عام 2023 بنسبة 82.6%، والبالغة نحو 1,048.1 مليون دينار.

جدول رقم (64) ملخص قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف لعامي 2023 و2024

" مليون دينار"

البند	2023	2024
إجمالي الإيرادات	4,041.8	5,662.6
إجمالي المصروفات	2,477.9	3,386.3
الأرباح قبل المخصصات	**1,563.9**	**2,276.3**
المخصصات	**515.8**	**362.6**
صافي الأرباح	**1,048.1**	**1,913.8**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أولاً: الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات التي حققتها المصارف مُجتمعة خلال عام 2024 بشكل كبير وبنسبة 40.1% لتسجل نحو 5,662.6 مليون دينار مقارنة بنحو 4,041.8 مليون دينار إيرادات تم تحقيقها خلال عام 2023.

- **الإيرادات من الفوائد:** ارتفعت الإيرادات المُحققة من الفوائد بما فيها الإيرادات المُحققة عن خدمات المرابحة خلال عام 2024 بنسبة 39.4% لتسجل نحو 942.3 مليون دينار مقابل 675.8 مليون دينار خلال عام 2023. وهذا الارتفاع تحقق نتيجة الفوائد

المقبوضة عن: العُمولات المُحققة من خدمات المرابحة، والفوائد على القروض والتسهيلات والفوائد على الأرصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج.

– **الإيرادات من غير الفوائد:** ارتفعت الإيرادات المحققة من غير الفوائد خلال عام 2024 بنسبة 64.5% مقارنة بما كانت عليه خلال عام 2023، وهذه الإيرادات تتمثل في:

- **العُملات المقبوضة** مقابل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات والعمولات الأخرى والتي حققت إيرادات بلغت نحو 2,438.8 مليون دينار حتى نهاية عام 2024 مقابل 1,432.9 مليون دينار خلال عام 2023.
- **الإيرادات الأخرى** وهي مقابل بيع عملة أجنبية وفرق العملة وإعادة التقييم وعوائد الاستثمارات والتي حققت إيرادات بلغت نحو 2,281.4 مليون دينار خلال عام 2024، مقابل 1,883.4 مليون دينار خلال عام 2023.

جدول رقم (65) الإيرادات المحققة خلال عامي (2023 – 2024)

" مليون دينار"

البند	2023	2024
الفوائد المقبوضة		
- فوائد على القروض والتسهيلات	24.9	114.9
- فوائد على السلف الاجتماعية	54.6	5.4
- فوائد على الارصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج	161.4	239.2
- فوائد على الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	0.0	0.0
- فوائد على الودائع لمصارف محلية	0.0	0.0
- فوائد على شهادات الايداع	21.2	0.0
- فوائد مقبوضة أخرى	413.6	582.9
مجموع الفوائد المقبوضة	**675.8**	**942.3**
العمولات المقبوضة	0.0	0.0
- عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات	285.0	404.3
- عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان	24.1	35.7
- عمولات مقبوضة مقابل الحوالات	136.9	374.1
- العمولات أخرى	1,036.6	1,624.8
مجموع العمولات المقبوضة	**1,482.6**	**2,438.8**
الإيرادات الأخرى	0.0	0.0
إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية وفرق العملة	102.6	744.1
أرباح إعادة تقييم العملات الأجنبية	743.2	217.7
عوائد على الاستثمارات	6.5	11.2
إيرادات أخرى	1,031.1	1,308.3
مجموع الإيرادات الأخرى	**1,883.4**	**2,281.4**
إجمالي الإيرادات	**4,041.8**	**5,662.6**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثانياً: المصروفات: ارتفع إجمالي مصروفات المصارف مجتمعة خلال عام 2024 بنسبة 36.7% حيث سجلت نحو 3,386.3 مليون دينار مقارنة بنحو 2,477.9 مليون دينار مصروفات خلال عام 2023.

جدول رقم (66) المصروفات المدفوعة خلال عامي (2023 – 2024)

" مليون دينار"

البند	2023	2024
الفوائد المدفوعة:		
- فوائد مدفوعة على الودائع الزمنية	8.4	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات التوفير	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى مراسلين محليين	0.1	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى المراسلين بالخارج	0.1	0.1
- فوائد مدفوعة على شهادات الايداع	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة أخرى	0.7	0.7
مجموع الفوائد المدفوعة	**9.3**	**0.8**
المصروفات الادارية والعمومية	0.0	0.0
- مرتبات وأجور ومكافآت	892.9	1,022.4
- مصروفات أخرى على العاملين (علاج وضمان ...)	271.4	282.9
- مصروفات تدريب	48.8	52.5
- مصروفات تأمين	16.6	13.5
- مصروفات حراسة	49.0	50.5
- مصروفات الايجارات	47.1	59.0
- مصروفات الصيانة (مباني وسيارات و.....)	55.8	70.6
- مصروفات المهمات الرسمية	24.6	30.0
- مصروفات أعضاء مجلس الادارة	20.3	24.6
- خسائر إعادة تقييم العملات الاجنبية	68.9	76.8
- مصروفات أخرى	973.2	1,702.8
مجموع المصروفات الادارية والعمومية	**2,468.6**	**3,385.5**
إجمالي المصروفات الكلي	**2,477.9**	**3,386.3**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

●المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المالية المصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2024، إلى ارتفاع إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 3,308.1 مليون دولار ليصل إلى 18,187.0 مليون دولار، مقابل 14,878.9 مليون دولار في نهاية عام 2023، أي بمعدل 22.2%، وفيما يلي تحليل لبنود المركز المالي في نهاية عام 2024 مقارنة بعام 2023:

أولاً: جانب الأصول

1-نقدية وأرصدة لدى الغير:

ارتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 28.2% وبمبلغ 3,317.3 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 15,080.0 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 11,762.7 مليون دولار في نهاية عام 2023، والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية والأرصدة والودائع لأجل:

جدول رقم (67) نقدية وأرصدة لدى الغير

" مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	0.8	2.3	183.8
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	321.5	317.0	-1.4
- حسابات جارية لدى المصارف	3,443.8	4,687.3	36.1
- ودائع لأجل لدى المصارف	8,578.2	10,640.4	24.0
- يخصم المخصصات على العملات المعلقة والودائع الائتمانية المتعثرة	581.5	567.0	-2.5
صافي النقدية وأرصدة لدى الغير	**11,762.7**	**15,080.0**	**28.2**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 113.7 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل مبلغ 127.4 مليون دولار في نهاية عام 2023. هذا الانخفاض ناتج فقط عن اختلاف في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ صافي رصيد هذا البند 456.6 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 457.8 مليون دولار في نهاية عام 2023، مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغت نسبته 0.3% وبمقدار 1.2مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (68) التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

"مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	5.2	5.1	-1.9
قروض محلية	32.9	36.7	11.4
قروض دولية	420.4	426.9	1.6
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	215.7	213.8	-0.9
قروض وسلف للموظفين	4.4	4.0	-7.8
تمويل إسلامي عبر المشاركة	4.5	11.8	159.9
إجمالي القروض والتسهيلات	**683.1**	**698.3**	**2.2**
يخصم: المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	225.4	241.8	7.3
صافي القروض والتسهيلات	**457.8**	**456.6**	**-0.3**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 452.1 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 482.2 مليون دولار في نهاية عام 2023 بانخفاض قدره 30.1 مليون دولار، حيث تركز الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 848.2 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقارنة بنحو 875.1 مليون دولار في نهاية عام 2023. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (69) استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

" مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	605.5	604.6	-0.2
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	875.1	848.2	-3.1
يخصم المخصصات وفروقات التقييم	998.5	1,000.7	0.2
الإجمالي	**482.2**	**452.1**	**-6.2**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2024 التطورات التالية:

- رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار، ولم يطرأ عليه أي تغيير عن عام 2023.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالصافي مبلغ 25.9 مليون دولار في نهاية عام 2024 مقابل 25.5 مليون دولار في نهاية عام 2023 أي بانخفاض وقدره 0.4 مليون دولار.

- انخفض رصيد بند صافي الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة بمقدار 13.4 مليون دولار ليسجل نحو 1,850.7 مليون دولار في نهاية عام 2024.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات نحو 170.9 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 117.1 مليون دولار في نهاية عام 2023، أي بانخفاض بلغ 53.8 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (70) أرصدة مدينة وأصول أخرى

" مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.2	0.3	42.9
إيرادات فوائد مستحقة	78.5	72.1	-8.2
أرصدة مدينة متنوعة	330.3	384.2	16.3
أصول ثابتة بالطريق	0.6	1.2	114.3
يخصم: مخصص تدني القيمة الدفترية	**292.4**	**286.9**	**-1.9**
الإجمالي	**117.1**	**170.9**	**45.9**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2024 بعد خصم المخصصات 9.54 مليون دولار مقابل 9.53 مليون دولار في نهاية عام 2023.

ثانياً: الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 6,996.3 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 3,443.6 مليون دولار في نهاية عام 2023، أي بارتفاع قدره 3,552.7 مليون دولار أي بنسبة 103.2%، نتيجة لارتفاع الودائع لدى المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (71) ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**2,997.4**	**6,570.0**	**119.2**
- حسابات جارية	255.9	282.7	10.5
- ودائع لأجل	2,741.5	6,287.3	129.3
أرصدة للمصارف الأخرى	**446.2**	**426.3**	**-4.5**
- حسابات جارية	286.2	410.8	43.6
- ودائع لأجل	160.0	15.5	-90.3
الإجمالي	**3,443.6**	**6,996.3**	**103.2**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- ودائع العملاء:

انخفض رصيد هذا البند بمقدار 999.4 مليون دولار، وبنسبة 15.7% ليصل رصيده إلى 5,347.6 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 6,347.0مليون دولار في نهاية عام 2023، حيث تركز هذا الانخفاض في بند الودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (72) أرصدة ودائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	4,516.5	3,336.3	-26.1
ودائع لأجل	1,668.1	1,713.0	2.7
ودائع مجمدة	113.3	118.5	4.6
الحسابات الجارية غير المتحركة	49.2	179.8	265.7
الإجمالي	**6,347.0**	**5,347.6**	**-15.7**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

3- التأمينات النقدية:

ارتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 288.3 مليون دولار ليصل إلى 825.6 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 537.3 مليون دولار في نهاية عام 2023. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (73) التأمينات النقدية

" مليون دولار"

البيان	2023	2024	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	268.7	557.3	107.4
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	268.6	268.3	-0.1
الإجمالي	**537.3**	**825.6**	**53.7**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى: بلغ رصيد هذا البند 197.5 مليون دولار في نهاية عام 2024 مقابل 180.7 مليون دولار في نهاية عام 2023، مسجلاً بذلك ارتفاعا وقدره 16.8 مليون دولار وما نسبته 9.3%.

جدول رقم (74) أرصدة دائنة والتزامات أخرى

"مليون دينار"

البيان	2023	2024	معدل التغير(%)
مصاريف وفوائد مستحقة	53.7	55.2	2.9
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	127.0	142.3	12.0
الإجمالي	**180.7**	**197.5**	**9.3**

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 151.2 مليون دولار في نهاية عام 2024 مقابل 156.0 مليون دولار في نهاية عام 2023.

6-حقوق المساهمين وأرباح العام:

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع:** حُدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي، مقسم إلى (30,000,000) سهماً إسمياً، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- **الاحتياطيات:** سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2024 ولم يطرأ أي تغيير عن العام 2023.
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2024 أرباحاً قدرها 367.6 مليون دولار، منخفضة بنسبة 27.0% عن الأرباح المحققة في العام 2023 التي بلغ مقدارها نحو 503.5 مليون دولار.

الالتزامات العرضية والارتباطات الرأسمالية:

بلغ رصيد هذا البند 3,885.2 مليون دولار في نهاية عام 2024، مقابل 3,691.8 مليون دولار في نهاية عام 2023.

الجدول رقم (75): المركز المالي للمصرف

" مليون دولار"

البند	2023	2024	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف س	11,762.7	15,080.0	3,317.2	28.2
محافظ استثمارية	127.4	113.8	-13.7	-10.7
تسهيلات وقروض (بالصافي)	462.7	456.6	-6.1	-1.3
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	482.2	452.1	-30.1	-6.2
استثمارات محتفظ بها للاستحقاق	25.5	25.9	0.4	1.4
استثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	1,864.1	1,850.7	-13.4	-0.7
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	117.1	170.9	53.8	45.9
أصول ثابتة (بالصافي)	9.5	9.5	0.0	0.1
مجموع الأصول	**14,878.9**	**18,187.0**	**3,308.1**	**22.2**
الالتزامات				
ودائع المصارف	3,443.6	6,996.3	3,552.7	103.2
ودائع الزبائن	6,347.0	5,354.4	-992.7	-15.6
التأمينات النقدية	537.3	825.6	288.3	53.6
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	180.7	197.5	16.8	9.3
مخصصات أخرى	156.0	151.2	-4.8	-3.1
الضرائب	0.0	80.2	80.2	-
مجموع الالتزامات	**10,664.6**	**13,605.1**	**2,940.5**	**27.6**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	0.0	0.0
الاحتياطي القانوني	524.7	524.7	0.0	0.0
احتياطي الطواري	282.7	282.7	0.0	0.0
الاحتياطي العام	661.7	661.7	0.0	0.0
أرباح مرحلة	-254.4	-254.4	0.0	0.0
أرباح محتجزة	-503.8	-0.3	503.5	-99.9
مجموع حقوق المساهمين	3,710.8	4,214.3	503.5	13.6
أرباح العام	503.5	367.6	-135.9	-27.0
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**4,214.3**	**4,581.9**	**367.6**	**8.7**
مجموع الخصوم	**14,878.9**	**18,187.0**	**3,308.1**	**22.2**
التزامات عرضية وارتباطات	3,691.8	3,885.2	193.4	5.2

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

إنتهي التقرير،،،،،

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA